جامعة 20 أوث 1955 سكيكدة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

السياسة الخارجية الجزائرية تجاه دول المغرب العربي بين المبادئ والمصالح

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية
تخصص: علاقـــــات دوليـــــة

إعداد الطالبة:
سهام عقون

إشراف الأستاذ:
بشير شايب

لجنـــــــة المناقشـــــــة

/1	د. فيصل بوالجدري	رئيسا
/2	أ. بشير شايب	مقررا ومشرفا
/3	أ. زين العابدين بوالبنان	مناقشا

السنة الجامعية : 2019/2018 - 1441/1440هـ



وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا ۚ وَاذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنتُمْ أَعْدَاءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُم بِنِعْمَتِهِ إِخْوَانًا الآية (103) من سورة آل عمران

شكر



أتقدم بالشكر والحمد أولا للمولى عزو جل الذي منحني القوة والقدرة لإتمام هذا البحث، كما أتوجه بالشكر الجزيل وفائق الاحترام والتقدير الى المشرف الفاضل الاستاد الموقر" شايب بشير"، الذي تفضّل بالإشراف على هذه المذكرة بتوجيهاته العلمية القيّمة ،والذي أتمنى له المزيد من التألق والنجاحات في حياته العلمية والعملية،

كما أتقدم بالشكر والامتنان لأعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم بقبول مناقشة مذكرتي، ولا يفوتني أن أتقدم بعظيم الشكر والعرفان إلى جميع أساتذة العلوم السياسية والعلاقات الدولية، وإلى كل من مد لي يد العون لإتمام هذه الدراسة من قريب أو بعيد، وإلى الأساتذة الطيبون الذين ساهموا وأشرفوا على تدريسي من المرحلة الابتدائية إلى المرحلة الجامعية



سهام

الإهداء



اهدي ثمرة جهدي إلى أعز مخلوق في هذا الكون إلى قرّة عيني وسرّ وجودي واستمراري بثبات، إلى التي أحتاج وأحنّ إليها في أفراحي وأحزاني ، إلى التي وضعت الجنة تحت أقدامها، إلى التي منحتني القوة والشجاعة بفضل دعواتها لي وصلواتها طيلة مشواري العلمي، إلى أغلى كلمة نطق بها لساني، إلى حبيبتي أمي الغالية أطال الله في عمرها وشفاها، كما أهدي ثمرة هذا العمل إلى روح أبي الغالي رحمه الله برحمته الواسعة والذي أأسف كثيرا لغيابه عنّي في هذه المناسبة، والذي كثيرا ما شجعني وزرع في نفسي العزم والارادة، إلى أخواتي دنيازاد، فظيلة، وسعاد، إلى إخوتي، إلى جميع الذين تمنوا لي النجاح والتوفيق، وإلى تلك العيون الساهرة المخلصة التي لا تنام لحماية الوطن الغالي الجزائر، إلى أفراد الجيش الوطني الشعبي.

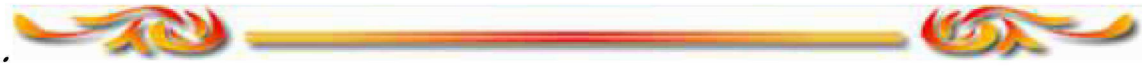

سهام

ملخص الدراسة:

تتناول هذه الدراسة التحكم المزدوج مند استقلال الجزائر للمبادئ الثابتة المسطرة الموروثة عن الثورة المجيدة، والمصالح المواكبة لتداعيات الأحداث والمستجدات على الساحة الإقليمية اللتان تديران في شكل تكاملي، وتفاضلي السياسة الخارجية الجزائرية في علاقاتها مع دول المغرب العربي، والتي أصبحت تميل للربحية والبرغماتية أكثر خاصة في الآونة الأخيرة ، والتي تستدعي لمّ الشمل من جديد في إطار اتحاد مغاربي فعال، مما يحتم إعادة تفعيل إتحاد المغرب العربي الكفيل بحل كل الخلافات لتحقيق المصالح المشتركة في ظل بروز تحديات كثيرة وتهديدات خاصة منها الأمنية، التي أصبحت خطرا على أمن واستقرار المنطقة المغاربية، لأن مصير جميع البلدان المغاربية واحد ومشترك .

الكلمات المفتاحية :

الجزائر، السياسة الخارجية، المبادئ، المصالح، دول المغرب العربي، منطقة المغرب العربي.

Résumé de l'étude :

Cette étude examine la maitrise parfaite, depuis l'indépendance du pays le 5 juillet 1962, par la diplomatie algérienne des principes et positions constantes héritées de la glorieuse guerre de libération nationale et les intérêts qui tiennent compte de l'évolution des événements sur la scène régionale et internationale. Cette complémentarité de la politique étrangère algérienne dans la gestion de ses relations avec les pays du Maghreb a privilégié beaucoup plus le pragmatisme et le bénéfice durant ces dernières années. Ce qui nécessite notamment une nouvelle réunification au sein d'une Union Maghrébine forte et efficace, qui passe par la réactivation de l'Union du Maghreb Arabe (UMA). Cette démarche est considérée comme l'unique issue qui permettra de régler les litiges entre les pays maghrébins afin de réaliser leurs intérêts communs au moment où de nouveaux défis et menaces apparaissent et constituent une véritable menace pour la stabilité et la sécurité de la région maghrébine car le devenir de ces pays est commun et unifié.

Les mots clés :

L'Algérie, la politique étrangère, les principes, les intérêts, les pays du Maghreb Arabe, la région du Maghreb Arabe.

خطة البحث

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة

المبحث الأول: مفهوم السياسة الخارجية الجزائرية

المطلب الأول: ماهية السياسة الخارجية

المطلب الثاني: المبادئ والمصالح في السياسة الخارجية الجزائرية

المطلب الثالث: الأطر المؤسسية والقانونية للسياسة الخارجية الجزائرية

المبحث الثاني: تاريخ بناء المغرب العربي

المطلب الأول: الأسس الجغرافية والثوابت التاريخية لبلاد المغرب العربي

المطلب الثاني: دواعي الوحدة لدول المغرب العربي

المطلب الثالث: المحاولات الوحدية التاريخية لدول لبناء المغرب العربي

المبحث الثالث: المقاربات النظرية المعتمدة في الدراسة

المطلب الأول: المقاربة الواقعية في السياسة الخارجية الجزائرية

المطلب الثاني: المقاربة الليبرالية في السياسة الخارجية الجزائرية

المطلب الثالث: المقاربة البنائية في السياسة الخارجية الجزائرية

الفصل الثاني: محددات السياسة الخارجية الجزائرية تجاه دول المغرب العربي

المبحث الأول: مراحل السياسة الخارجية الجزائرية.

المطلب الاول: مرحلة بناء الدولة "الخلافات السياسية".

المطلب الثاني: تأسيس اتحاد المغرب العربي وتداعيات الانفتاح الديمقراطي .

المطلب الثالث: التحول ما بعد الازمة وعودة عهد الكاريزمات.

المبحث الثاني: العوامل المؤثرة في توجهات السياسة الخارجية الجزائرية

المطلب الاول: العوامل الداخلية المؤثرة في السياسة الخارجية الجزائرية

المطلب الثاني: العوامل الخارجية المؤثرة في السياسة الخارجية الجزائرية

المبحث الثالث: واقع العلاقات الجزائرية المغاربية.

المطلب الأول: العلاقات الجزائرية مع تونس وليبيا بين التحسين والتوتر.

المطلب الثاني: العلاقات الجزائرية مع المغرب.

المطلب الثالث: واقع العلاقات الجزائرية مع موريتانيا والصحراء الغربية "القضية والمبدأ".

الفصل الثالث: السياسة الخارجية الجزائرية التحديات الراهنة و الآفاق المستقبلية

المبحث الأول: البعد السياسي للسياسة الخارجية الجزائرية

المطلب الأول: عدم الاستقرار السياسي والتحول الديمقراطي في الدول المغاربية

المطلب الثاني: التكامل المغاربي في إطار الإتحاد المغرب العربي

المطلب الثالث: قضية الصحراء الغربية ومستقبل ليبيا

المبحث الثاني: البعد الاقتصادي للسياسة الخارجية الجزائرية

المطلب الأول: الأوضاع الاقتصادية لدول المغرب العربي

المطلب الثاني: التعاون الاقتصادي المغاربي في إطار اتحاد المغرب العربي

المطلب الثالث: آليات ومالات

المبحث الثالث: البعد الامني للسياسة الخارجية الجزائرية

المطلب الأول: الإرهاب والإتجار بالأسلحة والإنفاق العسكري

المطلب الثاني: الفقر والجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية

المطلب الثالث: الأمن البيئي والأمن الغذائي واليات حلول البعد الأمني للسياسة الخارجية الجزائرية

الخاتمة

مقدمـــــــة

مقدمة

يحتل الفضاء المغاربي مكانة تاريخية وموقعا جيو استراتيجي هام فقد ظل الحاضن الرئيس لحضارات عريقة وميدانا لتعاقبها، وملتقى القارات الإفريقية والآسيوية والأوروبية، والذي شكل تقاطعا لثقافات ثرية صاغت هويتها من خصائص حضرية مشتركة، ليتوحد تاريخ بلدانها بوقوعها تحت سيطرة الإستعمار والذي لم يصدها عن التوجه الوحدوي المغاربي، حيث تضاعفت محاولات التكتل والوحدة بعد استقلال الدول المغاربية.

لقد برزت معالم السياسة الخارجية الجزائرية بعد استقلالها والتي ورثت وعيا سياسيا متقدما فاكتسبت مبادئ الثورة التحريرية، ونالت الجزائر على إثرها مصداقية واحتراما دوليا كبيرين، فالجزائر بحكم انتمائها الإفريقي المغاربي تعد دولة محورية لها وزنها الإقليمي وذلك لدورها الدبلوماسي الناجع في مناصرة القضايا العادلة ومناهضة الإمبريالية وحرصها على إرساء السلم والأمن الدوليين. إن ظروف البيئة الدولية وتحولاتها خاصة بسقوط المعسكر الشرقي وأحداث 11 سبتمبر 2001، فرضت على الجزائر مواكبتها وفقا لمقتضيات مصالحها وتحقيقا لهدفها الأسمى وهو صيانة استقلالها الوطني من خلال تماسك ووحدة مغاربية، الا ان تداعيات خطيرة لأحداث ومستجدات في الساحة المغاربية خاصة منها أحداث الربيع العربي في كل من تونس وليبيا وتداعيتها على المنطقة، رسمت تحركات جديدة للسياسة الخارجية الجزائرية فإختبرت في الثبات على مبادئها وخيارات أولويات مصالحها القومية التي أضحت تحدد مواقفها. على ضوء هذه المعطيات يأتي تناولنا لمحور هذه الدراسة البحثية والموسومة بـ السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه دول المغرب العربي بين المبادئ و المصالح.

أهمية موضوع البحث:

تكمن أهمية الموضوع في أن الدراسة البحثية ستوضح أن الجزائر دولة محورية لها وزنها الإقليمي في المنطقة المغاربية، نالت إحتراما كبيرا ومصداقية وذلك من خلال إلتزامها بمبادئها الثابتة، كما تبرز معالم تطور السياسة الخارجية الجزائرية، وتميزها بذلك الإتزان والإعتدال والوسطية، مما جعلها توفق في وساطات العديد من النزاعات إفريقيا وعربيا، فالجزائر دولة عرفت بمساندتها للقضايا العادلة ومناهضة الإمبرالية بأشكالها في كل أنحاء

العالم، وهي من الدول المعول عليها كثيرا اليوم في المنطقة المغاربية، خاصة وتلك المستجدات، حيث تتحكم المبادئ الثابتة والمصالح في توجهاتها اتجاه دول المغرب العربي تهدف إلى تجسيد وحدة مغاربية متكاملة، و مندمجة تتحقق فيها المصالح المشتركة.

مبررات اختيار الموضوع :

هناك دواعي رئيسية دافعة وراء اختيارنا لهذا الموضوع محل الدراسة، رغم إدراكنا بأنه يحتاج إلى جهد مضني كبير ودراسة عميقة، تراوحت بين الذاتية والموضوعية، بالنسبة **للأسباب الذاتية:**

– ميول شخصي لمختلف القضايا التي تمس الجزائر بحكم جزائريتي وإنتمائي إلى هذا الوطن الجزائر، فمن واجبي البحث عن مخرجات للتحديات التي تثقل كاهل السياسة الخارجية الجزائرية، والرغبة في الإطلاع المعمق على هذا الموضوع لأنه يمس المنطقة المغاربية.

– الرغبة في التخصص في ميدان السياسة الخارجية مستقبلا ان شاء الله.

– رغبة الباحثة في فهم ما يدور في المنطقة المغاربية والسعي للكشف عن الأسباب الكامنة وراء العجز في تحقيق تكامل واندماج مغاربي حقيقي ومحاولة تقديم بعض الرؤى والآليات والتوصيات حولها.

المبررات الموضوعية:

–لأن موضوع الدراسة البحثية من صميم التخصص العلمي في العلاقات الدولية.
– حداثة الموضوع، حيث تم تناول مختلف الدراسات حول السياسة الخارجية الجزائرية إلا أنه لأول مرة يتناول فيها صراحة موضوع كيفية مفاضلة السياسة الخارجية الجزائرية بين مبادئها ومصالحها في تعاملها مع جيرانها المغاربة.

– ندرة وقلة الدراسات المتعلقة بالسياسة الخارجية الجزائرية، وبالتالي ربما تكون مرجعا مفيد للدارسين مستقبلا وتعويض ذلك النقص في معالجة هذه المواضيع.

- ابراز دور الجزائر كدولة فاعلة محورية في منطقة المغرب العربي.

أهداف البحث :

- هناك أهداف علمية وأخرى عملية: **الأهداف العلمية:**

- إثراء الرصيد الوثائقي للجامعة الجزائرية والمساهمة في تعويض ذلك النقص في معالجة المواضيع التي تخص السياسة الخارجية الجزائرية من خلال محاولة تفسير الأداء الدبلوماسي الجزائري اتجاه الدول المغاربية والعوامل المؤثرة في توجهات علاقاتها الخارجية مع الدول المغاربية.

-رفع اللبس وإزالة الغموض وإبراز الحقائق وتوضيح وتفسير الأسباب والخلفيات المحددة لتوجهات السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه الدول المغاربية ودور المبادئ والمصالح المتحكمة في تحركاتها ومواقفها التي أصبحت لدى الكثيرين مبهمة وغير واضحة وتثير الكثير من المغالطات أيضا.

الأهداف العملية:

-تكمن في إبراز دور الجزائر الهام خلال الثورة المجيدة وبعد استقلالها في إرساء الوحدة المغاربية من خلال ربطها وتحسينها لعلاقات ودية مع بلدان المغرب العربي والتي أثمرت بإنشاء اتحاد المغرب العربي، تلك العلاقات ترسمها مبادئها الثابتة والمصالح المشتركة، إلا أن عوامل كثيرة أصبحت تعيق المسار الوحدوي المغاربي منها التدخل الخارجي لهدف استنزاف خيرات المنطقة وتداعيات أمنية منها سقوط نظامي القذافي وبن علي والمخاطر الأمنية المحدقة بالجزائر بصفة خاصة وبالمغرب العربي بصفة عامة وسبل التصدي لها.

- معرفة الميكانيزمات الأمنية التي تقدمها المقاربة الأمنية الجزائرية لمكافحة الإرهاب

ومختلف أنواع الجرائم.

-إبراز دور البعد السياسي والاقتصادي والامني في بناء الوحدة المغاربية وضرورة التعاون المشترك لإعادة احياء اتحاد مغرب عربي.

-ابراز العلاقة التفاعلية بين عقيدة الدولة الجزائرية ومبادئها مع المصالح العليا للوطن. والحفاظ على المصالح المشتركة يفرض وضع أليات جديدة لتفعيل الوحدة المغاربية من جديد لأن المصير واحد ومشترك.

إشكالية الموضوع:

تعيش الجزائر اليوم أمام خيار الموائمة بين ميراث مبادئها الثابتة التي صنعت للجزائر هوية دولية بمواصفات عالمية، واعتبارات المصلحة الوطنية التي تقتضي مواكبة المستجدات على الساحة المغاربية، والإنكشاف الأمني الذي تعرضت له حدودها وما ترتب عنه من تداعيات خطيرة التي أصبحت تؤرق حسابات السياسة الخارجية الجزائرية. وانطلاقا من هذه المعطيات سوف تحاول هذه الدراسة معالجة الاشكالية الرئيسية التالية:

كيف تفاضل الجزائر في سياستها الخارجية تجاه دول المغرب العربي بين مبادئها ومصالحها ؟

ومن أجل الإحاطة بالموضوع، وانطلاقا من الإشكالية الرئيسية نورد مجموعة من الأسئلة الفرعية التالية:

- ماهية السياسة الخارجية الجزائرية ؟
- ماهي العوامل المؤثرة في توجهات السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه دول المغرب العربي ؟
- ماهي أفاق وتحديات السياسة الخارجية الجزائرية في علاقاتها مع الدول المغاربية.

الفرضيات:

للإجابة عن الإشكالية المركزية والتساؤلات المطروحة تمت صياغة الفرضية الرئيسية التالية:

1- مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية الثابتة ومصالحها لا يختلفان أبدا بل يخدمان ويكملان بعضهما البعض.

أما **الفرضيات الثانوية:**

2- تتأثر السياسة الخارجية الجزائرية بعوامل داخلية وأخرى خارجية في علاقاتها مع الدول المغاربية فكلما تعارضت المصالح مع المبادئ، كلما تؤجل الجزائر العمل بمبادئها الثابتة، وتتصدر المصلحة العليا للوطن المقدمة آنيا.

3- مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية ومصالحها لا تتجسد إلا في إطار إتحاد مغاربي فعال.

حدود الدراسة :

حتى لا تكون الدراسة عشوائية كان لزاما تحديد إطارها زمانيا ومكانيا.

ا-**الإطار المكاني:** يتحدد في الجزائر كفاعل أساسي وجوهري، ومنطقة المغرب العربي ككل التي تشكل الجناح الغربي للوطن العربي حيث تضم الدول المغاربية، تتمثل في كل من تونس، ليبيا، المغرب، وموريتانيا، إضافة إلى الصحراء الغربية المحتلة التي هي محل نزاع مع المحتل المغربي وعلاقات الجزائر مع كل دولة على حدى.

ب-**الإطار الزماني للدراسة:** يتحدد نطاقها مند استقلال الجزائر في 5 جويلية 1962 إلى غاية يومنا هذا لسنة 2019.

الاطار المنهجي للدراسة:

لمعالجة الموضوع علميا اعتمدنا على المناهج التالية:

المنهج التاريخي: حيث يهتم هذا المنهج بدراسة الوقائع والأحداث السياسية التي حصلت في الماضي والأدوار التي قامت بها الشخصيات البارزة وتأثيرها في الأحداث وسياسات الدول وعلاقاتها، وكذا تأثيرها في الوقت الحاضر، وهو ملائم لموضوع دراستنا كونه يدرس نشأة السياسة الخارجية الجزائرية وتطورها ومحطات المسار التاريخي الوحدوي المغاربي إلى غاية يومنا هذا. عادة ما يقترن المنهج التاريخي **بالمنهج المقارن** الذي يستهدف التمييز بين المراحل المتعاقبة للسياسة الخارجية الجزائرية، وأيضا المقارنة في علاقة الجزائر وكل دولة مغاربية على حدى وما طرأ عليها من تطور.

المنهج الوصفي: يهتم بوصف وتصوير الأوضاع في الجزائر وفي المنطقة المغاربية سياسيا واقتصاديا وأمنيا.

المنهج التحليلي: وهو يفسر خلفيات سلوك السياسة الخارجية الجزائرية ومواقفها اتجاه دول المغرب العربي مراعية في ذلك مبادئها ومصالحها.

المنهج القانوني: والذي يبين شكل نظام الحكم وأسلوب ممارسة السلطة في إطار دستوري وقانوني، وهذا ما تبرزه الدراسة في صياغة الدساتير الجزائرية المتعاقبة لصناعة السياسة الخارجية الجزائرية التي تتمركز لدى السلطة التنفيذية، وأيضا تبين مؤسسات تنفيذها، كما جاء الدستور الجزائري ببنود مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية حيث أدرجنا نصوص من بعض المواد للدساتير الجزائرية المتعاقبة في هذه الدراسة.

منهج دراسة حالة: ووظفناه في دراسة حالة الجزائر كدولة محورية في منطقة المغرب العربي التي تتأثر بعوامل مختلفة في علاقاتها مع الدول المغاربية.

أدبيات الدراسة :

وتندرج هنا تلك الدراسات السابقة التي اتفقت والتقت جزئيا مع بعض جوانب موضوع دراستنا، ونذكر هنا كتاب الدكتور مقلاتي عبد الله في مؤلفه العلاقات الجزائرية المغاربية إبان الثورة الجزائرية، الذي نشر طبعته الأولى وجزئه الأول عام 2013، حيث تطرق لتأثير الثورة الجزائرية العميق على السياسة المغاربية، وانعكاساتها الكبرى على العلاقات الثنائية، والتي تعرضت لكثير من التطورات وهي دراسة لها أهميتها لفهم التاريخ المغاربي المعاصر، أيضا**LeMaghreb** لمؤلفه Brunot Etiénne، الصادر عام 1985 عن الموسوعة العالمية، الذي ركز على الوحدة المغاربية، ومشكلة الحدود التي تعتبر من مخلفات الاستعمار، وقضية الصحراء الغربية.

أما فيما يخص المذكرات، نجد مذكرة للحصول على شهادة الماجيستر بعنوان : أهمية العوامل الشخصية في السياسة الخارجية الجزائرية 1999- 2004 للطالب عديلة محمد الطاهر عن جامعة قسنطينة، كلية الحقوق والعلوم السياسية الذي ركز على إبراز ظاهرة

الشخصنة، وتلك الإدراكات وعقائد رئيسا لجمهورية في عملية صنع وتوجيه السياسة الخارجية الجزائرية.

- إضافة إلى مذكرة ماجيستر بعنوان: السياسة الخارجية الجزائرية تجاه دول المغرب العربي تونس والمغرب نموذجا 1999 - 2009 للطالب مهدي فتاك عن جامعة محمد خيضر بسكرة كلية الحقوق والعلوم السياسية، حيث ركز على استراتيجية التعامل الثنائي للجزائر مع دول المغرب العربي حيث كانت علاقة متعاونة مع تونس وصراعية مع المملكة المغاربية.

صعوبات الدراسة:

واجهت الباحثة عدة صعوبات أثناء إنجازها لهذه الدراسة منها: افتقار الدراسات حول موضوع البحث لحداثته، والذي يتناول موضوع المفاضلة بين المبادئ والمصالح في السياسة الخارجية الجزائرية في علاقاتها مع دول المغاربية، وندرة توفر مراجع تتحدث صراحة عن هذا الموضوع فدراستنا تتناول السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه دول المغرب العربي بين المبادئ والمصالح، رغم توفر المراجع في الجانب النظري للسياسة الخارجية بسخاء، ولكن بالنسبة للسياسة الخارجية الجزائرية نلمس قلة ونقص حيث يفتقر الرصيد الوثائقي للدراسات في هذا الموضوع. نضيف إلى ذلك اهتمام الباحثين والمختصين في العلاقات الدولية بالجزائر بدراسة السياسات الخارجية للدول الكبرى كالولايات المتحدة الأمريكية، روسيا، فرنسا، الصين، بريطانيا، الاتحاد الاوروبي...الخ.

تحديد المصطلحات:

الجزائر: تقع في المنطقة الوسطى من شمال إفريقيا، وتطل على البحر الأبيض المتوسط شمالا بساحل يمتد طوله 1200 كلم، يحدها النيجر ومالي وموريتانيا جنوبا، وتونس وليبيا شرقا والمغرب غربا.

السياسة الخارجية: هي مجموع الأفعال التي تقوم بها الدولة في المحيط الدولي والمعبرة عن إيديولوجية النظام السياسي، والراعية للمصالح الوطنية للأمة والتي تتحقق عبر وسائل سلمية وغير سلمية.

المبادئ: العقيدة والقاعدة وأسس بمثابة القانون المحدد للسياسة الخارجية الجزائرية تضمنتها بنود الدستور الجزائري من بينها: حسن الجوار، احترام سيادة الدول، تنمية العلاقات الودية بين الدول.

المصالح: هي الفوائد أو المنافع تكتسب من عمل أو نتيجة تحقيق الأهداف ويتضمن مفهوم المصلحة الوطنية إمكانية وجود سياسات خارجية متماسكة تمثل الاهتمامات القومية المترابطة.

دول المغرب العربي: هي الجزائر، تونس، ليبيا، موريتانيا، المغرب، اقليم الصحراء الغربية يقع تحت الاحتلال المغربي مند سنة 1975 وهي محل نزاع بين جبهة البوليساريو والمغرب.

منطقة المغرب العربي: تقع في شمال قارة إفريقيا، تطل على البحر الأبيض المتوسط الذي يحدها شمالا بساحل بطوله 4837 كلم، وعلى المحيط الأطلسي غربا بساحل طوله 3146 كلم، ويحدها من الشرق مصر والسودان ومن الجنوب دول الساحل الصحراوي.

تقسيم الدراسة:

تنقسم الدراسة محل البحث إلى مقدمة، وثلاث فصول، وخلاصات لكل فصل، وتليها خاتمة، حيث يتناول الفصل الأول : الإطار النظري للدراسة، وذلك من خلال ثلاثة مباحث، يضم الأول منها مفهوم السياسة الخارجية الجزائرية بدءا بمفهوم السياسة الخارجية نظريا، وماهية السياسة الخارجية الجزائرية، نشأتها، سماتها، أسسها، مبادئها، أهدافها، والمصالح، والأطر المؤسسية لصناعتها وتنفيذها، بينما نتعرض في المبحث الثاني إلى التأصيل التاريخي لبناء المغرب العربي، مقوماته، وأهم المحاولات الوحدوية المغاربية التاريخية، أما في المبحث الثالث فخصصناه للمقاربات النظرية في السياسة الخارجية الجزائرية حيث تبرز المقاربة الواقعية والليبرالية والبنائية.

أما الفصل الثاني فقد تطرقنا فيه إلى محددات السياسية الخارجية الجزائرية اتجاه دول المغرب العربي من خلال التركيز على ثلاث مباحث :تحدثنا في المبحث الأول عن تطور السياسة الخارجية الجزائرية عبر فترات تميزها أحداث متباينة مند الاستقلال، اما المبحث الثاني فقد خصصناه للعوامل المؤثرة في السياسة الخارجية الجزائرية، ثم المبحث الثالث

فيتناول واقع العلاقات الجزائرية المغاربية مع كل من تونس، ليبيا، المغرب، موريتانيا، الصحراء الغربية، والتي تتراوح بين التحسين والتوتر.

أما الفصل الثالث فيتناول أفاق وتحديات السياسة الخارجية الجزائرية في علاقاتها اتجاه الدول المغاربية من خلال ثلاث مباحث، المبحث الأول، خصصناه للبعد السياسي للسياسة الخارجية الجزائرية، ثم نتناول في المبحث الثاني البعد الاقتصادي للسياسة الخارجية الجزائرية، أما المبحث الثالث فيتحدث عن البعد الأمني للسياسة الخارجية الجزائرية، والتداعيات الأمنية الخطيرة التي أصبحت تحدق بالجزائر والمنطقة المغاربية ككل، حيث تطرقنا إلى آليات لكل هذه العقبات التي تستدعي تكتل مغاربي أكثر بإعادة إحياء إتحاد المغرب العربي لمواجهة تلك الأخطار والتحديات والعقبات، لتختتم دراسة الموضوع بخاتمة تتضمن آليات واستنتاجات، وتوصيات، وإجابة على الإشكالية الأساسية للموضوع محل الدراسة، والإشكاليات الفرعية والفرضية الرئيسية والفرضيات الفرعية.

الفصل الأول الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة

مقــدمــة الفصل الأول

تعتبر الدراسة النظرية لموضوع البحث الأكاديمي ذات أهمية بالغة، لأن البحث العلمي غالبا ما يهدف للوصول إلى اليقين والحقيقة العلمية لذلك فالجانب النظري للدراسة يعتبر المدخل المفسّر والمفتاح المنير والمرشد لمختلف أبواب ومراحل الدراسة. تسعى الدراسة إلى تحديد مفاهيم مفتاحية لتفسير ماهية السياسة الخارجية الجزائرية بخصائصها وأبعادها وأدوارها وتوجهاتها مراعية في ذلك أوليا مراحل نشأتها التاريخية التي كانت أساسا ممنهجا لمبادئها الثابتة وفي تحديد أهدافها ومصالحها من خلال مواثيق الثورة التحريرية، مرورا إلى الأطر المؤسسية التي تصنع وتنفذ من خلالها السياسة الخارجية الجزائرية، تضيف إلى ذلك في هذا المدخل التأصيل التاريخي لبناء المغرب العربي، المقومات الدافعة الى الوحدة بين الدول ومختلف التجارب التاريخية المحاولة للمّ الشمل المغاربي انتهاء بإنشاء اتحاد المغرب العربي الكامل التجهيز والذي ينتظر فقط التفعيل، مع الاشارة إلى أن النظرية الواقعية وخاصة الدفاعية منها، ساهمت في تفسير السياسة الخارجية الجزائرية إضافة إلى النظرية الليبرالية بمختلف مسمياتها وأيضا البنائية.

المبحث الأول: مفهوم السياسة الخارجية الجزائرية

لقد تعددت التعاريف للسياسية الخارجية وذلك لتعقيد طبيعتها، كما تتضمن السياسة الخارجية مجموعة من الأهداف المتفاوتة الأولوية والتي تعكس المصالح الأساسية للدولة ما جعلها تتأثر بعوامل داخلية وأخرى خارجية والتي تتطلب استعمال مجموعة من الأدوات والموارد والمهارات المناسبة حيث أن الخصائص الأساسية لسياسة الدولة تلعب دورها في توجهها الخارجي، كما أن للسياسة الخارجية علاقة بمفاهيم متشابهة ومتداخلة. يمتد النشاط الدبلوماسي الجزائري إلى حقب تاريخية عريقة، كما أن للسياسة الخارجية الجزائرية عدة أبعاد مستلهمة من الثورة التحريرية كقاعدة لها، مما أتاح لها أن تلعب أدوارا محورية إقليمية ودولية. تتميز السياسة الخارجية الجزائرية بمبادئ ثابتة أساسها المرجعية التاريخية ، جاءت للحفاظ على الإستقلال الوطني تحقيقا للمصالح العليا للبلاد، وتبرز تلك المركزية لصنع السياسة الخارجية الجزائرية التي منحت صلاحيات واسعة لرئيس الجمهورية.

المطلب الأول: ماهية السياسة الخارجية

تبرز هنا الدراسة البحثية، مفهوم السياسة الخارجية، بالتطرق الى مختلف العناصر التي تساهم في تفسيرها، لتمتد الى التعريف بالسياسة الخارجية الجزائرية انطلاقا من نشأتها، سماتها، أبعادها، وأدوارها.

الفرع الأول: تعريف السياسة الخارجية

إن الطبيعة المعقدة للسياسة الخارجية انعكس على صعوبة ضبط تعريف شامل محدد لها لذلك جاءت تعاريف كثيرة للسياسة الخارجية مرد ذلك لاختلاف المدارس والمفكرين المنتمين لهذه المدارس حسب رؤية كل تجاه لموضوع السياسة الخارجية، إضافة إلى أن إمكانية الدولة على المستوى الدولي وقوة تأثيرها ينعكسان على أجندة مصالحها وبالتالي على تعريفها لسلوكها الخارجي[1].

[1]– ناجي الهتاش،" في معنى ومفهوم السياسة الخارجية"، محاضرات السياسية الخارجية، جامعة تكريت،كلية العلوم السياسية الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية،المرحلة الرابعة،الفصل الاول، (02 نوفمبر 2018)، تاريخ الإطلاع على الرابط (05 نوفمبر 2018، ساعة 17:00) .Https :www.politics-dz.com

رغم هذه العقبات هناك محاولات جادّة من طرف الباحثين لتحديد مفهوم السياسة الخارجية من أبرزها:

تعريف فيرنس وسنايدر أن السياسة الخارجية هي منهج للعمل أو مجموعة من القواعد أوكلاهما تمّ اختياره للتعامل مع مشكلة أو واقعة حدثت فعلا أو تحدث حاليا أو يتوقع حدوثها في المستقبل. بتأملنا لهذا التعريف فإنه لا يميز بين السياسة الخارجية والسياسات الأخرى لأن السياسة الداخلية هي أيضا مجموعة القواعد التي تستعمل للاختيار في التعامل مع المشكلات. في مقام اخر تعرف السياسة الخارجية على انها مجموعة التوجهات والبرامج والمواقف والسلوكيات التي تقوم بها دولة معينة في تعاملها مع العالم الخارجي بغية تحقيق اهداف محددة تحركها مجموع الوسائل والإمكانيات المتوفرة لتلك الدولة[1].

وفي تعريف آخر السياسة الخارجية لا تخرج في حقيقتها عن كونها مجموعة المبادئ والأهداف هي التي تحدد نمط سلوكها عندما تتفاوض مع غيرها من الدول عن مصالحها، الحيوية أو لتنمية تلك المصالح وتطويرها[2]. بناء على هذا التعريف فانّ نمط سلوك السياسة الخارجية تحددّه المبادئ والأهداف في التفاوض مع الدول بما يضمن لها مصالحها الحيوية وسبل تطويرها. يرى كينيث تومبسون أن السياسة الخارجية تحدد من خلال أهدافها التي توصف من خلال المصالح الوطنية المتوقاة من نشاطاتها في المحيط الدولي وعلاقاتها مع وحدات النظام الدولي[3].

هناك تعريف أخر للسياسة الخارجية بأنها فن إدارة التعامل مع الدول الأخرى على مقتضى المصالح القومية[4].

وحسب محمد السيّد سليم يقصد بالسياسة الخارجية، برنامج العمل العلني الذي يختاره الممثلون الرسميون للوحدة الدولية من بين مجموعة البدائل البرنامجية المتاحة من أجل

1-فايزة صحراوي ،"السياسة الخارجية المقارنة: مدخل مفاهيمي"، **مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية**، العدد. 5،(مارس2016) ،ص ص . 57-64.

2- اسماعيل صبري مقلد، **السياسة الخارجية الجزائرية الأصول النظرية والتطبيقات العملية**، (القاهرة: المكتبة الأكاديمية، ط .1 ، 2013) ، ص ص. 14-15.

3- عامر مصباح، **تحليل السياسة الخارجية**، (الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 2008)، ص.17.

4- عامر مصباح، **معجم العلوم السياسية والعلاقات الدولية**ا.G، (الجزائر: دار الكتاب الحديث، 2010)، ص.352.

تحقيق أهداف محددّة في المحيط الخارجي[1].ما يأخذ على هذا التعريف أنّ السياسة الخارجية ليست فقط مجرد برنامج وأهداف، وإنما ما يصدر عن صانع القرار في الدولة من سلوكات وتفاعلها مع البيئتين الداخلية والخارجية، كما أنه لم يحدّد لنا ما يقصد بطبيعة الوحدة، فالوحدة الدولية في النظام الدولي تختلف فقد تكون دول، منظمات دولية...إلخ.

التعريف الإجرائي للسياسة الخارجية:

هي مجموعة قواعد العمل وأساليب الاختيار للتعامل وفقا للمبادئ والأهداف وانطلاقا من الخبرة المتراكمة التي تحدد نمط سلوك الدولة لتأمين مصالحها الحيوية من خلال العلاقة مع عناصر الجماعة الدولية لأقلمه أنشطة الدولة الناتجة عن اتخاذ القرارات تحت ضغط التغيرات البيئية الداخلية والظروف الدولية المتقلبة.

اولا: مميزات السياسة الخارجية وأبعادها

الطابع الوحدوي للسياسة الخارجية: هي تلك البرامج التي تنتجها تلك الوحدة إزاء الوحدات الدولية الأخرى[2].

الطابع الرسمي للسياسة الخارجية: هي تلك القرارات والمواقف والسلوكيات التي تصدر عن الأجهزة الرسمية للدولة.

الطابع العلني للسياسة الخارجية: يقصد بذلك أن برامج السياسة الخارجية هي مقصودة وقابلة للملاحظة فهي لا تكون بمحض الصدفة أو تلقائية ولكنها تكون مقصودة في تحقيق أهداف محددة في المحيط الخارجي.

الطابع الاختياري للسياسة الخارجية: يعني ذلك أن السياسة الخارجية قد اختارها من يدعون صنعها من بين سياسات بديلة متاحة.

الطابع الخارجي: إذا كانت السياسة الخارجية ترسم في إطار أجهزة سياسية داخلية فإنها في الواقع تحوّل إلى سلوكات وقرارات، فالمحيط الخارجي هو ميدان تختبر فيه هذه القرارات لتحقيق نتائج خارج حدود الدولة.[1]

---

[1]– محمد السيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية**، (مصر: مكتبة النهضة المصرية، ط.2، 1998) ، ص.12.

[2]– نفس المرجع ، ص ص. 13–14.

ثانيا: خطوات بناء السياسة الخارجية

1-وضع الهدف Goals setting : وهو دور منوط برئيس الدولة و وزير الخارجية كعنصران مهمان لوضع الأهداف السياسية الخارجية تتطابق والمصالح الوطنية وفق سلم الأولويات.[2]

2-جمع المعلومات والتفسير والصياغة: بأن يكون للدولة أفضل القدرات لجمع المعلومات المهمة في العالم وتفسيرها بطريقة صحيحة على أن تصل في وقتها المناسب.

3-صياغة الخيار: لتعبيد الطريق أمام صناع القرار بتوفير الخيارات حول السياسة التي لها حظ حقيقي في النجاح بكل موضوعية.

4-التخطيط والبرمجة: يتعلق بكيفية تحضير العديد من الموارد المطلوبة لكل خيار والمدّة الزمنية اللازمة لنجاحه وأثار كل خيار سواء كان أوليا أو ثانويا.

5-صناعة القرار: فصانع القرار المحترف تكون لديه القدرة على طرح السؤال الصائب لكشف الأخطاء والأشياء الغائبة أو المحذوفة في عملية السياسة الخارجية.[3]

6-إعلان السياسة المصرّح بها: ويتعلق بالحاجة إلى الإعلان الفعلي لسياسة الدولة حول ما قررّت القيام بها وأن الهدف وراء هذه السياسة هو حاسم للسياسة المعلنة.

7-تنفيذ السياسة: هنا تتحرّك الدولة تجاه الأهداف المحددة ابتداء من أجل تجسيد القرارات السياسية التي صنعت والتي تصمّم لدفع الدولة نحو الأهداف التي وضعتها لنفسها.

8-مراقبة السياسة الخارجية: بترشيدها، بمراقبة التقدم ومشاهدة النتيجة المترتبة عن تنفيذ السياسة الخارجية.

9-تقييم السياسة الخارجية: ما إذا حققت السياسة نتيجتها المقصودة والجانبية إن وجدت.

10-تعديل السياسة: خطوة يقوم بها صناع القرار تزيد من فرص إنجاز أهداف السياسة الخارجية التي حددتها ابتداء بشكل أفضل.

---

[1]- محمد السيد سليم، **مرجع سابق**،ص. 28.

[2]- عامر مصباح،(**تحليل...**)،مرجع سابق، ص.28.

[3]- نفس المرجع، ص ص.34-36.

11-تخزين الذاكرة والاستدعاء: فالقائمون على مصلحة الأرشيف مطالبون بإعداد مذكرة وقائمة معطيات إلكترونية حول السياسة الخارجية، لكن الرؤساء ووزراء الخارجية يفضلون استعمال التخزين العقلي خاصة لما يتعلق الأمر بالقادة الأجانب والقضايا الاقتصادية والأمنية غايتها تحسين السياسات في المستقبل[1].

ثالثا: أهداف السياسة الخارجية

تتضمن السياسة الخارجية مجموعة من الأهداف التي تعكس القيم والمصالح الأساسية للدولة، ويقصد بالأهداف التفضيلات المتعلقة بالأشكال المستقبلية المحتملة[2]، والتي ترسمها السياسة الخارجية للدولة فتكون محدّدة ومتفاوتة الأهمية والأولوية وتتمثل في الأهداف الرئيسية للسياسات الخارجية:

*الاهداف المركزية: المتعلقة بحماية السلامة الإقليمية ودعم الأمن القومي للدولة والحفاظ على سيادتها ويعتبر الهدف الأول بلا منازع في جميع السياسات الخارجية للدول[3].

* الأهداف الوسيطة: تتضمن مطالب محددة إزاء وحدات دولية أخرى، كمجالات التعامل التجاري، الاقتصادي، والإتصالي، مع العالم الخارجي، قد تكون إيديولوجية كتحقيق الوحدة العربية .

* الأهداف الهامشية: تعبر عن تصورات عامة عن مستقبل العلاقات الدولية إزاء النسق الدولي بأسره[4].لابد أن نميز أيضا بين التمييز بين الأهداف قصيرة المدى والأهداف البعيدة المدى الذي يفترض أن تنسجم مع بعضها البعض والممكنة التحقق في الواقع[5].

---

[1]-عامر مصباح، مرجع سابق، ص ص.39-40.

[2]- محمد السيّد سليم، مرجع سابق، ص.40.

[3]- اسماعيل صبري مقلد، مرجع سابق، ص.64.

[4]- نفس المرجع، ص ص.48 -47.

[5]- عامر مصباح، مرجع سابق، ص.89.

رابعا: محـــددات الســـياسة الخـارجـية

نعني بمحددات السياسة الخارجية العوامل البيئية التي تؤثر بشكل أو بآخر في السياسة الخارجية لأية وحدة من الوحدات الدولية، بحيث تتفاعل فيه المتغيرات الداخلية والخارجية في بلورة السلوك الخارجي للوحدات الدولية.[1]

1-المحددات الجغرافية: السياسة الخارجية تتضح من خلال أن الدول موجودة ككيانات مكانية ذلك لأن لها إقليم، تتضمن الموقع الجغرافي للدولة، المساحة، الموارد الطبيعية المتميزة، المناخ السائد، التضاريس، حجم الإقليم.

2-المحددات الاقتصادية: تحدد طبيعة الموارد الطبيعية داخل حدود الدولة وحجمها وكيفية التعامل معها واستخدامها بتوفير الوسائل البشرية والمالية والميكانيكية لاستغلالها[2]. وتشمل مصادر الطاقة والمعادن والمواد الغذائية التي تساهم في استقلالية نسبية للدولة مما يعزّز مكانتها كفاعل مؤثر في العلاقات الدولية.[3]

3-المحددات البشرية: يؤثر العامل البشري في تحديد السياسة الخارجية من حيث التوزيع وزيادة ونقص السكان في الدولة، فالعنصر الديمغرافي يمكن أن يلعب دورا محوريا للوصول إلى درجات عليا واقتدار في العالم إذا تحقق التوازن بين حجم سكانها وقدرة اقتصادها ومستوى التطور التكنولوجي وما تتيحه من مهارات وإمكانيات.[4]

4-تأثير الاستراتيجية العسكرية: إن هدف الحفاظ على استقلال الدولة وبقائها هو من مدركات صناع القرار، لذلك فالاستعداد المسبق من أجل الدفاع عن الإستقلال هو أكبر مهمة للاستراتيجية العسكرية، وتنظيمها العالي الفعالية، فالجيش يمثل عنصرا حيويا في وجود الدولة، وهو بالتالي يتطلب امتيازات كبيرة لأن مهمته ليست فقط الدفاع، وإنما تحقيق

---

[1]- وهيبة دالع، **دور العوامل الخارجية في صناعة السياسة الخارجية الجزائرية**، (الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع،2014)،ص.35.

[2]-عامر مصباح، مرجع سابق ، ص ص.95 -96.

[3]- وهيبة دالع، مرجع سابق، ص.36.

[4]- نفس المرجع، ص.102.

المصالح الحيوية بتوفيرها بالتكنولوجيات المتقدمة والتجهيزات ونوعية القيادة والعقيدة القتالية.[1]

5-المحددات الشخصية: ان ما يحدث بين الامم وعبر الامم يرتكز على تصرفات صناع القرار، فاتخاذ أي موقف خارجي يتوقف على طبيعة معتقداتهم وتصوراتهم وكيفية تقييمهم للموقف[2]،كما ان صفات ومعتقدات صانعي القرار الرئيسيين تؤثر على نتائج قرارات السياسة الخارجية[3]. لعل أبرز الخصائص الشخصية للقائد السياسي التي ثبت علاقتها بالسياسة الخارجية هي: التسلطية، ذات العقل المنفتح، القائمة على تحقيق الذات[4]، إضافة الى خصائص، الذكاء، المقدرة على التمييز بين ما هو أساسي، الثقة، التوازن، التواضع، المقدرة على مواجهة الواقع من عدة زوايا[5].

6-محددات الموارد والضوابط السياسية: يرى سالمور، أن متغير النظام السياسي يتضمن ثلاث متغيرات فرعية تحدد حركية تأثير النظام السياسي على السياسة الخارجية هي الموارد المتاحة والتي تنصرف إلى حجم الأنشطة الإجتماعية التي يسيطر عليها النظام السياسي درجة مؤسسيته ودرجة التأييد الشعبي، الضوابط السياسية المفروضة على النظام السياسي وميل النظام السياسي إلى استعمال الموارد المتاحة.

7-الضوابط السياسية: هي مجموعة القيود المفروضة في مجال توظيف الموارد لتحقيق السياسة الخارجية ودرجة المحاسبية السياسية للنظام.

8-المحددات المجتمعية: وهي أكثر العوامل تأثيرا على السياسة الخارجية وتضم:

-خصائص الشخصية القومية: هي مجمل الصفات المشتركة لجل سكان الدولة التي تميزهم عن بقية الشعوب[6].

---

[1]- وهيبة دالع، مرجع سابق ، ص .112.

[2]-Valerie M.Hudson,"Actor-Specific Theory and The Ground of international Relation", **foreign Policy Analysis**,N.1,(2005), pp.1-30.

[3]- لويد جونسن، ترجمة محمد بن أحمد مفتي، محمد السيد سليم، **تفسير السياسة الخارجية**، (الرياض: عمادة شؤون المكتبات ، جامعة الملك سعود، ط .1،1989)، ص.15.

[4]- محمد السيّد سليم، مرجع سابق، ص ص.379-380.

[5]-الهاشمي جيار، ترجمة حضرية يوسفي، **مؤتمر الصومام الفعل المؤسس بحلوه ومره**، الجزائر:منشورات ANEP،2013،ص.51.

[6]- نفس المرجع ، ص ص.226-228.

-التوجهات المجتمعية: وهي مجموعة الأفكار الأساسية التي يعتنقها أفراد المجتمع والتي تحدد رؤيتهم للعالم السياسي، وتتميز بالثبات النسبي للأفكار وعمق ارتباط أفراد المجتمع بها[1].

9-الرأي العام: حسب جابرييل آلموند اصطلح عليه مزاج السياسة الخارجية للدلالة على الميول العامة التي تبديها الفئات الواسعة من الناس في دولة من الدول تجاه سياسة خارجية معينة في وقت من الأوقات[2]، وهو يعكس معنى القبول ودرجة التطابق بين اعتقاد الجماهير في السياسة الخارجية مقابل تصرفات صناع القرار[3].

10-وسائل الإعلام: هي الوسيط بين الرأي العام والسياسة الخارجية، تشمل الإذاعة والتلفزيون والصحف، فحتى سلوك صناع القرار يتأثر بصورة العالم التي ترسلها وسائل الإعلام حتى أن البعض قال إن الإعلام هو الرأي العام[4].

11-جماعات الضغط: هي فئة من الناس يؤثرون في السياسة الخارجية بتنظيم أنفسهم في جماعات لمطالبة الحكومات بمراعاة مصالحهم وقيمهم المشتركة، فجماعات المصالح في الغالب تعمل بطريقة سرية وتستعمل لخدمة المصالح الخاصة وليست المصالح الوطنية، وهي غير مهيكلة وغير رسمية.[5]

ب- المحددات الخارجية:

1 – البيئة الدولية: وترجع إلى خصائص وسلوكيات الفواعل الدولية المكونة للنظام الدولي ويمكن تصنيف عناصر البيئة الخارجية التي تجري فيها السياسة الخارجية للدول كما يلي:

***بنية المجتمع الدولي:** و الذي أصبح يضم بجانب الدول كيانات قانونية أخرى مثل: المنظمات الدولية والشركات المتعددة الجنسيات والأفراد وغيره، فالحكومات والمؤسسات الدولية ماهي إلا مخلوقات من إنشاء البشر صممّت لخدمة أهداف

---

[1]- محمد السيّد سليم، مرجع سابق ، ص.202.

[2]- وهيبة دالع، مرجع سابق، ص.49.

[3]-CristianCantir and julietKaarbo, "Contested Roles and Domestic Politics: Reflection on Role theory in foreign policy Analysis and IRTheory1",**foreign policy Analysis**,N.8,(2012), pp.5-24.

[4]- عامر مصباح، مرجع سابق، ص.155.

[5]- نفس المرجع ، ص.134.

وطموحات الشعوب[1]. ويتحقق في علاقة من التنظيم Régulation المتفق عليه الأخلاقي والقانوني والمؤسساتي.

2- مكانة الدولة في هرمية النظام الدولي: يضم الوضع الاقتصادي والعسكري، وقدرة التأثير على الآخرين فنجاح السياسة الخارجية يتوقف على حدوث اعتراف بكيف يقبل الآخرون قيام الدولة بدورها وبمواقفها داخل البيئة الدولية[2].

3- التحالفات الدولية : إن التغيرات في نظم التحالف تأتي نتيجة لتطور الوقائع وقابليتها للتنبؤ فللدول أسباب خاصة وجيدة للدخول في تعهدات معينة لكن لا تشترك في الحفاظ على روابطه لتصبح هدفا في حد ذاتها.

4- تعهدات الدولة: هي تلك التعهدات التي تأخذها الدول على عاتقها من التزامات يمكن أن تكون رسمية، فهناك تعهدات تفهم بوضوح وأخرى أقل وضوحا وقد تكون هناك تعهدات موجودة فقط في عقول بعض الأطراف[3].

5- الفواعل غير الدول: رغم أن الدولة هي أهم كيان قانوني سياسي، اقتصادي، اجتماعي[4] كطرف في معادلة السياسة الخارجية، برزت على الساحة الدولية فواعل أخرى منها المنظمات الدولية وفي مقدمتها الأمم المتحدة بسلطتها فوق وطنية، فبالإضافة إلى المنظمات الحكومية برزت أيضا منظمات عديدة غير حكومية[5].

6- **نمط توزيع القوة في النظام الدولي:** يتميز النظام الدولي بخاصيتين أساسيتين:

أ- بنية اللامركزية: فالدول ذات السيادة تحتكر القوة في غياب حكومة مركزية.

ب-اللامركزية: تتساوى الدول في القانون ولكن ليس في التأثير إذ القوة موزعة بشكل متفاوت حسب توزيع مواردها الاقتصادية والسياسية في القمة الهرمية.

---

[1]- مبروك غضبان، **المجتمع الدولي: الأصول والتطورات والأشخاص**، القسم الثاني، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1994)،ص.364.

[2]- عامر مصباح، مرجع سابق، ص.179.

[3]- نفس المرجع، ص. 190.

[4]- مبروك غضبان، مرجع سابق، ص.365.

[5]- عامر مصباح، مرجع سابق ، ص.200.

7- طبيعة النظام الدولي: البيئة الخارجية لأي دولة الآن توسعت لتشمل العالم كلية، فالقواعد المشكلة للنظام المعاصر تعمل فقط من أجل مصلحة بعض الدول على حساب أخرى.[1]

خامسا: أدوات السياسة الخارجية: يتطلب تحقيق أهداف السياسة الخارجية استعمال مجموعة من الأدوات وتعبئة مجموعة من الموارد والمهارات المناسبة لتحقيق تلك الأهداف، وتقسم إلى:

1 – الأدوات الدبلوماسية : تحتل الدبلوماسية جزء كبيرا من نشاط السياسة الخارجية في العالم المعاصر، فالعلاقات بين الدول تشكل أساسا علاقات تفاوض فكل القضايا تحتوي على عناصر المصلحة المشتركة، وأيضا عنصر النزاع[2]، حيث تستعمل الدولة مهاراتها ومواردها إزاء الوحدات الأخرى في تنظيم تعاملاتها معها وتوظف لذلك شبكة السفارات والقنصليات والمفوضيات وغيرها[3].

2- الدعاية: هي الوسيلة الثانية بعد الوسيلة الدبلوماسية، من مظاهر هذا النشاط هو تكوين الصورة في الأذهان، وتعبئة التأييد عبر الخطاب أو الكتابة، فالدول تحاول من خلالها تحقيق أهداف سياستها الخارجية بدعمها لتطور وسائل الاتصال التكنولوجي لأنّ وسائل الإعلام تفيد في نشر المعلومات والتأثير دعائيا في الرأي العام[4].

3- الوسائل العسكرية: هي مجموعة المقدرات التي تشمل انشاء قوات مسلحة، وتسليحها وتدريبها، وتوزيعها، واستعمال أو التهديد باستعمال القوة، والمساعدة العسكرية، توزيع القوات، التحالفات العسكرية، الهجوم المسلح[5]. يرتبط العمل العسكري في السياسة الخارجية

---

[1]- عامر مصباح، مرجع سابق ، ص.211.

[2]-نفس المرجع ، ص.225.

[3]- محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص.91.

[4]- عامر مصباح، مرجع سابق، ص. 255.

[5]-محمد السيد سليم، مرجع سابق ، ص.92.

بالعمليات السرية والعمل الاستخباراتي المباشر، وما يجمعه من معلومات دقيقة وضرورية لصانع القرار[1].

4- الأدوات الاقتصادية: تشمل الأنشطة التي تستعمل للتأثير في إدارة وتوزيع الثروة الاقتصادية للدولة أو لأي وحدات دولية أخرى وتشمل إنتاج وتوزيع واستهلاك البضائع والخدمات وتبادل الثروة والمالية[2]، والوجه الأخر من فرض العقوبات او الحرمان الاقتصادي[3].

5- الأدوات العلمية والتكنولوجية: تشمل الموارد والمهارات التي تنطوي على استعمال المعرفة العلمية النظرية وتطبيقاتها لحل مشكلات معينة أدواتها التبادل العلمي، برامج المساعدة الفنية، توظيف الأقمار الصناعية لأغراض الاتصال الخارجي واكتشاف الفضاء الخارجي والمحيطات باشتراك الآخرين[4].

سادسا: توجهات السياسة الخارجية: يبدأ برنامج السياسة الخارجية بتوجه الوحدة الدولية في النسق العالمي والتوجه هو الطابع العام للوحدة والخصائص الأساسية لسياسة الوحدة الدولية عبر فترة زمنية طويلة نسبيا، هناك تصنيفات عامة للتوجهات الأساسية للسياسة الخارجية:

1 – التوجه الإقليمي العالمي: المجال الجغرافي لتوجه السياسة الخارجية للدول يختلف فالسياسات الخارجية تتجه نحو الإقليم في الوحدة الدولية، وأخرى تمتد لتشمل العالم بأسره.

2- إقرار أو تغير العلاقات الدولية الراهنة: مؤداه محاولة إقرار النمط الراهن للعلاقات الدولية وبين توجه سياسة خارجية تحاول تغيير هذا النمط نحو نموذج مثالي متصور، والتغير يمس القضايا الإقليمية والدولية أيضا.

---

[1]- عامر مصباح، مرجع سابق، ص.253.

[2]- محمد سليم السيد، مرجع سابق، ص. 92.

[3]- عامر مصباح، مرجع سابق، ص.262.

[4]- محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص.94.

3- التوجه التدخلي – اللاتدخلي: ففي التوجه التدخلي تحاول الوحدة الدولية التأثير في سياسات الوحدات الدولية الأخرى بتأثيرها في تركيب السلطة السياسية القائمة فيها، وعلى عكس هذا نجد التوجه اللاتدخلي فهو لا يتدخل في تركيب السلطة السياسية[1].

الفرع الثاني: علاقة السياسة الخارجية بالمفاهيم ذات صلة:

1- السياسة الخارجية والعلاقات الدولية: تشكل السياسة الخارجية لمجموعة من الدول جزء من العلاقات الدولية لأن فواعل العلاقات الدولية أشمل من الدول فهي تحتوي المنظمات الدولية والشركات المتعددة الجنسيات...إلخ، وهي حصيلة التفاعل الأوسع بين قوى متعددة في التنسيق الدولي.[2]

2- السياسة الخارجية والسياسة الداخلية: السياسة الخارجية هي انعكاس للسياسة الداخلية، فالدول تتبع سياسة تبدو خارجية ولكنها في الواقع ترمي إلى تحقيق أهداف داخلية للدولة، وتتبع سياسة داخلية ولكنها في الواقع تسعى إلى تحقيق أهداف خارج حدودها[3].

3-علاقة السياسة الخارجية بالدبلوماسية: لقد عرف قاموس أكسفورد الإنجليزي الذي يتبناه المؤلف الدبلوماسي السير هيرالدنكلسون: الدبلوماسية هي إدارة العلاقات الدولية عن طريق المفاوضات. والأسلوب الذي يستخدمه السفراء والمبعوثون لإدارة وتسوية هذه العلاقات هي وظيفة الدبلوماسي وفنه. لا جدال في أنّ الدبلوماسية هي الأداة الأولى في السياسات الخارجية للدول ولاسيما في وقت السلم، حيث تستخدمها الدولة في تنفيذ سياستها الخارجية في تعاملها مع الدول والأشخاص الدوليين الآخرين، وإدارة علاقتها الرسمية بعضها مع بعض ضمن النظام الدولي[4].

---

[1]- محمد السيد سليم، مرجع سابق ،ص ص. 39-38.

[2]- جون بيليس وستيفن سميث، **عولمة السياسة العالمية**،(الإمارات العربية المتحدة: ترجمة ونشر مركز الخليج للأبحاث، ، ط .1 ، 2004)، ص ص.3-4.

[3]- محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص ص.27- 28.

[4]- محمد رزيق، **العلاقات الجزائرية الفرنسية من خلال معاهدة التافنة1937- تحليل وثيقة رسمية**،(الجزائر: الشاطبية للنشر والتوزيع، ط .1،2012)، ص.23.

الفرع الثالث: ماهية السياسة الخارجية الجزائرية

اولا: الاطار التاريخي لنشأة السياسة الخارجية الجزائرية

تمتد العلاقات الخارجية الجزائرية لنشاطها الدبلوماسي في مراحلها الأولى إلى فترة تأسيس الدولة الجزائرية الحديثة على يد الأمير عبد القادر والتي تعززت في عهده مع دول الجوار، تونس والمغرب وليبيا[1]،ومع الدول الكبرى كبريطانيا وحتى مع أمريكا آنذاك. تجسدت معالم السلم في عهد الأمير عبد القادر من خلال معاهدتي ديميشال في 26 فيفري 1834 Desmichels[2]، ونظرا لقوة الأمير عبد القادر وحنكته التفاوضية اضطر الفرنسي بيجو إلى التفاوض مجددا وإمضاء معاهدة التافنة في 30 ماي 1937[3]، ليستمر النشاط الدبلوماسي الجزائري بعدها إلى مرحلة الحركة الوطنية من خلال حركة الشبان الجزائريين وجمعية العلماء المسلمين[4]، إلى غاية ظهور حزب نجم شمال إفريقيا[5]، الذي تحول بعدها في الجزائر إلى حزب الشعب الجزائري1945، وسمي بعدها حركة انتصار الحريات الديمقراطية بقيادة مصالي الحاج، لتأتي بعدها مرحلة الحكومة الجزائرية المؤقتة التي رسمت أسس وأهداف النشاط الدبلوماسي[6]، تأسست رسميا يوم 19 سبتمبر1958 بالقاهرة[7]، وأضفت طابع الشمولية في نشاطها الدبلوماسي للثورة الجزائرية لتحقيق التضامن العالمي لقضية الشعب الجزائري العادلة[8].

---

[1]–محمد رزيق ،مرجع سابق، ص.154.

[2]–نفس المرجع ، ص.66.

[3]– بوعلام بن حمودة، **الثورة الجزائرية ثورة أول نوفمبر 1954 معالمها الأساسية** ،(الجزائر: دار النعمان للنشر والتوزيع، 2012)، ص.32.

[4]– نفس المرجع، ص.107.

[5]– نفس المرجع، ص.99.

[6]– عمر بوضربة، **النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة الجزائرية سبتمبر 1958–جانفي 1960**،(الجزائر: دار الحكمة للنشر،2012)، ص.131.

[7]– بوعلام بن حمودة، مرجع سابق، ص.104.

[8]–عمر بوضربة، مرجع سابق، ص.136.

ثانيا: أبعاد السياسة الخارجية الجزائرية

1 -البعد الوطني الداخلي: فالسياسة الخارجية الجزائرية تضع من أولوياتها الإستقلال الوطني وترفض أي شكل من أشكال التدخل ويتجسد ذلك في جميع الدساتير الجزائرية مند استقلالها، فحسب المادة 10 من دستور 1963 تمثل الأهداف الأساسية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية في صيانة الإستقلال الوطني وسلامة الأراضي الوطنية والوحدة الوطنية[1]. ونجد دستور 1989 يتحدث عن ذلك من خلال المادة 08 ، المادة 120 ، حيث تنص المادة 13منه : لا يجوز البتة التنازل أو التخلي عن أي جزء من التراب الوطني[2].

2-البعد الانتمائي: هذا البعد يتضح في ديباجة دستور 1989 أن الجزائر أرض الإسلام وجزء لا يتجزأ من المغرب العربي الكبير، وأرض عربية وبلاد متوسطية وإفريقية تعتز بإشعاع ثورتها ثورة أول نوفمبر ويشرفها الاحترام الذي أحرزته وعرفت كيف تحافظ عليه بالتزامها إزاء كل القضايا العادلة في العالم، فالجزائر ترتكز في سياستها الخارجية على انتمائها الروحي وتصرح مؤكدة ذلك في كثير المناسبات الدولية وتحركاتها ونشاطاتها الدبلوماسية.

3-البعد التحرري: تجربة الجزائر التاريخية مع الإستعمار تعكس سياستها الخارجية فالجزائر أصبحت تشعر أنها تحمل مسؤولية دعم حركات التحرر يتجلى ذلك مند استقلالها وفي ديباجة دستور1963:توخي سياسة دولية قائمة على قاعدة من الإستقلال والتعاون الدولي ومناهضة الإستعمار، المؤازرة الفعلية للحركات النضالية في العالم من أجل التحرير الوطني.[3]

4-البعد التنموي: ترتبط السياسة الخارجية الجزائرية بالاهتمامات الاقتصادية من خلال سعيها إلى دعم مشاريع التعاون والتنمية ، كما تسعى إلى بناء نظام اقتصادي عادل لا تستغل فيه موارد دول العالم الثالث، وتنص على ذلك المادة 28 من دستور1996: تعمل

---

[1]- موسى بودهان، **الدساتير الجزائرية من 1963، 1976، 1989، 1996 مع تعديل نوفمبر2008**،(الجزائر، كليك للنشر، ط .2008،1)،ص.25.

[2]- نفس المرجع ، ص.75.

[3]- نفس المرجع ، ص.23.

الجزائر من أجل دعم التعاون الدولي وتنمية العلاقات الودية بين الدول على أساس المساواة والمصلحة المتبادلة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية وتبني مبادئ ميثاق الأمم المتحدة وأهدافه.

5-البعد السلمي: تكريس السلم الإقليمي والدولي أولوية في السياسة الخارجية الجزائرية ونصت المادة26 من دستور 1996: تمتنع الجزائر عن اللجوء إلى الحرب من أجل المساس بالسيادة المشروعة للشعوب الأخرى وحريتها وتبذل جهودها لتسوية الخلافات الدولية بالوسائل السلمية،[1]وقد وفقت الجزائر في حلها للنزاعات الدولية التي احتكمت إلى وساطتها في عشر عمليات كللت جميعها بالنجاح فكانت الجزائر بفضل سياستها الخارجية موضع ثقة ولها مصداقية بين الدول.

6-البعد الإنساني: منها ما جاء في دستور 1989 بند من بنود المادة08:القضاء على استغلال الإنسان لأخيه الإنسان، وأيضا نص هذا الدستور على التضامن من جميع الشعوب المكافحة من أجل التحرر وضد كل تمييز عنصري في المادة26.

7-**البعد التكاملي:** طغى هذا البعد في السياسة الخارجية الجزائرية بحكم الانتماء المتعدد للجزائر وبالعودة إلى ديباجة دستور1989 نجدها تفسر ذلك من خلال ما جاء فيها، إن الجزائر، أرض السلام وجزء لا يتجزأ من المغرب العربي الكبير وأرض عربية، وبلاد متوسطية، وافريقية[2].

ثالثا: سمات السياسة الخارجية الجزائرية

تميزت السياسة الخارجية الجزائرية بسمات أكسبتها سمعة دولية، فالمنهج الثوري الغالب على السياسة الخارجية ومواقفها الثابتة في مساندة القضايا العادلة أدخلها في أزمات خاصة مع الدول الكبرى، فغلب عليها الطابع الأزموي، حيث لعب عامل التحدي والرفض من خلال مواقف الجزائر في منابر المنظمات الدولية والحضور الفعال فيها كمجموعة 77، حركات عدم الانحياز، ومنح فرصة لمشاركة الدول الجديدة في إدارة العلاقات الدولية، أيضا عامل

[1]- موسى بودهان ، مرجع سابق، ص.108.

[2]- - نفس المرجع ، ص ص.73-76.

الثبات، فالجزائر تتمسك بمبادئها في حق الشعوب في تقرير مصيرها السياسي والاقتصادي[1].سمة أخرى ميزتها وهي الطابع الحيادي: يتجلى بعدم تدخل الجزائر في القضايا التي لا تمثل تهديدا لمصالحها وتنص المادة 90 من دستور 1976 : وفاء لمبادئ عدم الانحياز وأهدافه تناضل الجزائر من أجل السلم والتعايش السلمي، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول[2].

ومن سمات السياسة الخارجية الجزائرية أيضا نجد الطابع الشخصي أو الشخصنة، فالتعاقب على السلطة يؤثر في صنعها مجموعة القادة السياسيين لكل منهم خصائصه المستقلة[3]،كما أن الصفة الكاريزمية لرئيس الدولة تمنحه القدرة على اكتساب الولاء وثقة الشعب وللخبرة والتمرس بالشؤون الخارجية دورها، خاصة إذا تقلد القائد السياسي منصب وزير خارجية قبل وصوله إلى منصب رئيس جمهورية[4].كل هذه العوامل تجد تأثيراتها على السياسة الخارجية الجزائرية مما جعل سلوكها يتقدم في فترات حكم معينة ويتراجع في مرات أخرى، ففي السنوات الأولى وبخاصة العهدة الأولى والثانية لتولي الرئيس عبد العزيز بوتفليقة الحكم كان تأثيره فعّالا في الدفع المتزايد بالسياسة الخارجية الجزائرية بفضل تزايد اهتمامه بشؤونها وخبرته السابقة كوزير للخارجية في عهد الرئيس الراحل هواري بومدين، إضافة لتلك الكاريزمية المتميزة التي أكسبته آنذاك ثقة وولاء الشعب بالتجاوب مع جميع قرارته وبرامجه وخرجاته.

رابعا: أدوار السياسة الخارجية الجزائرية

لكل دولة دور تؤديه في الساحة الدولية يميزها ويصبح من علامات سياستها الخارجية منها: **قاعدة الثورة:** حيث يتصور صانع السياسة الخارجية أن لدولته واجبا رئيسيا في قيادة

---

[1]– صورية باراك، محاضرة السياسة الخارجية الجزائرية ، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية،،جامعة سكيكدة، الجزائر،(03 مارس 2018).

[2]– موسى بودهان، مرجع سابق، ص.50.

[3]– محمد السيد سليم،مرجع سابق، ص.372.

[4]– نفس المرجع، ص ص.378–379.

الحركات الثورية الخارجية، فالجزائر تساند مختلف قضايا التحرر وتمدها بالعون المادي والمعنوي كالقضية الفلسطينية وقضية الصحراء الغربية.

دور المعادي للإستعمار والمؤيد لحركات التحرر: مرت الجزائر بتجربة مريرة مع المستعمر لذلك فهي تمقت كل أشكاله فكان حق تقرير الشعوب لمصيرها مبدأ من مبادئها الثابتة. **دور المستقل النشط:** يدور حول مفهوم الإستقلال الوطني بتفعيل الجزائر لسياستها الخارجية التي تخدم المصالح الوطنية اعتمادا على برنامج تنشيط وتنويع العلاقات الدبلوماسية مع مختلف الوحدات الدولية.

دور المدافع عن الإيديولوجية: حماية الحرية والسلام قيم تميز السياسة الخارجية الجزائرية، و **دور المبادر:** الجزائر دائما من تبادر أولا لعقد اجتماعات وحتى تفعيل أدوار المنظمات كالاتحاد الإفريقي، اتحاد المغرب العربي، اجتماعات النيباد. **دور صانع السلام:** فهي مسؤولية مثالية لم تغادر فكر صانعي السياسة الخارجية الجزائرية

دور القائد التنموي: كدور الجزائر في النيباد، و**دور الحليف المخلص:** بتأييد سياسات دول أخرى تأييدا مطلقا، و **دور النموذج:** يهدف إلى تحقيق أهداف خارجية من خلال بناء نموذج داخلي يحتذى به الآخرون: كسياسة المصالحة الوطنية للدولة الجزائرية التي أصبحت نموذجا عالميا لإرساء السلم والأمن، إضافة الى **صانع التنمية الداخلية:** إلى جانب الشؤون الدولية فصانع السياسة الخارجية يقوم بالتركيز على قضايا التنمية الاقتصادية الداخلية وانتهجت الجزائر عدة برامج تنموية. **قائد التكامل الاقليمي:** يعتقد هنا أن للدولة مسؤولية في توحيد مجموعة من الدول في شكل دولة واحدة، بسعي الجزائر لإعادة تفعيل الوحدة المغاربية.

المدافع الاقليمي: حيث تكون للدولة مسؤولية محددة في حماية مجموعة من الدول لمواجهة التهديد الخارجي[1]،والجزائر كثيرا ما لعبت هذا الدور، والذي برز بوضوح في ثورتي ليبيا و تونس وحمايتها للحدود والتي تعود بالأمن و السلم على جل المنطقة المغاربية.

[1]– محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص ص .50-53.

المطلب الثاني: المبادئ والمصالح في السياسة الخارجية الجزائرية

تبيّن الدراسة البحثية أن مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية جاءت من اسس قاعدية، أساسها عقيدة الجزائر التاريخية، فجاءت مبادئها راسمة للدبلوماسية في إطار الاستمرارية والثبات، إضافة الى المصالح في السياسة الخارجية الجزائرية، والتي تعبر عن أهدافها المتنوعة، المتفاوتة مستويات الأهمية في حسابات الدولة الجزائرية.

الفرع الأول: أسس مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية

تزخر السياسة الخارجية الجزائرية بمبادئ ثابتة تمتد إلى ثبات الثورة التحريرية المجيدة التي صمدت في وجه المحتل من أجل نيل إستقلالها، تلك المبادئ جاءت بناء على مواثيق الثورة التحريرية الثلاث التي أسست لجزائر الإستقلال ورسمت معالم سياستها الخارجية بمبادئ وقيم راقية وصفت بالعالمية فكان أولها بيان أول نوفمبر 1954، ثانيها مؤتمر الصومام أوت1956، وثالثها ميثاق طرابلس1962.

أولا: بيان أول نوفمبر1954: يعتبر الوثيقة الأساسية التي قامت عليها الثورة الجزائرية وكانت منهاجا لمبادئ السياسة الخارجية أهم ما جاء فيه:

***مبدأ السلم والعالمية:** يعتبر من أسمى المبادئ جعل من القضية الجزائرية قضية عادلة ناصرتها شعوب العالم وأدرجت في إطار ميثاق الأمم المتحدة[1]، فجاء ميثاق أول نوفمبر معرفا بالدولة الجزائرية ذات السيادة الديمقراطية والاجتماعية في إطار المبادئ الإسلامية كما نص البيان على أهداف خارجية منها تدويل القضية الجزائرية، وتحقيق وحدة شمال إفريقيا في إطارها العربي الإسلامي وفي إطار الأمم المتحدة[2]، كما اشار البيان إلى أهمية العمل الوحدوي والتنسيق مع إخواننا المغاربة والتونسيين[3].

---

[1]– وزارة المجاهدين، **النصوص الأساسية لثورة نوفمبر 1954:نداء أول نوفمبر، مؤتمر الصومام، مؤتمر طرابلس**،(الجزائر: المؤسسة الوطنية للاتصال، النشر، والإشهار)، ص.6.

[2]– محمد جغابة، **بيان أول نوفمبر**، (الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع،2012)، ص.65.

[3]– نفس المرجع، ص.10.

ثانيا: مؤتمر الصومام 20 أوت 1956:شكل مؤتمر الصومام واحدة من المحطات الكبرى في تاريخ الثورة التحريرية. يعتبر ثاني وثيقة مؤسّسة لمبادئ السياسة الخارجية الجزائرية نظرا للقرارات الهامة التي اتخذها في بنوده، ومن ما جاء فيه تحقيق الإستقلال التام بإقامة دولة ديمقراطية اجتماعية تقوم سياستها الخارجية على عدم التدخل في شؤون الغير، وضبط وتحديد السياسة الداخلية والخارجية لجبهة التحرير الوطني خدمة للقضية الجزائرية[1].

ثالثا: برنامج طرابلس: يعد وثيقة الثورة التحريرية الثالثة المؤسّسة لمبادئ السياسة الخارجية الجزائرية المنبثق عن مؤتمر جبهة التحرير الوطني المنعقد في العاصمة الليبية طرابلس بين 27 ماي إلى 4 جوان 1962، وقد تبنته اللجنة الوطنية للثورة الجزائرية والذي أراد نقل الثورة الوطنية المعادية للإستعمار إلى مرحلة أخرى هي مرحلة الثورة الديمقراطية الشعبية[2]بتحديد الاختيارات والإيديولوجيات التي تسير عليها الجزائر المستقلة وتحديده السياسة الإقليمية والدولية للثورة ومن أهم بنوده: التركيز على السيادة الوطنية، توجيه السياسة الخارجية للجزائر المستقلة من أجل دعم حركات التحرير، والنضال والوحدة في المغرب العربي الكبير والوطن العربي وإفريقيا من أجل السلم[3]، وتوجيه السياسة الخارجية للجزائر نحو التحالف بين الدول المتحررة حديثا[4].

الفرع الثاني: المبادئ في السياسة الخارجية الجزائرية

المبادئ هي مجموعة القواعد والضوابط والقوانين والمعتقدات الثابتة التي تقاس على أساسها الأحكام والآراء التي تضبط السلوكات والأفعال والتي يقر بمكانتها المجتمع ويحتكم لها في مشروعية السلوكات[5]. لقد اعتمدت السياسة الخارجية الجزائرية في شق طريقها نحو ربط العلاقات مع الدول عبر مختلف أنحاء العالم على مبادئ تميزت بالثبات المستمد من ثورة نوفمبر 1954 الخالدة، فكانت الجزائر ومند استقلالها وعبر مراحل مختلفة في دساتيرها،

---

[1]– وزارة الجاهدين، مرجع سابق، ص.31.

[2]– عبد القادر جغلول، مرجع سابق، ص.394.

[3] – وزارة المجاهدين، مرجع سابق، ص.99.

[4]– عبد القادر جغلول، مرجع سابق،ص.100.

[5]– ماهية المبادئ، 16 جانفي2019،تاريخ الاطلاع على الرابط ، (07 مارس 2019 سا 06:00).

https:// mawdoo3.com.

تعكس بصدق الاستمرارية، والثبات، حتى أطلق عليها في وقت من الأوقات بالسياسة الصلبة، وقد نصت على جملة من المبادئ الأساسية لسياستها الخارجية فكانت الركيزة الرئيسية التي حددت مسار الدبلوماسية الجزائرية ودورها إقليميا ودوليا فجاءت كمايلي:

تبني الجمهورية الجزائرية المبادئ والأهداف التي تتضمنها مواثيق الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية والجامعة العربية، وتندرج وحدة الشعوب العربية في وحدة مصير هذه الشعوب، تلتزم الجزائر كلما تهيأت الظروف الملائمة لقيام وحدة مبنية على تحرير الجماهير الشعبية باعتماد صيغ للوحدة، أو الإتحاد أو الاندماج، كفيلة بالتلبية الكاملة للمطامح المشروعة والعميقة للشعوب العربية، وحدة الشعوب المغاربية المستهدفة لصالح الجماهير الشعبية، تتجسد كاختيار أساسي للثورة الجزائرية.

نصت هذه الدساتير ايضا على تحقيق أهداف منظمة الوحدة الإفريقية، وتشجيع الوحدة بين شعوب القارة يشكلان مطلبا تاريخيا، ويندرجان كخط دائم في سياسة الثورة الجزائرية، تمتنع الجمهورية طبقا لمواثيق الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية والجامعة العربية عن الالتجاء إلى الحرب قصد المساس بالسيادة المشروعة للشعوب الأخرى وحريتها، وتبدل جهدها لحل النزاعات الدولية بالطرق السلمية وفاءا لمبادئ عدم الانحياز وأهدافه، تناضل الجزائر من أجل السلم، والتعايش السلمي، وعدم التدخل في شؤون الداخلية للدول، لا يجوز البتة التنازل عن أي جزء من التراب الوطني، يشكل الكفاح ضد الإستعمار، والإستعمار الجديد والإمبريالية، والتمييز العنصري محورا أساسيا للثورة.

يشكل تضامن الجزائر مع كل الشعوب في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، في كفاحها من أجل تحررها السياسي والاقتصادي، ومن أجل حقها في تقرير المصير والإستقلال، بعدا أساسيا للسياسة الوطنية، يشكل دعم التعاون الدولي وتنمية العلاقات الودية بين الدول على أساس المساواة، والمصلحة المتبادلة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية مبدأين أساسيين للسياسة الوطنية[1].

[1]– موسى بودهان، مرجع سابق ، ص ص.50-51.

لقد نالت الجزائر احتراما كبيرا من مختلف دول العالم لسمو مبادئها الراسخة التي ارتسمت في علاقاتها الخارجية فمنحتها مصداقية، وكانت طريقا للعمل الدبلوماسي في المحافل الدولية، سماتها التاريخية تنبع من تعزيز الأمن والسلام، هذه المبادئ تتسم بالشمول والتأثير، فجاءت ملمة بمحيطها الإقليمي والدولي ومتسمة بالإستمرار، ووفاء لقيمها الثابتة، فإن السياسة الخارجية الجزائرية وإلى غاية يومنا هذا لازالت تعتبر مساندة للقضية الفلسطينية، وقضية الصحراء الغربية، وحقها في تقرير مصيرها والحصول على استقلالها من الثوابت الوطنية .

الفرع الثالث: المصالح في السياسة الخارجية الجزائرية

إن القاعدة التي لا تستثنى منها دولة واحدة أن الذي يحرك الدول على المسرح الدولي هي مصالحها القومية بالأساس، فالهدف الأول للسياسة الخارجية لأي دولة هو تمكينها من حماية وتنمية مصالحها على قدر ما تتيحه ظروف الواقع الدولي الذي تتعامل معه، لذلك فالمصالح تعبر دائما على الأهداف في السياسة الخارجية وتعبر المصلحة عن جلب المنفعة ودفع المضرة[1]، يرى جاك بلانو أن مفهوم المصلحة الوطنية يشير إلى مفهوم عام

يمتد للعناصر التي تتعلق بالحاجات الرئيسية للدولة، فهو يشمل بقاء الدولة والاستقلال

وسلامة الإقليم والأمن والرفاهية الاقتصادية[2].

تعرف المصالح القومية بأنها مجموعة القيم values التي تتمتع بدرجة عالية للغاية من الأهمية مما يجعل الدول توليها قسطا وافرا من اهتمامها إما للحصول عليها أو لحمايتها من أي تهديد خارجي يواجهها أو لتطويرها وتنميتها عندما تتهيأ الظروف التي تساعدها على ذلك[3]. تتنوع المصالح القومية للدول باعتبارها ذات طبيعة مادية في أساسها tengible interests ومصالح أخرى غير مادية intengible interests، فالدولة لما تبحث عن سبل حماية أمنها، أو تنمية مصالحها الاقتصادية في علاقاتها مع الدول الخارجية فهذه كلها

---

[1]– تعريف المصلحة،2011/12/2، الاطلاع على الرابط (17 مارس2019) **https://ar.n. wikipedia.org**

[2]– **معجم العلوم السياسية والعلاقات الدولية**، عامر مصباح، مرجع سابق، ص.216.

[3]– اسماعيل صبري مقلد، مرجع سابق ، ص.20.

مصالح قومية مادية بطبيعتها، أما لما تحاول الدول الدفاع عن سمعتها الدولية في وجه حملات تستهدف إيذائها أو التشهير بسمعتها، عندها تكون تدافع عن مصالحها القومية الغير مادية. قد تكون للمصالح القومية للدولة علاقة بالمصالح القومية للدول الأخرى في أشكال ثلاث : التوافق، أو، المصالح المشتركة ، أو التعارض الذي يصل بتلك المصالح إلى حدّ الصراع، أو في حالة غياب هذا التأثير المتبادل كلية، لهامشية تلك المصالح ولإنحصار تأثيرها على أطرافها المباشرين فقط[1]، وبما أن المصالح هي الأهداف التي تعمل الدول وعن طريق سياستها الخارجية على تحقيقها نذهب الآن إلى:

أهداف السياسة الخارجية الجزائرية

لقد عملت السياسة الخارجية الجزائرية على تحقيق مصالحها من خلال:

1-أهداف أساسية ومحورية: تتمثل في:

أ- الأهداف الأساسية للجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية في صيانة الإستقلال الوطني وسلامة الأراضي الوطنية والوحدة الوطنية[2].

ب-زيادة قوة الدولة: تنتظم الطاقة الدفاعية للأمة ودعمها وتطويرها حول الجيش الوطني الشعبي الذي تتمثل مهمته الدائمة في المحافظة على الإستقلال الوطني والدفاع عن السيادة الوطنية كما تضطلع بالدفاع عن وحدة البلاد وسلامتها الترابية وحماية مجالها البري والجوي، ومختلف مناطق أملاكها البحرية، يجعلها تحافظ على سيادتها ووجودها كقوة جهوية في محيطها المغاربي والإقليمي[3].

2- الأهداف الحيوية أو الوسيطة: ترتبط المصالح الحيوية بالقطاع الوطني الاقتصادي وتنمية تطويره وحمايته من أي شكل من أشكال التلاعب والإختلاس، كما أن الملكية العامة هي ملك المجموعة الوطنية. الأملاك الوطنية يحددها القانون وتنظيم التجارة الخارجية من

[1]- اسماعيل صبري مقلد، مرجع سابق ، ص.20-21.

[2]- موسى بودهان، مرجع سابق، ص.70.

[3]- نفس المرجع، ص.25.

اختصاص الدولة، كما أن دعم التعاون الدولي بين الدول والذي أساسه المصالح المتبادلة يعتبر من الأهداف الحيوية للسياسة الخارجية الجزائرية.

3/الأهداف الثانوية للسياسة الخارجية الجزائرية: تنطوي على دعم السلام في العالم بنشر ثقافة الدولة الجزائرية، لغتها، تقاليدها خارج الحدود.

المطلب الثالث: الأطر المؤسسية والقانونية للسياسة الخارجية الجزائرية

تبرز الدراسة هنا، ذلك التفاوت لمراكز صنع القرار في السياسة الخارجية الجزائرية، حيث لعبت الدساتير المتعاقبة على الدولة الجزائرية دورها في ذلك، حيث رسمت معالم صنعها، ومؤسسات تنفيذها.

الفرع الأول: مؤسسات صنع السياسة الخارجية الجزائرية

تختلف مراكز صنع القرار في السياسة الخارجية الجزائرية من حيث تأثيرها وموقعها في النظام السياسي، حيث تمنح الدساتير التي تعاقبت على الدولة الجزائرية صلاحيات واسعة لرئيس الجمهورية في مجال السياسة الخارجية من خلال السلطة التنفيذية المسندة إليه، يجسد رئيس الجمهورية رئيس الدولة وحدة الأمة وهو حامي الدستور ويجسد الدولة داخل البلاد وخارجها[1]. يقرر السياسة الخارجية للأمة ويوجهها، يعين سفراء الجمهورية والمبعوثين فوق العادة إلى الخارج وينهي مهامهم ويتسلم أوراق اعتماد الممثلين الدبلوماسيين الأجانب وأوراق إنهاء مهامهم، يبرم المعاهدات الدولية ويصادق عليها، المعاهدات التي يوافق عليها رئيس الجمهورية حسب النصوص المنصوص عليها في الدستور تسمو على القانون[2].

من خلال المهام الموكلة لرئيس الجمهورية نجد أن هناك مركزية في صنع السياسة الخارجية لدى السلطة التنفيذية، وعليه تتولى مؤسسة الرئاسة مهام صنع السياسة الخارجية الجزائرية من خلال رئيس الجمهورية فهو رئيس الدبلوماسية الجزائرية، ذلك ما رسخته الدساتير الجزائرية ابتداء من دستورها الأول لسنة1963 إلى غاية تعديلات دستور2016، إلا أن

[1]– موسى بودهان، مرجع سابق ، ص.82.

[2]– نفس المرجع، ص.132.

الدستور الجزائري فسح المجال أيضا لمؤسسات أخرى تأتي في المرتبة الثانية في سلم ترتيب الأولويات في صنع السياسة الخارجية الجزائرية بعد تصدّر المؤسسة التنفيذية المتمثلة في رئيس الجمهورية قمة هرم الأولويات، فنجد أيضا أن السلطة التشريعية تشارك في صنع السياسة الخارجية، يمارسها برلمان يتكون من غرفتين، وهما المجلس الشعبي الوطني ،ومجلس الأمة وله السيادة في إعداد القانون والتصويت عليه[1].

ان دور البرلمان في صنع السياسة الخارجية الجزائرية محدودا ونسبيا، حيث يمكن للمجلس الشعبي الوطني أن يفتح مناقشة حول السياسة الخارجية بناء على طلب رئيس الجمهورية أو رئيس المجلس فيمكن عند الاقتضاء أن تتوج هذه المناقشة بإصدار لائحة من المجلس الشعبي الوطني يبلغها رئيسه إلى رئيس الجمهورية، أما المؤسسة الأخرى التي تشارك السلطة التنفيذية في صنع السياسة الخارجية الجزائرية هي المجلس الدستوري، حيث يوقع رئيس الجمهورية اتفاقيات الهدنة ومعاهدات السلم ويتلقى رأي المجلس الدستوري في الاتفاقيات المتعلقة بهما ويعرضها فورا على كل غرفة من البرلمان لتوافق عليها صراحة،[2]فكل ذلك أسهم في شخصنة السياسة الخارجية الجزائرية.

الفرع الثاني: مؤسسات تنفيذ السياسة الخارجية الجزائرية

تتولى مهام تنفيذ السياسة الخارجية الجزائرية أجهزة تتوزع مهامها كالآتي:

1-وزارة الشؤون الخارجية بمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 02-208 : تكلف وزارة الشؤون الخارجية تحت السلطة العليا لرئيس الجمهورية وطبقا لأحكام الدستور بتنفيذ السياسة الخارجية للأمة وكذلك بإدارة العمل الدبلوماسي والعلاقات الدولية للدولة ويساهم عملها في إنجاز برنامج الحكومة. تحرص وزارة الشؤون الخارجية على وحدة الدفاع عن مصالح الدولة ومصالح رعاياها وكذا انسجام العمل الدولي للدولة ونشاطاتها الدبلوماسية. يعبر وزير الخارجية عن مواقف الجزائر ويتخذ الإلتزامات باسم الدولة[3].

---

[1]- موسى بودهان، مرجع سابق، ص.124.

[2]- نفس المرجع ، ص.137.

[3]-**الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية**، مراسيم تنظيمية، العدد. 79، 1 ديسمبر 2002. ص.4.

. تتشكل الوظيفة الدبلوماسية والقنصلية الجزائرية من 3 مجموعات :

أ- وزراء فوق العادة، المستشارون، كتاب الشؤون الخارجية.

ب- ملحقين الشؤون الخارجية.

ت- القائمون بالأعمال.

ونستطيع أن نميز على المستوى الدولي السلك الدبلوماسي من جهة والذي يشمل وظائف: السفير، الوزير المستشار، الكاتب، ملحق السفارة، ومن جهة ثانية نجد السلك القنصلي، تبقى هيكلة السفارة الجزائرية تابعة حسب أهمية الدولة المتواجدة فيها، فأحيانا نجد أقسام عديدة سياسية، اقتصادية، عسكرية، والصحافة، فمثلا سفارة الجزائر بباريس تتشكل من المخطط الذي يبرز هيكلتها كالآتي[1]:

مخطط (01): هيكلة سفارة الجزائر بباريس

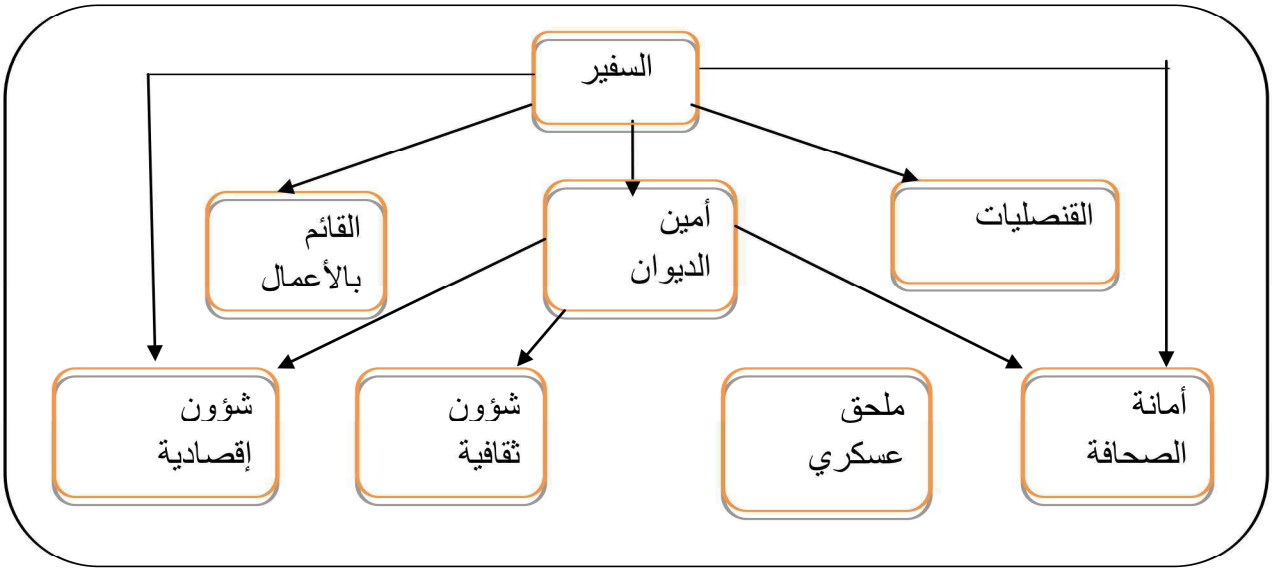

المصدر: عبد الله بالحبيب، السياسة الخارجية الجزائرية، ص .144

[1]-عبد الله بالحبيب، مرجع سابق، ص .144.

2-السفير:يمثل رئيس الجمهورية وكذا مفوض للحكومة الجزائرية لدى الدولة أو منظمة دولية، من مهامه إعلام الحكومة بالظروف السائدة التي تتواجد فيها كل سفارة.

3-القنصليات والمراكز الثقافية: تعمل تحت وصاية وزارة الخارجية على تطوير العلاقات الاقتصادية، وبعث الإشعاع الثقافي والحضاري الجزائري وكذا ترقية سمعتها الدولية فتدعم وتنفذ إتصالات خارجية منسجمة وفعالة[1].

وحتى لا نكون مجحفين في المجهودات الفعالة التي تبذلها مختلف مؤسسات الدولة الجزائرية لتنفيذ سياستها الخارجية، لا ننكر في هذا المقام على **المؤسسة العسكرية** دورها الفعال والاستراتيجي، في حقيقة الأمر فإن دور الجيش لم يغب عن السلطة السياسية مند الإستقلال وخصوصا مؤسسة الرئاسة، فالجيش هو من رجح أغلب رؤساء الجزائر بعد استقلالها[2]، ويعمل الجيش في إطار المهام التي خولها له القانون[3].

يحتاج صانع القرار إلى معلومات مفصلة لفهم القضايا الخارجية لصناعة السياسة الخارجية، وتوفير هذه المعلومات هو من مهمة الاستخبارات بجمع معلومات محدّدة من المصادر الرسمية، فالعمل الاستخباراتي ضروري للوصول إلى المعلومات ذات العلاقة بالقدرات العسكرية ونيات القادة السياسيين العدائية[4].

المبحث الثاني: تاريخ بناء المغرب العربي

إن رؤية بناء المغرب العربي تمتد جذورها إلى الماضي العريق لأنه وحده الكفيل بإضفاء البعد التاريخي والحضاري للمسيرة المغاربية عبر الأجيال، ذلك أن المغرب العربي السياسي والاقتصادي والثقافي لم يؤسسه الرومان ولا العثمانيون ولا الفرنسيون[5]، فتطور

---

[1]-**الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية**، مرجع سابق، ص.6.

[2]- عبد الله بالحبيب، مرجع سابق، ص .149.

[3]- نفس المرجع، ص .152.

[4]- عامر مصباح، مرجع سابق، ص.253.

[5]- علي تابليت، **بحوث في تاريخ الجزائر**، (الجزائر: حقوق النشر لهذه الطبعة محفوظة لوزارة المجاهدين، تالة، الجزء3، 2014)، ص.155.

البناء الاجتماعي أكد أن كل من ماسينيسا ويوغرطة وميسيبا مرّوا من هنا، وتكوين المغرب العربي جاء بفضل تطور البناء الاجتماعي كواقع مهيأ للاستمرارية[1]، وتضامن تلك الفئات الإجتماعية التي كانت تحت لوائه وساهمت في إثراء الحضارة العربية الإسلامية. إن بناء المغرب العربي يدعونا للتعرّف على هذا الماضي، وتراثه وتلاحمه بكل مميزاته الحضارية[2].

المطلب الأول: الأسس الجغرافية والثوابت التاريخية لبلاد المغرب العربي

تبرز الدراسة البحثية هنا جذور بناء المغرب العربي، حيث تلعب الاسس الجغرافية والوقائع التاريخية دورها في تلك الثوابت العريقة الراسخة لدى الدول المغرب العربي.

الفرع الأول : الأسس الجغرافية لبلاد المغربي العربي

خريطة(1): تبين الموقع الجيواستراتيجي لبلاد المغرب العربي



المصدر: studies.aldjazeera.net

تبين الخريطة أعلاه أنّ بلاد المغرب العربي، تحتل موقعا جغرافيا واستراتيجيا هامّا، فهي تقع في شمال إفريقيا وتمتد على شاطئ البحر المتوسط حتى المحيط الأطلسي، ومن إقليمها

[1]– عبد القادر جغلول، ترجمة فضيلة الحكيم وفضل عباس، **تاريخ الجزائر والمغرب العربي**، (الجزائر: ISBN،المجلد الأول، 2013)، ص.11.

[2]– نفس المرجع، ص .464.

الساحلي الخصب المتكامل تغطي مساحة تقدر بـ 6.045.000 كلم^2، تشمل بالأساس دول موريتانيا، تونس، الجزائر، المغرب، ليبيا، وأراضي الصحراء الغربية، وتتفتح على أوروبا، وتتصل بالمشرق وباقي الأقطار الإسلامية، ما جعل بلاد المغرب العربي تكتسي أهمية بالغة وبعدا دوليا في مجال التوازنات الإقليمية والعلاقات الدولية، ونظرا للإمكانيات الاقتصادية الزراعية منها، والمعدنية، والإنتاج الصناعي، وتنوّع مواد الخام التي تتوافر عليها، وبثقل ديموغرافي قدّرعام2000 بحوالي 90.000.000 نسمة، فبلاد المغرب العربي مؤهّلة لأن تكون مجموعة جيوسياسية اقتصادية قادرة على تطوير اقتصاد مندمج ذي مردودية معتبرة[1].

الفرع الثاني: الثوابت التاريخية لدول المغرب العربي

لقد استخدم العرب كلمة المغرب العربي لأنها واقعة في اتجاه غروب الشمس على عكس المنطقة الواقعة في شروق الشمس والتي تسمى تبعا لذلك بالمشرق، إن تسمية المنطقة بالمغرب العربي هي تمثل المنطقة الغربية من العالم العربي الإسلامي[2].

إن التقارب بين دول المغرب العربي يستخلص من تلك الأحداث التاريخية والأنظمة السياسية التي تعاقبت عليها، فالوقائع التاريخية أثبتت أن الخطر يأتي دوما من الشمال طريق البحر، هذا ما ميز الاحتلال الروماني والهيمنة الوندالية والنفوذ البيزنطي، أو التحرش الإيبري(الإسباني، البرتغالي)، وارتبطت بالإستعمار الأوروبي مند الربع الأول من القرن التاسع عشر، الجزائر احتلت سنة 1830، تونس1881، ليبيا1911، المغرب سنة 1912، فالعلاقات المغاربية مع الضفة الشمالية للبحر الأبيض المتوسط كانت دوما علاقة تحدي وعداء نتج عنها تعرض المغرب العربي منذ القديم إلى الهيمنة الاستعمارية والاستغلال الاقتصادي والاستيلاب الحضاري أدى إلى خلق أوضاع متردية وقضايا سياسية مفتعلة، فكانت من العوامل الأساسية التي حالت دون قيام المغرب العربي بدوره كشريك في حضارات البحر المتوسط وكمساهم في التطورات الاقتصادية الحديثة.

---

[1] – ناصر الدين سعيدوني، **الجزائر منطلقات وآفاق: مقاربات للدوافع الجزائرية من خلال قضايا ومفاهيم تاريخية** ،(الجزائر: البصائر الجديد للنشر والتوزيع ، ط .3، 2013) ،ص ص.464-465.

[2]– سعد زغلول عبد الحميد، **تاريخ المغرب العربي من الفتح إلى بداية عصور الإستقلال**، (الإسكندرية: منشأة المعارف، 1993)، ص ص. 61-62.

الالتحام العقائدي والثقافي والتبادل التجاري بين مغرب العروبة، ومشرقها، كان ولا يزال مسلكه الشرق عبر السواحل. لقد أسهم المغرب العربي بقسط وافر في تراث الحضارة الإسلامية العربية مند اعتناق سكانه العقيدة الإسلامية واكتسابهم الهوية العربية فكان لأبنائه الفضل في فتح الأندلس سنة 711م ونشر الإسلام في وسط وغرب إفريقيا بفضل الزوايا وشيوخ الطرق الصوفية للمغاربة.

مصير أقطار المغرب العربي واحد، ففي نظر الغزاة الأجانب هو منطقة واحدة ، كلما خضع جزء منه لسيطرة أجنبية أنجر عنه لا محالة خضوع الأجزاء الأخرى، فهم لا يميّزون في تعاملهم معه بين قطر وآخر، وهذا ما كان نهجا للمستعمرات التي مرّت على بلاد المغرب ولا نستثني هنا الإستعمار الفرنسي الذي لم يكتفي بالجزائر بل امتدّ ليشمل تونس والمغرب وليمهّد لاستقرار الإسبان شمال المغرب، والإيطاليين بإقليمي طرابلس الغرب وبرقة[1].

المطلب الثاني: دواعي الوحدة لدول المغرب العربي

هناك عوامل رئيسية لعبت دورها في هذا التقارب لدول المغرب العربي، وجمعت رغبتهم في ضرورة التشارك، والوحدة، والسير نحو التكامل، لأنه سيكون دعما ومصدر قوة لمواجهة التحديات الإقليمية، والدولية، وتحرّكهم الامتدادات، والحتمية التاريخية.

الفرع الأول: مقومات الوحدة والتكامل المغاربي

الجوار الجغرافي: فهذا التواصل الجغرافي يعتبر أساس التعاون والتكامل وهو واقع تاريخي طبيعي متين يوفر تسهيلات للاتصال والتبادل، وقد وجدت الدول المتجاورة في المنطقة المغاربية مصلحة للعمل المشترك باتجاه توسيع السوق والتبادلات الاقتصادية.[2]

التجانس الاجتماعي: ويقصد به التشابه في القيم الإجتماعية مما يساعد على خلق تصورات فوق القومية كخصائص وحدة اللغة للدول المغاربية وهي العربية، التاريخ، الدين الإسلامي، التجانس في الهوية، ولتحقيق الوحدة لابد من عوامل أخرى.

---

[1]– علي تابليت، مرجع سابق، ص ص.464–466.

[2]– هشام صاغور، **دور النخب السياسية في تفعيل مسار التكامل المغاربي في ظل المعوقات الداخلية– الواقع والرهانات**، (الإسكندرية : مكتبة الوفاء القانونية، ط .1، 2014)، ص ص.60–61.

التكاليف المرتبطة بعملية التكامل: لنجاح عملية الوحدة بين الدول المغاربية لابد أن تكون التكاليف أقل نسبيا من الفوائد والأرباح، سنرى في المراحل القادمة من هذه الدراسة مدى تحقق هذا العنصر لتجسيد الوحدة المغاربية، لأن الجزائر كانت تحاول دائما تحمل العبء الأكبر في سبيل تحقيق اتحاد المغرب العربي وتجسيده في الواقع.

التشابه في القيم: وهو يعبر عن تقاسم واشتراك صناع القرار في معتقداتهم القيمية Belif system، ويتوافر ذلك لدى الدول الراغبة في هذه الوحدة وتريد أن تكون طرفا فيها على برامج وسياسات بأهداف متقاربة لتحقيق ذلك، لكنه عامل غير كافي لوحده لأنه لابد أن يتوفر العامل الموالي وهو أساسي في مسار البناء المغاربي.

العلاقات التاريخية الودية: تميزت بها العلاقات بين دول المغرب العربي بتغليب الود والحكمة والتفاهم وهذا ما انتهجته الجزائر في مسارها الوحدوي مع الدول المغاربية.

المصالح المشتركة: فالهدف من مسار التكامل هو تحسين المستويات الاقتصادية ،والاجتماعية ،والسياسية ،والأمنية ،ويجب أن يكون لجميع الدول الأعضاء في الوحدة والتكامل مصلحة محققة، فالمصلحة المشتركة تقتضي ضرورة تنظيم العلاقات وتوزيع المكاسب بشكل عادل ومتوازن[1].

الفرع الثاني: الحتمية التاريخية لوحدة دول المغرب العربي

لقد أثبت تاريخ المغربي العربي الكبير أن فترات قوته هي التي توحدت فيها الأقطار المغاربية وأنّ عصور الانحسار هي التي انقسمت فيها بلاد المغرب العربي إلى الدول متنافسة كانت سببا مباشرا في فرض الهيمنة الاستعمارية المتعاقبة على أقطار المغرب العربي، فأزهى العصور الإسلامية المغربية هي عهد الموحدين بينما أكثرها انحطاطا هي فترات الصراع الزياني المريني في القرن الخامس عشر للميلاد.[2]

[1]– هشام صاغور، مرجع سابق، ص ص.61-62. -

[2]– علي تابليت ، مرجع سابق، ص.467.

الاتجاه الوحدوي في المغرب العربي انبعث في إطار فكرة الجامعة الإسلامية مع مطلع القرن العشرين لتجسيد الحركات الإصلاحية في ظلها في المغرب العربي.

تأثير الحركة السنوسية بليبيا والذي امتد إلى شمال الجزائر وكان للزاوية السنوسية دورها في الدعم المادي للثورة الجزائرية من طرف الملك محمد ادريس السنوسي[1]، كما كان لثورة الأمير عبد الكريم الخطابي صدى في المغرب العربي التي أخذت بعدا مغاربيا، وتضامن مصالي الحاج مع ثورة الريف وأسس لجنة عمل ضد الحرب في المغرب.[2]

مند وقوع الأقطار المغاربية تحت الهيمنة الاستعمارية ابتداء من القرن التاسع عشر وخضوعها للمخططات الاستعمارية المدروسة المتميزة بأساليب القضاء على أسباب القوة وعوامل تطور شعوب المغرب العربي وطمس مقاومته، جعل من الوحدة المغاربية ليست مطلبا تاريخيا، وإنما حتمية لا مناص منها، كونها الوسيلة الفعالة لمقاومة العدو المشترك والتخلص منه و إفشال مخططاته.

المطلب الثالث: المحاولات الوحدوية التاريخية لبناء المغرب العربي

عرف مسار الوحدة المغاربية عدة تجارب تاريخية، تمتد إلى الثورة التحريرية المجيدة، حيث عبّر بحق عن ذلك الوعي القومي لدى الدول المغاربية بأهمية لمّ شمل شعوبها، والذي أثمر بعد إستقلالها بإنشاء تحاد المغرب العربي.

الفرع الأول: محاولات الوحدة لدول المغرب العربي أثناء الثورة التحريرية

في الربع الأول من القرن العشرين انتشر الوعي القومي لدى المغاربة مما أدى إلى ظهور حركات وطنية، ولجان خاصة للدفاع عن مصالح أقطار المغرب العربي مثل، اللجنة التونسية بسويسرا بزعامة محمد باشا جانبه التي دافعت عن حقوق شعوب المغرب العربي بواسطة مجلة المغرب، و حزب نجم شمال إفريقيا الذي انطلق في عمله السياسي من منظور وحدوي سنة1926 في 20 جوان، كان يطالب بحقوقهم الكاملة في التحرر، وقد حاول

[1]– بوبكر حفظ الله، **التموين والتسليح إبان الثورة التحريرية الجزائرية 1954، 1962**، (الجزائر: المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، 2013) ، ص.119.

[2]– ناصر الدين سعيدوني، مرجع سابق، ص.166.

حزب الشعب المنبثق عنه ان يتجاوز ضغوطات الإستعمار بأن يكون طلائعيا على مستوى المغرب العربي، تجدّد الاتجاه الوحدوي في مؤتمر المغرب العربي بالقاهرة من 10-22 فيفري 1947 برئاسة الأمير عبد الكريم الخطابي بطل حرب الريف، في الخامس جانفي1948 تأسست لجنة تحرير المغرب العربي تصبو إلى مواصلة الكفاح ضد العدو المشترك في جبهة واحدة[1].

رغم تواصل الاتصالات بين الأحزاب الوطنية في المغرب العربي سنة 1947 لم تعد الدعوة إلى العمل المغاربي الموحد من جديد، إلا خلال سنة1951 ومطلع سنة 1952 بإنشاء في 2 فيفري 1952 جبهة وحدة وعمل وهي جبهة مغاربية موحدة لمجابهة سياسة النظام الاستعماري[2]. في سنة 1951 بلغ البعد المغاربي أوجه لدى العمال المغاربة خاصة شهر مارس الذي شهد إضراب عام في تونس احتجاجا على القمع المسلط على الحركة الوطنية في المغرب الأقصى[3].

في جويلية 1954 نظم المؤتمر الوطني الخامس بالسعي إلى تكوين منظمة جهوية في صلب الجامعة العالمية للنقابات الحرة تضم تونس، ليبيا، الجزائر، المغرب الأقصى، لتنفصل بعدها. تأسّس في الجزائر الإتحاد العام للعمال الجزائريين في جانفي 1956، أمّا طلاب الوحدة الذين كان شعارهم المفضّل الوطنية المغاربية، فقد عرف نفس مصير الحركة النقابية، ليتأسس الإتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين سنة 1956، وأسّست الحركات المؤمنة بالوحدة المغاربية سنة 1955، جيش التحرير المغاربيFLM[4].

لقد أيّدت شعوب المغرب العربي الثورة الجزائرية منذ اندلاعها معنويا وماديا، خاصة بعد استقلال الشقيقتين تونس والمغرب، وهو ما أدّى إلى ظهور مراكز للاّجئين في التراب التونسيّ والمغربي للفارّين الجزائريين من بطش المستعمر، فالحاجة ملحّة ومتزايدة لجيش

---

[1]- ناصر الدين سعيدوني، مرجع سابق، ص ص.469-471.

[2]- نفس المرجع، ص.501.

[3]- محمد بلقاسم، **وحدة المغرب العربي فكرة وواقعا الاتجاه الحدودي في المغرب العربي 1910-1954**،(الجزائر: البصائر الجديدة للنشر والتوزيع،ط .1، 2013)،ص .511.

[4]- عمر بوضربة، مرجع سابق، ص.597.

التحرير الوطني للأسلحة وضرورة إنشاء مراكز عبور لتمرير الأسلحة عبر الحدود وتدريب جيش التحرير[1].

بتاريخ27 أفريل 1958، انعقد مؤتمر طنجة بمدينة طنجة المغربية تحت رئاسة علال الفاسي بحضور حزب الإستقلال المغربي، حزب الدستور الجديد التونسي وجبهة التحرير الوطني الجزائرية، وتمّ بموجبه الدعم اللامشروط للثورة الجزائرية، والتزم الوفدان التونسي والمغربي بالمساعدة المادية للثورة حسب إمكانيتهما في المجال العسكري[2]،فالجزائر التي هي جزء لا يتجزأ من المغرب العربي، تشاركها مصيرها تونس، المغرب، وليبيا منذ أقدم العصور[3]، وبحكم طبيعة الجوار الجغرافي، لعبت سهولة الاتصال دورا هاما في تفعيل مساندة الجماهير بما فيها مشاركة متطوعين، خاصة من المناطق الحدودية في معارك كثيرة لجيش التحرير الوطني[4].

لقد تزايدت الأهمية الاستراتيجية للصحراء الجزائرية وثرواتها خاصة بعد الاكتشافات البترولية بها من قبل المستعمر، لارتباطها بمحاولة تشكيل انتاج وطني للنفط الفرنسي وامداده بطريقة محسنة نوعيا[5]،وبتصعيد الضغوط الفرنسية في استراتيجيتها لكسر جبهة طنجة وإغراءاتها في اتفاقية إيجلي سنة 1958[6]، ساءت العلاقات الجزائرية التونسية والمغربية فسعيا لاحتواء الثورة والضغط على قيادتها[7]، حيث طالبتا بإعادة رسم حدودهما مع الجزائر طمعا في نصيب لهما من بترول الصحراء وثرواتها، موقف اعتبرته الحكومة المؤقتة تراجعاعن مقررات

---

[1]– معمر العايب، **مؤتمر طنجة المغاربي، دراسة تحليلية تقييمية**، (الجزائر: دار الحكمة للنشر، 2010)، ص ص.123–124.

[2]– نفس المرجع، ص.148.

[3]– اسماعيل دبش، **السياسة العربية والمواقف الدولية تجاه الثورة الجزائرية 1954–1962**، (الجزائر: دار هوما للطباعة والنشر والتوزيع، 2009) ، ص.244.

[4]–نفس المرجع، ص.63.

[5] -HartmutElsenhans , traduction par Vincent Goupy, **La Guerre de l'Algérie 1954- 1962 la transition d'une France à une autre Le Passage de la IVe à La Ve République**, (Algérie :EDIF,2010),p.322.

[6]– معمر العايب، مرجع سابق، ص.139.

[7]– نفس المرجع، ص.140.

طنجة وتعاملت مع كل ذلك بتعقل حفاظا على الدعم المادي والمعنوي للدولتين[1]، وهذا لا ينفي أهمية مساندة أقطار المغرب العربي للثورة الجزائرية[2].

لقد شكّلت ليبيا محور ارتكاز للثورة الجزائرية، حيث دعّم هذا القطر الشقيق الثورة الجزائرية ماديا ومعنويا بالمؤن والأسلحة[3]، وتعزّزت الثورة الجزائرية بتحوّل الولاية الخامسة منذ 1956 إلى نقطة ارتكاز حيوية بفضل حنكة قادتها، فهي ولاية مفتوحة على الحدود المغربية وعلى الجهة البحرية، فكانت سندا حقيقيا لجيش التحرير بالسلاح في الظروف العصيبة[4]، لاسيّما وأنّ الدبلوماسية الجزائرية كانت تنشط بالمغرب الأقصى، وحتى إسبانيا لتمرير، وتهريب الأسلحة إلى الداخل، ليتعزز هذا الدور بتولّي عبد الحفيظ بوالصوف قيادة الولاية الخامسة.

لقد قدمت أجهزة الاتصالات السلكية واللاسلكية خدمات كبيرة للثورة والولاية الخامسة بتسريعها الاتصال بين أعضاء تهريب السلاح من المغرب[5]، كما كانت هناك محطة راديو بالرباط وأخرى بطنجة وتيطوان ومقرّ القيادة العامة في وجدة، ساعدت وسائل الاتصالات هذه في الربط بين وحدات جيش التحرير وتهريب الأسلحة والمؤن إلى الداخل وتشتيت قوات العدو الفرنسي، كما تمكنت الشبكة السرية التي يطلق عليها إدارة الاتصالات الخاصة، تأمين يوميا احتياطات جيش التحرير من أسلحة وذخائر ومعلومات وأموال متخطية مخاطر تضييق العدو الفرنسي[6].

الفرع الثالث: إنشاء إتحاد المغرب العربي

بعد الحرب العالمية الثانية برزت عديد التجمعات الإقليمية بدأت التجمعات ذات الطابع

الاقتصادي تبرز بقوة خاصة بعد نجاح بعض التجارب التكاملية منها دول أوروبا الغربية، ما كان دافعا لانتشار هذه التجارب التكاملية في مختلف أرجاء العالم، فكانت إفريقيا ومنها

[1]– عمر بوضربة، مرجع سابق، ص.146.

[2]– اسماعيل دبش، مرجع سابق، ص.103.

[3]– عمر بوضربة، مرجع سابق، ص.107.

[4]– نفس المرجع، ص.231.

[5]– بوبكر حفظ الله ، مرجع سابق ، ص.271.

[6]– نفس المرجع، ص.261.

منطقة المغرب العربي مسرحا آخر[1] لتجربة تكاملية بين دول تصبو لذلك، حيث تم تجديد طموح الوحدة المغاربية بعد استكمال استقلال أقطار شمال إفريقيا بتحرر الجزائر في 5 جويلية 1962، مما سمح بتجدد اللقاءات في إطار التقارب المغاربي، لم تتجاوز إنشاء اللجنة الدائمة الاستشارية للمغرب C.P.C.M المكلفة بمشاريع الاندماج الاقتصادي بين عامي 1967-1970

عاودت فكرة بعث الوحدة المغاربية للظهور من جديد أواخر ثمانينات القرن الماضي، حيث تم الإمضاء على اتفاقية مراكش في 17 فيفري 1989، واعتبرت بمثابة المؤتمر التأسيسي للاتحاد بتوقيع القادة المغاربة الخمسة: المملكة المغربية، والجزائر، و تونس، ليبيا، و موريتانيا على الوثائق الثلاث هي : إعلان قيام اتحاد المغرب العربي ، قرار المصادقة على أعمال اللجنة المغاربية، وتوصيات، ومقترحات لجانها الفرعية، معاهدة إنشاء إتحاد المغرب العربي[2].انّ اتحاد المغرب العربي اليوم قد اكتمل تجهيزه، فأصبح صرحا جاهزا بجميع هياكله و ينتظر فقط منحه روح التفعيل.

المبحث الثالث: المقاربات النظرية المعتمدة في الدراسة

تعتبر الاتجاهات النظرية المتعلقة بتحليل السياسة الخارجية في علم العلاقات الدولية جوهرية للدراسة، هي محصّلة البحث والتفكير الإنساني في شبكة العلاقات بين فواعل النظام الدولي[3]، فالنظرية ليست مجرّد نموذج شكلي واسع النطاق يضم في حناياه الفرضيات والافتراضات، بل هي بالأحرى نوع من وسائل التبسيط التي تتيح لنا أن نحدد الحقائق ذات العلاقة والحقائق التي لا تمت للموضوع بصلة[4].

---

[1]- هشام صاغور، مرجع سابق، ص.162.

[2]- نفس المرجع، ص ص.165-166.

[3]- عامر مصباح، **الاتجاهات النظرية في تحليل العلاقات الدولية**، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2006)، ص.13.

[4]- جون بيليس وستيفن سميث، مرجع سابق،ص.4.

المطلب الأول: المقاربة الواقعية في السياسة الخارجية الجزائرية

تبرز الدراسة البحثية هنا دور النظرية الواقعية في تفسير العلاقات السائدة بين الدول، وإسقاطاتها، وعلى اختلاف مسمياتها على السياسة الخارجية الجزائرية.

الفرع الأول: منطلقات المقاربة الواقعية

تعتبر النظرية الواقعية نظرية سائدة في العلاقات الدولية، ولا يزال كبار المنظرين وصانعي السياسة الخارجية منذ عام 1939 إلى وقتنا الحاضر، ينظرون إلى العالم بمنظار واقعي[1]، من أهمّ روادها توسيديدس، جون جاك روسو، هوبز، مكيافيلي، عن الواقعية التقليدية، ومن الجديدة نجد كينيث ،والتز، وفريد زكريا، ومورغانتو.

ينطلق الواقعيون وعلى اختلاف مسمياتهم التقليدية البنيوية، الواقعية الجديدة بشقيها الدفاعي والهجومي: أن العنصر الفاعل الوحيد والرئيسي على المسرح العالمي هي دول ذات السيادة من الناحية القانونية، ويعتبر الواقعيون الطبيعة الإنسانية تتصف بالأنانية، وضع أدّى إلى الصراع من أجل السلطة فيما بين الدول التي تسعى إلى تحقيق مصالحها الوطنية[2].

*هيمنة فوضوية النظام حيث لا توجد حكومة عالمية لمحاكمة النزاعات والاتفاقات الدولية.

فيما يخص توزيع القوى بين الدول، يمثل مقياسا واسعا لمجموع السلوك الخارجي للدول، فالواقعية، تأمن بأنّ تأثير المتغيرات الخارجية يكون أكبر في صياغة السياسة الخارجية للدول لأنها المدخلات المسؤولة عن مخرجات السياسة الخارجية للدولة في المنتظم الدولي، رغم أنها لا تنكر أهمية المتغيرات الداخلية المتدخّلة في صياغة السياسة الخارجية للدول والمعبّرة عن رموز سيادتها[3]، فالأنانية التي تميّز الدولة، لرغبتها الجامحة في البقاء القومي[4] تحقيقا للمصلحة الوطنية كأولوية قبل كل المصالح .

---

[1]– جون بيليس وستيفن سميث، مرجع سابق ، ص.228..

[2]– نفس المرجع ، ص.7.

[3]– عامر مصباح، مرجع سابق ، ص ص.239–240.

[4]– نفس المرجع ، ص.166.

*تبنّي الدولة استراتيجيات تهدف بذلك إلى الحصول على القوة والاحتفاظ بها وزيادتها وتحقيق أمن بقائها، توظّف الدول القوة بكلّ معطياتها، ومعانيها، استخداما، أو تهديدا باستخدامها لحماية مصالحها، وإيجازها أو تعزيز أمنها، حسب المنظور الواقعي، فالسياسة الخارجية للدولة، تقوم على أساس أنّ الوضع أقرب لحالة الحرب منه لحالة السلم، ولا تستبعد الحرب من أجندتها السياسية والأمنية في سبيل مصالحها، خاصة إذا ما شعرت أن هناك تهديدا لها، أو عدم القدرة على تحقيقها لمصالحها، الاعتبارات الإنسانية والأخلاقية لا تستطيع التفوق على الطبيعة النزاعية الأساسية للسياسات الدولية من المنظور الواقعي.

ونستخلص هنا أن الفكر الواقعي عموما يقول بأن المصدر الجوهري للنزاعات الإجتماعية، واللاعدالة هو الأنانية، في ظل فوضوية النظام الدولي يقع على عاتق الدولة حماية أمنها بنفسها، فالأمن والقوة يمثلان جوهر السياسة الخارجية، لأنّ الحروب ممكنة الوقوع إذا ما بقيت بنية النظام الدولي فوضوية[1] .

الفرع الثاني :اسقاطات الواقعية في السياسة الخارجية الجزائرية

تتوافر السياسة الخارجية الجزائرية على عناصر الواقعية بتعاقب القيادات خلال المراحل المختلفة في نظامها السياسي، فنجد أن الدولة الجزائرية وبحكم تجربتها مع الإستعمار تمجّد من سيادة الدولة واستقلالها، وهي الفاعل الوحيد والأساسي ولاشيء يعلو على الدولة، فالمرجعيات وأسس المواثيق والدساتير الجزائرية، أسّست جميعها للجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، وجعلت من سموّ الدولة فوق كل اعتبار[2].

مركزية الدولة في السياسة الخارجية الجزائرية، تبرز بوضوح من خلال، مؤسسة الرئاسة أو السلطة التنفيذية المجسّدة في رئيس الجمهورية، الصانع الفعلي للسياسة الخارجية الجزائرية، الذي يمثل الدولة داخلها وخارجها، رغم وجود فاعلين آخرين يشاركونه في ذلك، ولكن بصلاحيات محددة مثل، البرلمان، والمجلس الدستوري، مما أضفى الصبغة الكاريزيمية للقادة السياسيين التي أصبحت تميّز السياسة الخارجية، فمنحنى قوتها وتزايدها ارتبط بشخص

[1]- عامر مصباح ، مرجع سابق، ص. 241.

[2]- موسى بودهان، مرجع سابق، ص ص. 26-43.

الرئيس والذي ازداد ارتفاعا في عهد الراحل هواري بومدين (دولة لا تزول بزوال الرجال)، وبعودة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة إلى الحكم، فالسياسة الخارجية الجزائرية تتجه إلى زيادة قوّتها ولو بشكل نسبي[1]، فنجد أنها تتطابق أكثر مع منطلقات المقاربة الواقعية الجديدة على اعتبار أنّ الدولة فاعل عقلاني وحيد، فإنها تحقّق أهدافها الخاصة على أساس مقدراتها المتوافرة، كما أن الدولة الجزائرية تحاول دعم قوتها ايضا، من خلال تزويد المؤسسة العسكرية لجيوشها، بأحدث التكنولوجيات والعصرنة، كما أن المسائل الاستراتيجية هي سياسة عليا تتبعها الشؤون الاقتصادية، والاجتماعية.

وضمانا لبقائها تحتّم عليها تطوير قدراتها العسكرية للدفاع عن نفسها وتوسيع قوتها، وهنا تبرز أكثر الواقعية الدفاعية في الجزائر في سياستها الخارجية، لأنّ الجزائر لا تستطيع التأكد من نيّة الاخرين للحفاظ على بقائها القومي، فعدم اليقين والشك في النوايا يعود لخلفية تجربتها مع أقرب جيرانها ومشكلة الحدود التي تمتد جذورها إلى الثورة الجزائرية ومحاولة إعادة رسم الحدود من طرف تونس والمغرب وحرب الرمال سنة1963 التي كادت أن تفضي إلى كوارث أفظع لولا تعقّل الطرف الجزائري، فبقاء وسيادة الدولة[2]هو خط أحمر بالنسبة للجزائر[3].

بالنسبة للمصالح، فإن تحقيقها هو أولى أولويات الدولة الجزائرية، فالمصلحة الوطنية هي الغاية المنشودة من وراء وسائلها الأمنية وأدواتها في سياستها الخارجية، وتحقيق المصلحة الوطنية هو هدف استراتيجي بالنسبة للجزائر، والغاية الأسمى التي تسعى دائما للوصول إليها، ويقاس مدى نجاح سياستها الخارجية بمدى تحقيقها للمصلحة الوطنية، وحتى يتجسّد ويتدعّم هذا الهدف، تولي الجزائر اهتماما بالغا لأمنها الدفاعي، وهنا نلمس أيضا ملامح الواقعية الدفاعية بتبادل الخبرات في تدريبات الجيش وعصرنة الجيش ومحاولتها الحصول على أسلحة متطورة بأحدث التكنولوجيات.

---

[1]– موسى بودهان، مرجع سابق، ص.49.

[2]– عامر مصباح، **نظرية العلاقات الدولية ، الحوارات النظرية الكبرى**،(الجزائر: دار الكتاب الحديث، 2009)، ص.28.

[3]– موسى بودهان، مرجع سابق، ص.25.

ونستخلص هنا أن الدولة في السياسة الخارجية الجزائرية لا شئ يعلو عليها، تسعى دائما للحفاظ على أمنها لأنه يمكن التحقق، بتوفير وسائل دفاعية قوية لجيشها بإنتاج والحصول على أسلحة دفاعية فقط وتدير أزماتها باستراتيجية الرد على السلوك، كما أنها تسعى إلى تكريس مبدأ التعاون من خلال مشاركتها الواسعة في المنظمات الدولية والإقليمية، والجزائر دائما تستعد وفي حدود ما يضمن أمن الدولة من أي عدوان داخلي أو خارجي، بتشكيل تحالف دفاعي ذو طابع أمني عسكري دون السماح لجيوشها بالقتال خارج أراضيها، كما أنها تحترم وتلتزم بالمعاهدات التي تصادق عليها، تحترم الحدود الجغرافية للدول، قناعاتها السياسية واضحة ومحدّدة من خلال مبادئها الثابتة، وبالنسبة للترسانة العسكرية تعمل على تحديثها لتحقيق مستويات شبه متساوية، أو متقاربة مع الخصوم الاستراتيجيين للدولة، لهذا فنجد أن السياسة الخارجية للجزائر، هي متزنة وواقعية جديدة استراتيجيتها دفاعية بامتياز.

المطلب الثاني: المقاربة الليبرالية في السياسة الخارجية الجزائرية

تتناول الدراسة البحثية هنا تفسير النظرية الليبرالية لتلك العلاقات بين الدول واسقاطاتها وعلى اختلاف مسمياتها على السياسة الخارجية الجزائرية.

الفرع الأول: منطلقات المقاربة الليبرالية

نشأت النظرية الليبرالية في بداية القرن السابع عشر[1]، والليبرالية تعني التحرر التّام من كل أنواع الإكراه الخارجي، وعلى اختلاف أشكالها، وتفرّعاتها التقليدية، والجديدة، فالليبرالية تولي أهمية نسبية للفرد والدولة والمؤسسات الدولية في تحقيق التقدم، وتوصف على عكس سابقتها الواقعية المتشائمة بالنظرية المتفائلة. لقد جاءت النظرية الليبرالية متصدية للنظرية الواقعية في سياستها الخارجية رافضة قولها بأن الحرب هي شرط طبيعي للسياسات العالمية، يجادل الليبراليون بأن سياسة القوة ذاتها هي نتاج أفكار، والأفكار يمكن أن تتغير وهو الأمر الحاسم حيث مضى هوفمان يقول بأن جوهر الليبرالية هو الانضباط الذاتي والإعتدال والحل الوسط والسلام[2]، كما أن الدولة ليست فاعلا وحيدا في العلاقات الدولية رغم أهميتها، فالليبراليون

[1]- جون بيليس و ستيفن سميث، مرجع سابق ، ص.318.

[2]- نفس المرجع ، ص ص.314- 315.

أضافوا إلى مسرح السياسة الدولية فواعل أخرى مثل المنظمات الدولية، الشركات المتعددة الجنسيات، وأيضا الأفراد[1].

حسب النظريات الليبرالية التقليدية والجديدة لمّا تطغى النزعة التعاونية والتي تعزّز الاعتماد المتبادل الاقتصادي بين الدول بفضل المؤسسات الدولية، يتغير سلوك الدول من الشكل النزاعي إلى السلمي التعاوني بفضل المواقف الإيجابية للفاعلين مع آليات صنع القرارات المرنة في أنظمتهم[2]، فالنظام الذي يعرف حالة من الفوضى يصعب التعامل بين الدول[3]، ويقترح الليبراليون التوجه إلى المؤسسات الدولية لأنها الكفيلة بتحسين النوايا، وتعمل على إيجاد نوع من الالتزام القانوني من طرف الدول[4]، فلا داعي للقوة عندما تسيطر الحاجات الاقتصادية، ومبدأ الرفاهية في اقتصاد حر حيث يتحقق الازدهار وتنتشر الديموقراطية، وهو مفتاح السلام العالمي.

يرى ستيفن لامي أن الليبرالية الجديدة في السياسة الخارجية تشجع حرية التجارة أو فتح الأسواق والمؤسسات، فالدول هي أطراف عقلانية أدائية تبحث لتحقيق مصالحها في بيئة تنافسية ساعية في ذلك لتحقيق الحد الأقصى من المكاسب المطلقة عن طريق التعاون الذي يقوده السلوك العقلاني للدول[5]، ليلتفت الفكر الليبرالي إلى المؤسسات الدولية للقيام بعدد من الوظائف الأخرى التي لا تستطيع الدول القيام بها وهو عامل التكامل[6]، وهو فكر يعود إلى أربعينيات وخمسينات القرن العشرين يعكس جذور أطروحة الليبرالية الجديدة في التكامل الوظيفي، فنجد طرح ديفيد ميتراني بأن تنطلق العملية التكاملية من السياسة الدنيا بدءا من الأمور التقنية حيث أكد على مبدأ الانتشار Ramification أي أن تطور التعاون في حقل

---

[1]– عامر مصباح ،مرجع سابق ، ص.84.

[2]– نفس المرجع ، ص.92.

[3]– نفس المرجع ، ص.98.

[4]– جون بيليس و ستيفن سميث، مرجع سابق ، ص.388.

[5]– عامر مصباح، مرجع سابق ، ص. 92.

[6]– جون بيليس و ستيفن سميث، مرجع سابق ، ص.328.

واحد يؤدي إلى خلق تعاون في مجالات أخرى نتيجة الحاجة[1]، وفي تصور جديد لتغطية الوظيفية قائم على متكاملات إقليمية كمرحلة أساسية لتحقيق التكامل.

جاء هاسhass وزملائه كارل دويتش، وأميتاي إيتزيوني بأفكار ملائمة للعملية التكاملية، أرنست هاس E.hass يعرف عملية التكامل على أنها مسار، أو عملية Process بمقتضاها تحاول مجموعة من الوحدات السياسية الوطنية تحويل ولائها وأهدافها ونشاطاتها السياسية والإجتماعية والاقتصادية إلى مركز أو وحدة أوسع وأشمل والتي تمتلك مؤسساتها أو تهدف إلى امتلاك شرعية قانونية على الدول الوطنية المعنية[2]، وتلعب المصلحة القائمة على توقعات الربح أو الخسارة عامل المحرك لقيام العملية التكاملية، وقبول الوحدات السياسية بالتنازل عن جزء من سيادتها واحترام التزاماتها، حيث استخدم هاس مصطلح الانتشار ويعني أن تحقيق المنافع في قطاع معين من طرف المنظمات فوق القومية يدفع إلى تأييد التكامل في قطاعات أخرى. كارل دويتش ركز على الاتصال بين الشعوب والنخب والدول والتقارب الجغرافي كلها من شأنها توطيد أواصر التكامل.

الفرع الثاني: اسقاطات الليبرالية في السياسة الخارجية الجزائرية

السياسة الخارجية الجزائرية التي تطبعها الليبرالية بأشكالها وبامتياز، تلمس في أن الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، هي فاعل أساسي يصون استقلالها الوطني[3]، ولكن بوجود فواعل أخرى إلى جانبها، حيث نجدها في اهتمامها البالغ بعلاقتها مع مختلف المنظمات الدولية، وذلك يعود لإدراك صانع القرار في السياسة الخارجية لذلك الدعم الإيجابي الذي تلقته الجزائر إبان ثورة التحرير المجيدة لقضيتها، وتلك العلاقات المتينة التي ربطتها الحكومة الجزائرية المؤقتة مع مختلف المنظمات الدولية، فدوّلت قضيتها العادلة، لذلك ومنذ نيلها الإستقلال، ضاعفت الجزائر من نشاطها المنظماتي بانضمامها إلى منظمة الأمم المتحدة، منظمة الوحدة الإفريقية، الإتحاد الإفريقي حاليا، والجامعة العربية، حركة عدم

---

[1]– عامر مصباح، مرجع سابق، ص.104.

[2]– بوقارة حسين، **التكامل في العلاقات الدولية**، (الجزائر: مخبر البحوث والدراسات في العلاقات الدولية ،2008)،ص.10.

[3] – موسى بودهان، مرجع سابق ، ص.25.

الانحياز وغيرها، ونجد في مختلف مراحل بناء الدولة الجزائرية أنها تقوم بعلاقات تعاون وشراكات وتبرم معاهدات مع منظمات أخرى كالاتحاد الأوروبي الذي أصبحت شريكا فاعلا فيه.

وفي دراستنا البحثية هذه نجدها بدأت من ذلك الانفتاح السياسي نحو الليبرالية السياسية من خلال إصلاحات سياسية واضحة بمنح حرية أكثر بمجيء دستور 1989 الذي وضع حدا للنظام السياسي الأحادي، وفسح المجال للتعددية الحزبية، إنشاء جمعيات، كما أعطى الدستور الجديد ضمانات للحريات الفردية[1]، بروز أكثر للقطاع الخاص، وتوالت النخب المتداولة بعد تلك الفترة من الحكم على مواصلة مسار الليبرالية إلى غاية وصول الرئيس عبد العزيز بوتفليقة المعروف بليبراليته وتفتحه الذي يصبّ في قالب البرغماتية. تجد الدراسة أن السياسة الخارجية الجزائرية تعمل على القيام بوظيفة تكاملية، وذلك من خلال دورها الهام الذي تحاول أن تلعبه في إعادة تفعيل اتحاد المغرب العربي، وهي تبحث في كل مرة سبل إحيائه، فتحقيق الوحدة باندماج الدول المغاربية وبالتالي تكون هناك قوة إقليمية في المنطقة.

لقد آمنت القيادات السياسية المتعاقبة بذلك، وأدركت بأن المصالح المشتركة بين الدول المغاربية تفرض هذه الوحدة، لذلك عملت بكل ما بوسعها من وسائل تدعم وتشجّع على تحقيق هذا التكامل في إطار إتحاد المغرب العربي لمواجهة كل التحديات الأمنية والاقتصادية وعن طريقه تستطيع تحقيق نهوضها الاقتصادي والسياسي، فهناك إذن تعاقب لليبرالية بأشكالها في السياسة الخارجية الجزائرية من ليبرالية إلى ليبرالية مؤسساتية إلى وظيفية جديدة.

[1]– موسى بودهان، مرجع سابق، ص.73.

المطلب الثالث: المقاربة البنائية في السياسة الخارجية الجزائرية

تبرز الدراسة البحثية هنا تفسير النظرية البنائية لتلك العلاقات بين الدول و مدى تطابق إسقاطاتها على السياسة الخارجية الجزائرية.

الفرع الأول: منطلقات المقاربة البنائية

ظهرت البنائية في العلاقات الدولية نهاية الثمانينات وتوصف بكونها جسرا رابطا Bridge gap بين النظريات التقليدية والنقدية في العلاقات الدولية، أبرز روادها Nicholas Onuf,في كتابه world ourmaking عالم من صنعنا، وندت Alescandrwendt والملقب بأبي البنائية، تزامن ظهورها مع نهاية الحرب الباردة، وبروز قضايا جديدة على مستوى أجندة السياسة العالمية، فجاءت مؤكدة على أهمية المعايير والقيمة المادية على السواء لأنها نظرية توفيقية أكثر منها نقدية، وتنطلق من أن الدول وحدات أساسية و مركزية في افتراضاتها الاساسية. البنى الأساسية للنظام القائم على الدول مبنية بشكل تذاتانيIntersubjective، فوراء سلوكيات الدول المادية يوجد فضاء القواعد البينذاتية التي تتشكل من خلال التفاعل والممارسة الإجتماعية[1].

تمثل الهوية والمصلحة قلب المقاربة البنائية حيث تركز على الخوف أو الوعي بالتهديد والصداقة. الأفكار والمعايير هي التي تشكل العلاقات بين الدول ومصالحها، واضافة إلى أهمية الفاعل على حساب البنية، تتشكل هويات ومصالح الدول الغير ثابتة اجتماعيا من قبل الفاعلين المتأملين القادرين على التكيف مع التحديات المفروضة، فهوية الدول التي يمكن أن تنشأ من مصالح ذاتية أو جماعية تعتمد على الصورة التي تحملها الدول عن نفسها وعن الدول الأخرى، فذلك الإدراك التذاتاني يسمح بتتبع الطرق التي تتغير فيها المصالح والهويات عبر الزمن، فتظهر أشكال جديدة من التعاون والجماعة[2].

---

[1]– صخري محمد،"النظرية البنائية في العلاقات الدولية"، **الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية**، مارس 2015، تاريخ الاطلاع على الرابط(03 مارس 2019، ساعة 16:00).

https ; .com/community/theards/ al. M–q–arb–n–a– fi–alylaqat– alduli 254 //www.politicts–dz

[2]– المقاربة البنائية في العلاقات الدولية، مرجع سابق.

حاولت البنائية توسيع مفهوم البنية ليشمل بالإضافة إلى المكونات المادية (القوة العسكرية، الجغرافية، السكانية...) مكوّنات ذات طبيعة معنوية من خطابات سائدة أو كتابة أو أفكار Speechact والتي تعبّر عن المصالح والمعتقدات والهويات، وترى بأن المؤسّسات، هي عملية استيعاب داخلي لوجود الفرد وهويته ومصالحه، وتمثل التنشئة الإجتماعية جزءا أساسيا من عملية الاستيعاب الداخلي للهويات، وبهذا فإن الفوضى وتوزيع القوة لهما معنى فقط في ظلّ الدور والتوقعات المنطلقة من الهويات والمصالح المؤسسية، فاللغة لدى البنائيين هي فعل ،ووسيلة[1].

الفرع الثاني: اسقاطات المقاربة البنائية في السياسة الخارجية الجزائرية

تعتمد السياسة الخارجية الجزائرية دوما على أن الدولة هي فاعل رئيس ووحيد، فرئيس الجمهورية هو الفاعل الأول في تمثيل الدولة في الداخل والخارج[2].لقد جاءت الدساتير المتعاقبة على الدولة الجزائرية، مجسّدة للمقاربة البنائية، أساسها الجوهري، هو الهوية المشتركة فنصّت على، أنّ الإسلام دين الدولة، و اللغة العربية هي اللغة الوطنية والرسمية، تمازيغت هي كذلك لغة وطنية تعمل الدولة على ترقيتها، وتطويرها بكل تنوعاتها اللسانية المستعملة عبر التراب الوطني، العلم الوطني والنشيد الوطني من مكاسب ثورة نوفمبر 1954 وغير قابلين للتغيير[3].لقد توجهت السياسة الخارجية انطلاقا من ذلك الزخم الثقافي المتنوع التقاليد التاريخي والديني، وهويتها المعبرة عن انتمائها إضافة إلى المعايير والمعتقدات المشتركة، ساهمت كلها في صياغة سلوك الفاعل السياسي.

أدرك القائد أهمية الوحدة من خلال إعادة إحياء تحاد المغرب العربي لأنه الكفيل باستيعاب جميع هذه الهويات والأفراد والمصالح المشتركة، فالأفكار يمكن أن تلعب دورها هنا، إن تجربة الجزائر مع المستعمر، و معاناتها مع ويلات العشرية السوداء، والإدراك التذاتاني لديها، جعلها تنتهج توجها في سياستها الخارجية انطلاقا من كل تلك الخلفيات اتجاه جيرانها من دول المغرب العربي، التي رأت فيها تقارب تاريخي،اجتماعي،اقتصادي، وثقافي هوياتي.

---

[1] صخري محمد، مرجع سابق.

[2] – موسى بودهان، مرجع سابق، ص.117.

[3] – نفس المرجع، ص.105.

خلاصة الفصل الأول

تعبر المصالح دوما عن الأهداف في السياسة الخارجية، فلما تحقق الدولة أهدافها تكون قد حققت مصالحها، باستعمال مجموعة من الأدوات منها الدبلوماسية، الدعائية، الاقتصادية، العلمية والتكنولوجية.

اعتمدت السياسة الخارجية الجزائرية على مبادئ تميزت بالثبات، امتدت من أسس الثورة الخالدة، التي اتسمت بالشمول والتأثير فجاءت ملمة بمحيطها الإقليمي والدولي.

للسياسة الخارجية الجزائرية أهداف أساسية محورية تتمثل في صيانة الإستقلال الوطني وزيادة قوة الدولة، وأهداف وسيطة ترتبط بالمصالح الحيوية بتنمية وحماية القطاع الاقتصادي وأهداف ثانوية تنطوي على دعم السلام ونشر الثقافة الجزائرية في الخارج. من خلال المهام الموكلة لرئيس الجمهورية نجد أن هناك مركزية في صنع السياسة لخارجية لدى السلطة التنفيذية ذلك ما رسخته الدساتير الجزائرية المتعاقبة، تكلف وزارة الشؤون الخارجية بتنفيذ السياسة الخارجية تحت السلطة العليا لرئيس الجمهورية طبقا لأحكام الدستور.

أيّدت شعوب المغرب العربي الثورة الجزائرية مند اندلاعها معنويا وماديا، تجدد طموح الوحدة بعد الاستقلال، بإنشاء تحاد المغرب العربي الذي جاء بأهداف طموحة سياسية واقتصادية أمنية وثقافية،. تتوافر السياسة الخارجية على عناصر المقاربة الواقعية فهي تمجد سيادة الدولة واستقلالها كفاعل أساسي ولا شيء يعلوها وهي تتطابق أكثر مع الواقعية الجديدة في شقها الدفاعي، حيث تقوم بتوفير وسائل دفاعية قوية لجيشها حفاظا على بقائها ضمانا لأمنها القومي وتتبع في ذلك استراتيجية دفاعية بإنتاج والحصول على أسلحة دفاعية فقط، كما تدير أزماتها باستراتيجية الرد على السلوك، كما أنها تسعى لتكريس مبدأ التعاون المشترك كمشاركتها الواسعة في المنظمات الدولية، تعمل الجزائر على تحديث ترسانتها العسكرية لتحقيق مستويات متساوية أو متقاربة مع الخصم الاستراتيجي للدولة، السياسة الخارجية للجزائر هي متزنة، واقعية جديدة، و دفاعية بامتياز.

هناك تعاقب للمقاربة الليبرالية في السياسة الخارجية الجزائرية من الليبرالية إلى ليبرالية مؤسساتية إلى وظيفة جديدة تبرز الليبرالية في السياسة الخارجية الجزائرية على اعتبار أن

الجمهورية الجزائرية فاعل أساسي وحيد، واهتمامها بوجود فواعل أخرى إلى جانبها يبرز في علاقتها المتزايدة مع مختلف المنظمات الدولية، ويبين معالم الليبرالية السياسية بمجيء دستور 1989، الذي فتح المجال للتعددية وقدم ضمانات لحرية الفرد، كما أن الجزائر تحرص على القيام بوظيفة تكاملية تبحث في كل مرة سبل إحياء تحاد المغرب العربي بغرض التكامل والاندماج فتكون بالتالي قوة إقليمية.

بالنسبة للمقاربة البنائية في السياسة الخارجية الجزائرية نجد أن الدولة الجزائرية هي فاعل رئيسي ووحيد يكون فيها لرئيس الجمهورية ممثلا للدولة في الداخل والخارج، كما أن دساتير الدولة الجزائرية تجسد هذه المقاربة لأن جوهرها هو الهوية المشتركة، وانطلاقا من الزخم الثقافي التاريخي والديني والتقاليد والمعتقدات المشتركة جعل الإدراك التذاتاني لديها عن طريق الأفكار التي لعبت دورها هنا بإدراك القائد الجزائري والقادة المغاربة أهمية الوحدة بإنشاء تحاد المغرب العربي وإعادة إحيائه كفيل باستيعاب جميع هويات الأفراد والمصالح المشتركة للتكيف مع التحديات الجديدة التي تواجه إقليم المغرب العربي سياسيا واقتصاديا وأمنيا وحتى ثقافيا.

الفصل الثاني محددات السياسة الخارجية الجزائرية تجاه دول المغرب العربي

مقـدمة الفصل الثاني

شهدت الجزائر عدة أحداث وتحولات بعد استقلالها، مسّت جوانبها السياسية، الاقتصادية، الإجتماعية، حيث تفاعلت معها سياستها الخارجية عبر حقب متسلسلة في تاريخها الدبلوماسي، و تأثرت بمعطيات اوضاعها الداخلية وما أفرزته العوامل الخارجية من أحداث على الساحة الدولية وإقليمية، فكانت كلها محددة للسياسة الخارجية الجزائرية في المنطقة المغاربية، وفي علاقاتها مع دول المغرب العربي التي يجمعها مقومات، وتاريخ، وتجربة مشتركة، لوقوعها جميعها تحت سيطرة الإستعمار، فكان الدعم والسند هو الرابط بينها، وكان الهدف واحد هو افتكاك الحرية والإستقلال، فكانت معالم لعهد جديد بعد استقلال الجزائر والدول المغاربية في علاقات تباينت بين التحسين، والتوتر، والتأزم، والهدوء، والصداقة، والأخوة، مراعية مبادئ ثابتة تمتد جذورها إلى مواثيق الثورة التحريرية، وكانت في ذلك المصلحة العليا للبلاد فوق كل اعتبار.

سنحاول بإذن الله في دراستنا البحثية هذه توضيح واقع العلاقات الجزائرية مع الدول المغاربية التي تشمل كل من تونس، وليبيا، والمغرب، وموريتانيا، والصحراء الغربية، ومعالم تفاعلاتها فيما بينها وتداعيات ذلك على منطقة المغرب العربي.

المبحث الأول: مراحل السياسة الخارجية الجزائرية

بعد كفاح مرير مع المستعمر تحصلت الجزائر على استقلالها في 5 جويلية 1962، وهي بذلك تعد آخر دولة تحصل على حريتها في المغرب العربي، حيث شهدت تحولات سياسية كثيرة . إن فهم ما يجري حاليا لابد من الإحاطة به من خلال حقائق الماضي لأنه يعتبر امتدادا كبيرا له، لذلك فحقبة الأحادية الحزبية التي اتجه فيها النظام لبناء مؤسسات تستجيب للطابع الوحدوي في تسيير الدولة والمجتمع، لتليها حقبة اتسمت بالتعددية انعكست على أداءات السياسة الخارجية في مراحل تاريخية متسلسلة، ورسمت لها منحنى التباين في الأداء، تتضح معالمها في المراحل التالية:

المطلب الأول: مرحلة بناء الدولة« الخلافات السياسية »

عرفت الجزائر عدة تحولات سياسية مباشرة بعد استقلالها، حيث سعت للتشييد والبناء مراعية الحفاظ على مكتسبات الثورة، الا ان الاختلاف في الايديولوجيات انعكس على المناهج والتوجهات في مسار تطور السياسة الخارجية الجزائرية، فتباينت المراحل من الاحادية الى التعددية الديمقراطية وعاشت خلالها الجزائر مختلف والاحداث كما ستبينه الدراسة البحثية.

الفترة الأولى :1962-1965: حرصت الجزائر مند استقلالها على الأخذ بنظام الحزب الواحد وجبهة التحرير كحزب طليعي يقود البلاد في مرحلة تشييد المؤسسات والمحافظة على مكتسبات الثورة، ومواصلة مسارها التحرري[1].تولّى الرئيس الراحل أحمد بن بلة قيادة الأمة، حيث لعب الجيش الجزائري دوره في إيصاله إلى سدة الحكم في 26 سبتمبر 1962 في أول حكومة جزائرية مستقلة ليرسم خلالها الخطوط البيانية للتنمية الوطنية وتوجيهيها في خضم معطيات داخلية وخارجية[2]، وكان دستور 1963 جوابا مانعا لكل الأطماع الحدودية بالتراب الجزائري.

---

[1]– هشام صاغور، مرجع سابق، ص.104.

[2]– فخر الدين ميهوبي، **اشكالية بناء الدولة في المغرب العربي في تطور ما بعد الاستعمار**،(الإسكندرية: الوفاء القانونية، ط .1، 2014)، ص.100.

وعلى الرغم من أن الدولة الجزائرية الفتية حديثة الإستقلال، إلا أنّ نشاط سياستها الخارجية استمرّ فقرّرت إقامة علاقات دبلوماسية مع كل من ساندوا قضيتها[1].

لقد عبّرت الجزائر منذ استقلالها على تمسكها بالوحدة المغاربية كخيار أساسي للتجاوب مع حجم التحديات والرهانات الإقليمية، ترجمه البيان المشترك للقاء وزراء خارجية كل من الجزائر، وتونس، والمغرب شهر ماي 1963، الذي أكد على ضرورة بناء المغرب العربي، و كانت العلاقات الجزائرية مع الدول المغاربية في هذه الفترة إلى حدّ ما حسنة، هذه المساعي الوحدوية، سرعان ما اصطدمت بالخلافات حول الحدود الموروثة عن الإستعمار[2]،فحكومة بن بلة وجدت نفسها أمام خلافات حدودية مع المغرب امتدّت أثارها إلى عقود فيما يعرف بحرب الرمال، بتوغّل الجيش المغربي يوم 15 أكتوبر 1963 في حاسي بيضاء وأقام معسكرات هناك، لينسحب بعدها بفضل تجنّد الشعب الجزائري للدفاع عن سلامة ترابه، وبفضل مساعي منظمة الوحدة الإفريقية، وضغوط الرئيس جمال عبد الناصر، وفيدال كاسترو[3].

اتسمت السياسة الخارجية الجزائرية في هذه الفترة بالحفاظ على الثوابت الوطنية، ومبادئ القضايا العادلة، وحق الشعوب في تحررّها، والتنديد بالإستعمار.

***الفترة الثانية1965-1978:** اتسمت فترة حكم بن بلة باختلاف الرؤى حول مكوّنات هيكل النظام الحاكم نابعة من اختلاف العقيدة السياسية[4]، ففي 19 جوان 1965 جاءت حركة التصحيح الثوري، أو ما يسميه البعض بالانقلاب بقيادة الرئيس الراحل هواري بومدين وزير الدفاع آنذاك[5]، ليكون هواري بومدين رئيس مجلس الثورة ورئيس مجلس الوزراء

---

[1]- الشاذلي بن جديد، تحرير عبد العزيز بوباكير، **مذكرات الشاذلي بن جديد**،(الجزائر: دار القصبة للنشر، الجزء الأول،2011)، ص.198.

[2]- اسيا لعمراني، "الجزائر و التكامل المغاربي: ضرورة ام خيار؟"،عمار جفال،**السياسة الاقليمية للجزائر**GI، (الجزائر: مخبر البحوث والدراسات في العلاقات الدولية،2014)،ص.73.

[3]- الشاذلي بن جديد، مرجع سابق، ص.249.

[4]- سليمان بشنون، **الأزمة الجزائرية جذورها وأبعادها**،(الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع،2012)، ص.93.

[5]- الشاذلي بن جديد، مرجع سابق، ص .201.

واحتفظ بوزارة الدفاع الوطني[1]. صرّح الرئيس بومدين بأن لا شيء تغير إلا المناهج، مؤكدا على برغماتية النهج[2]. قام بتعديل حكومته سنة 1970[3]، وتعديل الدستور سنة 1976، وكان رئيسا رسميا للجمهورية الجزائرية في انتخابات 1976[4]، مجسّدا لمقولته الشهيرة "الدولة لا تزول بزوال الرجال"[5].

قام الرئيس بومدين بقيادة المشروع التنموي الاشتراكي في الجزائر، وأدّى الجيش دورا كبيرا في إنجاح عملية تأميم المحروقات عام 1971[6]. لقد عرفت السياسة الخارجية الجزائرية الجزائرية في هذه المرحلة أوجّ عطائها، حيث كلّلت بعديد الإنجازات على المستوى الخارجي التي شخصنتها كاريزما السياسة البومدينية المتّسمة بالجرأة في التخطيط والصرامة في الإنجاز والوطنية في اتخاذ المواقف[7].جاءت دبلوماسيته مواصلة لمواثيق الثورة التحريرية مؤسسة على مبادئ ثابتة تحت زعماته، فكانت مناصرة للقضايا العادلة في العالم، ومعادية للإستعمار، مراعية عدم التدخل خارج الحدود، مساندة لاستقلال فلسطين والصحراء الغربية[8].

الغربية[8].

استطاعت الجزائر بخبرتها المتواضعة، و رغم ضعف وسائل القوى لديها من أن يكون لها صيت واسع على المستوى الخارجي، وكانت الجزائر في عهد بومدين من الدول الأوائل في العالم من نادت بنظام اقتصادي عالمي جديد، حيث دعت في الندوة الرابعة لقمّة دول عدم

---

[1]– Ania Francos et Jean Pierre séréni ,**un Algérien nommé Boumediène** ,(Edition ASS NNI OmarAit Mokhtar) ,p.145.

[2] – Ania Francos et Jean Pierre séréni, op.cit,pp.151-152.

[3]– الطاهر بن خرف الله، **النخبة الحاكمة في الجزائر 1962-1989 بين التصور الإيديولوجي والممارسة السياسية مساهمة في التاريخ السياسي للجزائر المستقلة** ،(الجزائر :دارهومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزء الثاني، 2007)، ص.16. .

[4]– الشاذلي بن جديد، مرجع سابق، ص.262.

[5]– الطاهر بن خرف الله، مرجع سابق، ص.85.

[6]– فخر الدين ميهوبي، مرجع سابق، ص.105.

[7]– سليمان بشنون، مرجع سابق،ص.148.

[8]–Jean François-Daguzan ," La politique étrangère de l'Algérie le temps de l'aventure ?", **Politique étrangère**,(Mars 2015), pp.31- 42.

الانحياز المنعقدة بالجزائر في 5-9 سبتمبر 1973 إلى عقد دورة استثنائية سادسة للجمعية للعامة للأمم المتحدة في 9 أفريل 1974[1]، انطلاقة باركتها الأمم المتحدة، ودول عديدة في العالم[2]،جعلت من مرحلة بومدين صانعة لزمن المحطات الكبرى.

آمن بومدين بحق الشعوب في تقرير مصيرها، و بالعدالة وحرية الشعوب، حارب نظام الأبارتيد، دعّم القضية الفلسطينية،[3] بمنحها مكتبا بالجزائر، "نحن مع فلسطين ظالمة أو مظلومة"، مقولة جسّدها طيلة فترة حكمه[4].أولت دبلوماسية الرئيس هواري بومدين اهتماما بالغا للملف المغاربي ووحدة دوله، فعمل وفاءا لمبادئ حسن الجوار على ربط علاقات ودية حسنة مع كل من تونس، ليبيا، موريتانيا، وحتى المغرب، فبومدين عاش طويلا في الناظور ووجدة، وكان شاهدا على احتضان الشعب المغربي للمجاهدين.

اتسمت العلاقات الجزائرية المغربية بالتحسن في بداية حكم بومدين[5]، لتأخذ بعدها منحى التوتر[6]، فالمغرب وموريتانيا رغم توقيعها على وثائق تعترف بضرورة تصفية الإستعمار في الصحراء الغربية، وقعتا اتفاقا سريا في أكتوبر 1974 يقتسمان بموجبه الصحراء الغربية، واجتماعا في الرباط لترسيم الحدود بينهما، ووقعا بعدها على حلف الدفاع المشترك[7].

رفض بومدين الاتفاقية الثلاثية (مدريد) بين المغرب، وموريتانيا، واسبانيا لتقسيم الصحراء الغربية ودعّم موقف الشعب الصحراوي[8]، ليتوتر الوضع أكثر بعد مسيرة الملك المغربي الحسن الثاني الخضراء في نوفمبر 1975 واحتلاله الإقليم الصحراوي[9]، فكانت هذه الخطوة

---

[1]- عبد الله بالحبيب، مرجع سابق، ص.20.

[2] - Ania Francos et Jean Pierre séréni ,op. cit , p.225

[3] - Jean Francos- Daguzan ,op.cit, p.40 .

[4]- عبد الله بالحبيب، مرجع سابق، ص .21.

[5]- الشاذلي بن جديد، مرجع سابق، ص.253.

[6]- نفس المرجع، ص.251.

[7]- نفس المرجع، ص.259.

[8] - Ania Francos et Jean Pierre séréni ,op.cit, p.186.

[9]- ميلود بن غربي، **موقف الجزائر من نزاع الصحراء الغربية في إطار المتغيرات الإقليمية والتحديات الوطنية**، (الجزائر: مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع ،2011)، ص.59.

نقطة اللارجوع، وتجاوز البلدان حالة الحرب بعد الوساطات الدولية، لتتخذ الجزائر الخيار الدبلوماسي وسيلة للتمسك بالشرعية الدولية، من منطلق مبادئ الجزائر في مساندة القضايا العادلة[1]. بعد المرض الغامض الذي ألمّ بالرئيس هواري بومدين استيقظ العالم على فقدان الجزائر لزعيم العالم الثالث رجل الكاريزما الأكثر صيتا، في 28 ديسمبر 1978[2].

المطلب الثاني : تأسيس إتحاد المغرب العربي وتداعيات الانفتاح الديمقراطي

الفترة 1978- 1989: تراجع عصر الكاريزمات

شهدت هذه الفترة تحولات سياسية ودستورية كبيرة حيث رجح الجيش الوطني الشعبي الشخصية العسكرية العقيد الشاذلي بن جديد خليفة للرئيس الراحل هواري بومدين باعتباره أقدم ضابط بأسمى رتبة ومنسق سابق للجيش[3]. مع اعتلاء الشاذلي بن جديد للحكم في فبراير1979، بدأت تبدو ملامح التغيّر في الدبلوماسية الجزائرية، فأصبحت السياسة الخارجية حينها أكثر تأثّرا بالسياق الدولي بنهاية الحرب الباردة[4]، وبالوضع الداخلي الذي شهد تطورات سريعة، تميّزت بانتهاج وجهة خارجية جديدة برغماتية منفتحة، فكانت الخيارات ليبرالية بحلفاء جدد ينتسبون إلى الإيديولوجية الغربية الليبرالية[5].

الملف المغاربي لم يغب في دبلوماسية الرئيس الشاذلي بن جديد، فاستمرارا للمبادئ الثابتة للسياسة الخارجية الجزائرية، التي جعلت من العمل الوحدوي المغاربي هدفا أساسيا راسخا من الثورة التحريرية، تحقيقا لحسن الجوار، ودعم التعاون المشترك، لم تحد الجزائر عن هذا النهج في مسعاها الوحدوي تجلّى من خلال مشاركتها في التوقيع على اتفاقية الإخاء والوفاق

---

[1]- الشاذلي بن جديد، مرجع سابق، ص.259-260.

[2]-Ania Francos et Jean Pierre séréni, op.cit, p.375.

[3]- محمد عباس، **الوطن والعشيرة تشريح أزمة 1991- 1996الانتفاضات العربية بين العفوية و البرمجة**، (الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزء العاشر، 2013)، ص.150.

[4]- فخر الدين ميهوبي، مرجع سابق، ص ص.201-202.

[5]- سعد توفيق البزاز، **النظام السياسي الجزائري وملامح التحولات الحديثة في السياسة الدولية في عهد الشاذلي**، (عمان: دار السواقي العلمية للنشر،2015)، ص.339.

بتونس سنة 1983، واحتضانها لقمة زرالدة في 10جوان 1988 التحضيرية بالجزائر، لتليها قمة مراكش بالمغرب في 17 فيفري 1989 التأسيسية لإتحاد المغرب العربي[1].

حضي ملف الصحراء الغربية بأهمية خاصة خلال السنوات الأولى من رئاسة الشاذلي بن جديد، الذي كان يؤمن بأهمية الديناميكية المغربية، والتفاعل في ظل ذلك هو الحل لهذا الملف الشائك، وتدعّم هذا الطرح أكثر في ماي 1988 باستعادة العلاقات الدبلوماسية مع المغرب خلال أول قمة مغاربية في زرالدة بالجزائر في 10 جوان 1988 ،حيث تمّ الاجتماع تحضيرا لتأسيس اتحاد المغرب العربي، وعلى إثرها وصفت السياسة الخارجية الجزائرية بأنها برغماتية، لأنه حسب عدد كبير من المسؤولين في الشؤون الخارجية للجزائر أنه لتسوية المسألة الصحراوية يمثل شرطا مسبقا لمسار البناء المغاربي توجه كان يجب أن يختاره الرئيس لهذا الملف.

بالموازاة مع المنحى الجديد المتّخذ في السياسة الخارجية الجزائرية، تغيّرت الخيارات الداخلية للبلد، فزاد الاهتمام بالقطاع الخاص، تجسّد في الصيغة الجديدة للميثاق الوطني سنة 1986[2]، وتعديل الدستور في 23 شباط 1989 الذي أقرّ بالانفتاح، والتعددية السياسية والإعلامية[3]، جاء ذلك بعد أحداث 5 أكتوبر 1988[4]،تلتها إصلاحات اقتصادية، وسياسية[5].

وسياسية[5].

فترة 1989-1999بوادر التعددية واستراتيجية إدارة الأزمة:

في هذه المرحلة تواصل العمل في الاتجاه الوحدوي للسياسة الخارجية الجزائرية

إتجاه دول المغرب العربي بعد تأسيس إتحاد المغرب العربي في 17 فيفري1989 في قمة مراكش، تلته قمة تونس في 1990، قمة الجزائر من 22-23 جويلية 1990، قمة طرابلس

---

[1]- عبد الله بالحبيب، مرجع سابق، ص.88.

[2]- الزهرة تيغزة ،"مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية بين النظرية والواقع "،عمار جفال، مرجع سابق، ص.45.

[3]- سعد توفيق البزاز، مرجع سابق، ص.57.

[4]-نفس المرجع، ص.59.

[5]- نفس المرجع، ص.159.

في مارس 1991[1]، إلا أنّ الأحداث الداخلية لعبت دورها في التأثير على المشهد الخارجي، والحقيقة أنّ ما أفرزته الأزمة الجزائرية من أحداث في الداخل امتدّت متطابقة إلى الخارج، فبصعود التيار الإسلامي، وتوقف المسار الانتخابي بإلغاء دوره الثاني، استقال الرئيس الشاذلي بن جديد في جانفي1992 بعد حله للبرلمان، و حلّ محلّه المجلس الأعلى للدولة.

تسارعت الأحداث في الفترة الانتقالية، باغتيال رئيس المجلس الأعلى للدولة محمد بوضياف (1992-1994)[2]، وبعد انتهاء الولاية الانتقالية لخليفته علي كافي، تدخّل الجيش ليعلن أن تعيين منصب رئيس الجمهورية من اختصاص المجلس الأعلى للأمن، الذي كان مرشحه الوحيد اللواء اليامين زروال ليشغل منصب رئيس الدولة (1994-1998)، والذي اتخذ الحوار أسلوبا في التعامل مع الموقف، لينتخب رئيسا للجمهورية الجزائرية في16 نوفمبر1996، استعاد على إثرها النظام الشرعية المفقودة، كما تمّ إجراء التعديل الدستوري سنة 1996[3]، لتنتقل الجزائر إلى مرحلة جديدة تمثلت في تعاملها مع العنف السياسي ابتداء من 1992 .

تميزت هذه المرحلة بالانطواء اللاإرادي على الذات تم اغتنامها في سياسة الدفاع عن الدولة، لقبت على إثرها الجزائر في إطار التفاعل الدولي بدولة المقعد الشاغر، بسبب غيابها عن الساحة الدولية وتخلّيها عن دورها الخارجي[4]. كان على الجزائر أن تواجه وحيدة مصيرها الداخلي بعد أن تخلّت عنها كل القوى الخارجية التي مارست عليها ضغوطات وفرضت عليها عزلة إجبارية، ممّا مكّنها من اكتساب خبرة في مكافحة الإرهاب، شهد لها العالم بأسره[5].

كان ينتظر الدبلوماسية الجزائرية دور آخر في هذه الأزمة، وذلك لتوضيح وشرح حقيقة ما يجري في الجزائر، ففي الشهور الأخيرة لسنة 1997، تعرّضت الجزائر لحملات وضغوط

---

[1]- عبد الله بالحبيب، مرجع سابق، ص.88.

[2]-فخر الدين ميهوبي، مرجع سابق ،ص ص.210-211.

[3]- نفس المرجع، ص ص.212-213.

[4]- الزهرة تيغزة، عمار جفال، مرجع سابق، ص.47.

[5]- نفس المرجع، ص ص.50-51.

مكثفة من قبل دول الإتحاد الأوروبي، التي اتهمت صراحة الحكومة الجزائرية بالضلوع في ما يجري في الجزائر، متّهمة الجيش وقوات الدرك في ذلك، وطالبت بتكوين لجان تحقيق دولية لتقصّي الحقائق حول وضع حقوق الإنسان في الجزائر.

رفضت الجزائر بحزم هذه المطالب، واعتبرت أنّ كل ما يحدث شأن داخلي ولا يحق لأي كان المساس بسيادتها كدولة كاملة العضوية في الأمم المتحدة، وأنّها وحدها قادرة على معالجة مشاكلها، وردّت الجزائر بحملة مضادة، طالبت فيها الدول الأوروبية بأن لا تتحوّل أوروبا الى قاعدة خلفية للإرهاب، والسبيل الوحيد الذي يمكن أن تتعاون فيه الجزائر، هو الحوار حول كيفية القضاء على الإرهاب[1].

بزيارة الوفد الوزاري لإتحاد البرلمان الأوروبي للجزائر، استطاعت الجزائر تغيير الخطاب الأوروبي إلى الحرص على بحث سبل التعاون، وتحسين العلاقات بعد اعتراف الوفد الأوروبي بعدم وجود أدلّة تورّط الجيش الجزائري، والذي أيّد اقتراح الجزائر تشكيل لجنة تحقيق حول الشبكات الإرهابية في أوروبا، وإمكانية تسليم المشتبه فيهم للعدالة الجزائرية.

ولّت مرحلة الخطر بفضل الفطنة العسكرية، والمثابرة السياسية والحنكة الدبلوماسية التي تحلّت بها الجزائر في ظروفها الصعبة، خاصة بعد الإعلان عن إجراء انتخابات رئاسية، للتصدي لاستراتيجيات تدويل الأزمة الجزائرية و إفشال محاولات عزل الجزائر دوليا[2].

المطلب الثالث: التحول ما بعد الأزمة وعودة عهد الكاريزمات

الفترة 1999-2019:

بفوز الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في الانتخابات الرئاسية بتاريخ 15 أفريل 1999، انطلقت مرحلة أخرى في تاريخ الجزائر، كانت بدايتها من برنامج محكم مضبوط، هدفه إطفاء نار الفتنة، و ردّ الإعتبار المطلق لهيبة الجزائر الدولية، بتحقيق الأمن، غايته في ذلك، تحقيق المصلحة العليا للبلاد[3].

---

[1]- عبد الله بالحبيب، مرجع سابق، ص ص.168.

[2]- نفس المرجع، ص.173.

[3]- سليمان بشنون، مرجع سابق، ص219.

فصانع القرار نفّذ السياسة الخارجية لمدة 17 سنة بعد استقلال الجزائر عام 1962 كوزيرا للشؤون الخارجية، ليعود راسما للسياسة الخارجية، ويبقى لمدة 20 سنة أي بحقيبة تحمل رصيدا دبلوماسيا ثقيلا 37 سنة في إطار تنفيذ، وتوجيه، و تأطير، ووضع السياسة الخارجية، انعكس على التوجه الدبلوماسي للسياسة الخارجية الجزائرية[1]، واستطاعت الجزائر أن تفرض استراتيجية أمنية شاملة، من خلال تجربتها الأمنية، أكسبتها خبرة اعترفت لها منظمة الأمم المتحدة بذلك سنة 2005.

عملت الجزائر في بداية هذه الفترة على إعادة تنظيم شؤونها الداخلية، حتّى تستطيع إعادة بعث مبادئها من جديد، ممّا سمح لها بالمساهمة في لعب أدوار رئيسية بسبب انتعاش دبلوماسيتها على المستويين الإقليمي والدولي، بعودة الرئيس بوتفليقة عرفت الدبلوماسية قفزة نوعية، كالتوقيع على اتفاقية مكافحة الإرهاب تضم 13 مادة في قمة منظمة الوحدة الإفريقية (الإتحاد الإفريقي حاليا) في دورتها ال35 بالجزائر 1999[2].

استمرّت الجزائر في هذه الفترة في لعب دورها بثبات مبادئها في مساندة الحركات التحرّرية، تجلّى ذلك، كلّما تعلّق الأمر بالقضية الفلسطينية ومسألة الصحراء الغربية، وتطّورت الأحداث الخارجية في منطقة المغرب العربي وما عرف بالربيع العربي، فالجزائر اتخذت الإجراءات الضرورية لتعزيز مراقبة الحدود والتصدّي للجماعات المسلحة التي تنشط في البلدان المجاورة، ومنعها من دخول الأراضي الجزائرية بفضل الحكامة الرشيدة للجزائر في تسيير، وتسوية الأزمات بالوساطات.

فيما يخص الإتحاد المغاربي، فقد أكدت الجزائر مرارا على ضرورة تفعيل هذا الصرح، و أكّدت الدبلوماسية الجزائرية أن إعادة إحيائه يجب أن يكون ضمن مجموعة القيم والمصالح المشتركة[3]، كما تمسّكت الجزائر بمبدئها الثابت، وهو عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول رغم تضامنها وتآزرها مع تونس وليبيا.

---

[1]– مقابلة مع محمد خليفي، مدير مكتب العلاقات المغاربية بوزارة الشؤون الخارجية الجزائرية، حول **السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه دول المغرب العربي**،(19 ديسمبر 2018، الساعة 13:30 إلى 16:30) .

[2]– أعراج سليمان، "جدلية الأمن والتنمية في سياسة الجزائر الاقليمية الراهنة"، عمار جفال، مرجع سابق، ص.63.

[3] – الزهرة تيغزة، عمار جفال، نفس المرجع، ص ص.51–53.

هذه الفترة تميّزت بثبات المبادئ وإسقاطاتها على المغرب العربي، تنادي بالانتقال إلى بناء تكتل اقتصادي، حيث بدأت تغيّر في مقاربتها، فأصبحت تنادي بشراكة رابح- رابح وأصبحت تبحث عن الشراكة المتوازنة[1]. سياسة الجزائر الخارجية اليوم أصبحت تعبّر على أنها شريك مساهم وفاعل لاستتباب الأمن والسلم الدوليين في المنطقة وفاءا لمبادئها الثابتة وتحقيقا للمصالح العليا للبلاد.

المبحث الثاني: العوامل المؤثرة في توجهات السياسة الخارجية الجزائرية تجاه دول المغرب العربي

إن معظم الدراسات في حقل العلاقات الدولية تحاول أن تعطي تفسيرا للوضع الدولي عن طريق فهم العوامل الداخلية للدول، وترى هذه الدراسات أن السياسات الخارجية للدول نتاج وانعكاسات للعوامل الداخلية وتفاعلاتها السياسية[2]، بمعنى دراسة السياسة الخارجية كمتغير تابع، أمام مجموعة من المتغيرات التي تفرضها معطيات البيئتين الداخلية والخارجية[3].

المطلب الأول: العوامل الداخلية المؤثرة في السياسة الخارجية الجزائرية

سنرى ذلك الانعكاس في دراستنا البحثية للعوامل الداخلية وتفاعلاتها، بمعنى دراسة السياسة الخارجية من خلال عديد العوامل، التي تؤثر، وتحدد السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه دول المغرب العربي.

1- المحددات التاريخية: تؤثر المشاعر الإيجابية والسلبية السابقة والتاريخية للدولة اتجاه الدول الاخرى وقادتها في احكام وتوجهات سياستها الخارجية[4]، وقد ورثت الجزائر في مجال سياستها الخارجية تجربة تراكمت مند ثورتها المجيدة أكسبتها أخلقة في دبلوماسيتها،

---

[1]- مقابلة مع سعيد مقدم، رئيس مجلس الشورى باتحاد المغرب العربي، حول **السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه دول المغرب العربي**، مقر مجلس الشورى لاتحاد المغرب العربي بالجزائر، (18ديسمبر2018، الساعة 13:30إلى 15:00).

[2]- عبد الله بالحبيب، مرجع سابق، ص.85.

[3]- وهيبة دالع، مرجع سابق، ص.35.

[4]-Marijkebreuning,**Foregn policy Analysis a Comparative Introduction**, (New york :Palgrave Macmillan, 2007),p.15.

قاعدتها الثبات على مبادئ سليلة لمواثيق الثورة التحريرية المجيدة، ممّا انعكس في رسم شخصيتها الدبلوماسية المميّزة، جلبت لنفسها هيبة وفخرا دوليين[1].

إن عدالة الثورة التحريرية الجزائرية ونبلها، جعلت دول المغرب العربي تقدم لها دعمها المادي والمعنوي، فالتاريخ المشترك جعل الجزائر لا تنسى أبدا مساندة هذه الدول، ليظل المغرب العربي موضوعا مركزيا في السياسة الخارجية الجزائرية، إدراكا منها بأن وحدة دوله هو امتدادا من الماضي نحو المستقبل بقوة التماسك الوحدوي في الحاضر، أكّدتها وثائقها الرسمية من مواثيق ودساتير، وديباجة دستور 1996 تنص على: أنّ الجزائر أرض الإسلام وجزء لا يتجزأ من المغرب العربي الكبير[2]، فالشرعية الثورية التاريخية منحت للجزائر، شرعية إقليمية وجعلت منها زعيمة المغرب العربي بامتياز[3].

2- المحددات الجغرافية:

الخريطة (02): الخريطة السياسية للجزائر

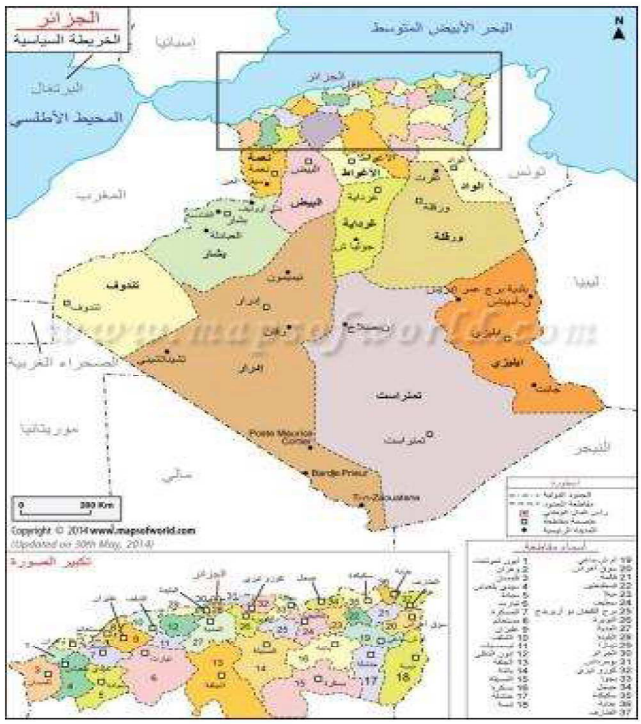

[1]- عبد الله بالحبيب، مرجع سابق، ص.16.
[2]- موسى بودهان، مرجع سابق،ص.103.
[3]- رابح زاوي، "التنافس الجزائري-المغربي والسعي لريادة المنطقة المغاربية: رؤية مغايرة لدراسة العلاقات الثنائية"، عمار جفال، مرجع سابق، ص.120.

المصدر: https://baramjak.com

تبيّن الخريطة أعلاه، الموقع الجيوسياسي الهام الذي تحتلّه الجزائر، و التي تقع وسط شمال إفريقيا مقابل القارة الأوروبية، تطلّ على بحر تجاري هو البحر الأبيض المتوسط، يبلغ طول سواحلها 1200كلم، وتتربّع على مساحة تقدّر ب 2.381.741 كم، أي ما يعادل 39,28٪من مساحة المغرب العربي[1].

تمثل الجزائر قوة إقليمية كبرى نظرا لوضعيتها المركزية في المغرب العربي، والبحر المتوسط، وجوارها في أوروبا، وهي دولة غنية بالثروات والموارد الطبيعية أهمها: البترول، والغاز الطبيعي، والمياه، وبثروات معدنية، كالفحم والحديد، كلّها عوامل جعلت الجزائر تتوفر على فرص القوة في سياستها الخارجية[2].

3- المحددات العسكرية: يمثل العامل العسكري محورا أساسيا يؤثر في السياسة الخارجية الجزائرية، وذلك إدراكا من صناع القرار أنه من أحد أهم الأهداف المركزية لسياستنا الخارجية، هو الحفاظ على بقاء الدولة الجزائرية، واستقلالها، وحمايتها من الأخطار الخارجية[3]، وتعبّر مختلف الدساتير المتعاقبة في الجزائر عن ذلك، فالمّادة 24 من الدستور 1989 تنص على ما يلي: تنتظم الطاقة الدفاعية للأمة ودعمها وتطويرها حول الجيش الوطني الشعبي تتمثل المهمة الدائمة للجيش الوطني الشعبي في المحافظة على الإستقلال الوطني والدفاع عن السيادة الوطنية[4].

ولعلّ وصف الجيش الوطني الشعبي بأنّه سليل جيش التحرير الوطني، له دلالة أعمق من الرمزية التاريخية، لأنّ الجيش الجزائري الحديث ورث معظم خصائص ومميّزات جيش التحرير الوطني. تولي الجزائر اهتماما خاصّا للتسلّح، حيث تحصّلت في سنوات 1998

[1]- فازية ويكن، "المتغيرات المسؤولة عن التقارب والتباعد في العلاقات الجزائرية المغربية"، عمار جفال، مرجع سابق، ص. 104.

[2]- عبد الله بالجبيب، مرجع سابق، ص.57.

[3]- هشام صاغور، مرجع سابق، ص.213.

[4]- موسى بودهان، مرجع سابق، ص. 76.

إلى 2013 على صفقات مهمّة من الدول الغربية لتجديد عتادها الحربي[1]، ونظرا للهواجس الأمنية، فقد رفعت الحكومة ميزانية الدفاع لعام 2014 إلى 20 مليار دولار مشكّلة حوالي 15٪ من الميزانية العامة للبلاد[2]، وهي بذلك تحتل المرتبة الثالثة عربيا، و21عالميا.الاستراتيجية الجزائرية تعتمد على أسلحة دفاعية غالية الثمن مقارنة بالهجومية[3].

جدول(01): يبيّن الزيادة في ميزانية الانفاق منذ 2010 إلى غاية 2018

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
ميزانية الدفاع بالدينار الجزائري	421.726.569.000	631.076546.000	723.123.173.000	825.860.800.000	955.926.000.000	1.047.926.000.000	1.118.297.000.000	1.118.297.000.00	1.118.297.000.000

المصدر :ميلود ولد الصديق، "البعد الإقليمي للسياسة الخارجية الجزائرية في ظل التحولات الجيوسياسية الجديدة"، ص. 65[4].

ولتنويع الاقتصاد الوطني خارج المحروقات، دخلت وزارة الدفاع الجزائرية مجال القطاعات الاقتصادية، وشرعت في تكثيف استثماراتها الصناعية. إن العامل العسكري أداة هامة لتحقيق أهداف السياسة الخارجية الجزائرية، فالتحدي الأمني في المنطقة والأوضاع

[1]– فازية ويكن، عمار جفال، مرجع سابق، ص. 107.

[2]– قوي بوحنية، "الجزائر والانتقال إلى دور اللاعب الفاعل في إفريقيا: بين الدبلوماسية الأمنية والانكفاء الأمني الداخلي"، عمار جفال، نفس المرجع، ص. 135.

[3]– ميلود ولد الصديق، "**البعد الإقليمي للسياسة الخارجية الجزائرية في ظل التحولات الجيوسياسية الجديدة**"،(عمان: دارالأيام للنشر والتوزيع، ط .1 ،2019)، ص.65.

[4]–نفس المرجع، ص.61.

المضطربة لدى دول الجوار جعل التنسيق العسكري ضرورة ملحة بين دول المغرب العربي لتبادل المعلومات والاستخبارات العسكرية حول التهديد المشترك لتأمين حدودها[1].

4- المحددات البشرية: يعتبر العامل البشري من أهم العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية الجزائرية، فطاقتها البشرية بلغت حوالي 40مليون و376ألف نسمة، حسب احصائيات 2016[2].

لقد تميّز المجتمع الجزائري بأنه متساويا نسبيا بحكم السياسة الاستعمارية التي مورست ضده، فعند استقلال الجزائر كان عدد سكانها لا يتجاوز10ملاين نسمة، ليتضاعف ثلاث مرات سنة 2000، وكانت نسبة الشباب تشكل 25٪ سنة 1970 لتقفز إلى 70٪ مع بداية التسعينات، لهذا فإنّ العامل البشري يحدّد السياسة الخارجية الجزائرية بالتأثير فيها نحو القوة أو الضعف لأنه يمكن أن يتحوّل إلى قوة عسكرية تساهم في دعم الترسانة العسكرية[3]، كما يمكن أن يؤثّر سلبا على السياسة الخارجية، وهذا ما حدث في الجزائر بعجز الدخل النفطي المنخفض على تلبية المطالب الإجتماعية المرتفعة، ظروف تجعل ضرورة تشجيع التبادل الثقافي والتعاون لنقل الخبرات العلمية في المنطقة المغاربية[4].

5- المحددات الاقتصادية: يعتبر اقتصاد الجزائر ريعيا يأخذ شكل مداخيل بترولية وغازية هامّة تغذّي ميزانية الدولة، وحتى تتجاوز الجزائر أزمتها الاقتصادية نتيجة ارتكازها على المحروقات، اعتمدت إصلاحات اقتصادية من خلال انفتاح تكتيكي للنظام السياسي والاقتصادي[5]، وقد أشار البنك العالمي إلى نسبة نمو الاقتصاد الجزائري تقدر بـ 3,2٪ في سنة 2019، مقابل 2٪ في تقرير 2018[6].

---

[1]- قوي بوحنية، عمار جفال، مرجع سابق، ص.135.

[2]- INFORMATION Générale, CNUCED,2016.

[3]-عبد الله بالحبيب، مرجع سابق، ص.80.

[4]- نفس المرجع، ص.78.

[5]- نفس المرجع، ص. 65.

[6]- الإذاعة الجزائرية، "البنك العالمي يرفع توقعاته لنمو الاقتصاد الجزائري خلال 2019 و2020 ، 11:57،تاريخ الاطلاع (30 أفريل 2019، ساعة 8:30).

www.radioalgerie .dz /news/ar/article/20190109/1539.html.

أصبحت السياسة الخارجية أداة للتنمية الاقتصادية مما دفع بالسلطة الجزائرية إلى استحداث منصب ملحق اقتصادي في كل سفاراتها بالخارج[1]. إن متطلبات الساعة تجعل من التقارب الاقتصادي لدول المغرب العربي أكثر من ضرورة ونسجل في إطار العمل الاقتصادي الإنمائي أن اتفاقيات التعاون التي دخلت حيّز التنفيذ بقيت جدّ محدودة[2]، اقتصرت على الاتفاقيات التجارية الثنائية حيث لم يتجاوز معدل التبادل التجاري المغاربي 3% من التجارة الدولية لكل بلد مقابل 96 %مع الخارج خاصة مع الإتحاد الأوروبي[3].

6- المحددات المجتمعية: ففي ظل التعددية السياسية والظروف التي مرّ بها المجتمع الجزائري خاصة في مجال التنمية وتداعياتها أفرزت لنا مجتمعين، الأول هو مجتمع العصرنة والثاني المجتمع المهمش، مجتمع العصرنة ذو ثقافة فرنسية عموما يرفع شعارات العصرنة والديمقراطية وهو مجتمع الفئات الوسطى الضعيفة عدديا إلا أنها مسيطرة اقتصاديا وسياسيا، أما المجتمع المهمش ويتعلق الأمر بالأغلبية الساحقة من المجتمع الجزائري بحسب المقاييس الرسمية، دائرة التهميش توسعت بفضل البطالة التي أصبحت تمس حتى الفئة المتعلمة، فخلق ذلك فجوة بين الشرائح الإجتماعية المختلفة، لذلك فالمفاوض الدبلوماسي الجزائري مهما كانت حنكته لا يمكنه أن يدافع عن مصالح بلاده في ظل هذه الظروف من موقع القوة لأنه يدرك وكذلك مفاوضه أنه يستند على مجتمع غير متماسك مما يعطي جرعة من القوة للخصم خلال إبرام الاتفاقيات[4] .

7- المحددات التكنولوجية: فالجانب التكنولوجي وطيد العلاقة في تفعيل قوة السياسة الخارجية لارتباطه الوثيق مع الجانب العسكري والاقتصادي ومستوى التحديث الذي ينعكس على قوة التفاوض وقد عملت الجزائر على تطوير تكنولوجيتها من خلال سعيها للاستفادة من خبرات الدول المتطورة عن طريق استيراد أكبر عدد من التكنولوجيا[5]، كما استفادت من

---

[1]- عبد الله بالحبيب، مرجع سابق، ص76.

[2]-جامعة عنابة، كلية الحقوق، مجلس الشورى لإتحاد المغرب العربي، **وثيقة لمداخلة السعيد مقدم الأمين العام لمجلس الشورى لإتحاد المغرب العربي**، 14 فيفري2019.

[3]- آسيا لعمراني، "الجزائر والتكامل المغاربي: ضرورة أم خيار؟"، عمار جفال، مرجع سابق، ص.75.

[4]- عبد الله بالحبيب، مرجع سابق، ص ص.80-84.

[5]- ميلود ولد الصديق، مرجع سابق، ص.65.

من تطوير نظام المراقبة الإلكترونية و أيضا أسلحة متطورة[1]، تضم الجزائر منشآت نووية تابعة لمركز البحث النووي بعين وسارة، وهي تفتح أبواب مفاعلاتها أمام مفتشي الوكالة الدولية للطاقة التزاما لتوقيعها لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية [2]، فالجانب التكنولوجي يؤثّر بقوة في السياسة الخارجية الجزائرية للتوجه أكثر نحو التكتل في علاقاتها مع دول المغرب العربي لمواجهة التربصات الخارجية بها منها برنامج"Hélios "،الذي يتكفل بمراقبة دول المغرب العربي بما فيها الجزائر بواسطة قمر اصطناعي وضع عام 1995، إضافة إلى إنشاء قوة تدخل سريعة Eurofor موجهة لمنطقة المغرب العربي، مبّررها التصدّي للتداعيات المحتملة في منطقة المغرب العربي[3].

8-المحددات السياسية: إن النظام السياسي في الجزائر يلعب دورا حاسما في رسم السياسة الدبلوماسية، فالنظام البومديني الذي عمل على تكريس دور الحزب الواحد يختلف عن النظام الشاذلي الأكثر تفتحا سياسيا واقتصاديا[4]، ليتعاقب رؤساء لإدارة أزمة الجزائر، الرئيس محمد بوضياف الذي اغتيل في 29جوان 1992، علي كافي رئيسا للمجلس الأعلى للدولة والرئيس اليامين زروال الذي جاء بقانون الرحمة، وفي عزّ الأزمة الأمنية كان الجيش الوطني الشعبي هو ساعدهم الأوحد، لتتحرك الدبلوماسية الجزائرية من جديد بمجيء الرئيس بوتفليقة سنة 1999، والذي منحها نفسا جديدا، وجاء بقانون الوئام المدني والمصالحة الوطنية.

شهدت الجزائر تعديلات دستورية 2008، 2016 تمهيدا لتوسيع النفوذ السياسي ولتمديد عهدة الحكم[5]، ورغم المرض الذي ألّم بالرئيس بوتفليقة منتصف2013[6]، لم يمنعه من إعادة ترتيبات إحكام سيطرته المباشرة لتنظيم هيكل القيادة العسكرية بموجب المرسوم

---

[1]- كنزة مغيش حامة، "التداعيات الأمنية للموارد الطاقوية في جنوب الجزائر وعلاقاتها بالنزاع في مالي"، عمار جفال، مرجع سابق، ص. 171.

[2]- وهيبة دالع، مرجع سابق، ص.141.

[3]- عبد الله بالحبيب، مرجع سابق، ص.61.

[4]- نفس المرجع، ص.36.

[5]- هشام صاغور، مرجع سابق، ص.111.

[6]- ميلود ولد الصديق، مرجع سابق، ص.68.

الرئاسي 13-309 الصادر في 8 سبتمبر 2013 والمجسّد في جانفي2016[1]، إلا أنّ مضاعفات المرض الذي أصاب الرئيس، لم يجعله قادرا على مواصلة الحكم، انعكس بتدهور الأوضاع السياسية والاجتماعية، التي تنبئ بتطورات في الأفق، أما التوجّه الوحدوي المغاربي، وعلى امتداد العهدات الرئاسية المتعاقبة في الجزائر، والتي تباينت في علاقاتها بين التحسين والتوتر، جعلت من التقارب المغاربي حتمية لمواجهة التحديات المتربصّة بالمنطقة.

9-المحددات الشخصية: لقد لعبت العوامل الشخصية لصانع القرار دورها الحاسم في التأثير على السياسة الخارجية الجزائرية، وقد ساهمت في ذلك الصلاحيات الدستورية الممنوحة لرئيس الجمهورية، ويرتبط ذلك بمدى إدراك صانع قرار الجزائر بأولوية السياسة الخارجية في أجندته السياسية[2]، بناء على تجاربه ودوافعه العاطفية والايديولوجية وتهيؤاته الاجتماعية والثقافية[3]، فبن بلة كان رئيسا مثاليا، تأثر كثيرا بجمال عبد الناصر، وفيدال كاسترو، جعله يحلم باشتراكية شبيهة باشتراكية كوبا، رغم اختلاف ديننا وتقاليدنا، بعد التصحيح الثوري جاء بومدين صاحب الكاريزما الخاصة، تميّز بنظرة ثاقبة، ملامح وجهه توحي بالصرامة والجدّية، كتوم لدرجة الحياء[4]، مقولاته عبّرت عن مبادئه، "نحن مع فلسطين ظالمة أو مظلومة"، "دولة لا تزول بزوال الرجال"، الرئيس عبد العزيز بوتفليقة جاء بتفتح أكثر في السياسة الخارجية في عهده، ساعدته خبرته الدبلوماسية السابقة كوزير خارجية في أداء صناعة السياسة الخارجية[5] .

10- المحددات الأمنية: يعتبر المتغير الأمني محدّدا أساسيا في سياسة الجزائر الخارجية، بفعل تدهور الأوضاع الأمنية الداخلية بها في التسعينات، والتي خلّفت 200 ألف قتيل

---

[1]- **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية**، العدد.45، 18 سبتمبر 2013، ص.4.

[2]- وهيبة دالع، مرجع سابق، ص ص.84-83.

[3]-Valerie M.Hudson and Christopher S.Vore,"foreign Policy Analysis Yesterday , today, and tomorrow",**Mershon International Studies Review** ,Vol.39,N.2,October,1995),pp.209-239.

[4]-الشاذلي بن جديد، مرجع سابق، ص ص.283-284.

[5]- مقابلة مع سعد الدين نويوات مستشار في رئاسة الجمهورية، **السياسة الخارجية الجزائرية تجاه دول المغرب العربي**، مقر رئاسة الجمهورية بالجزائر، (12/25/ 2018 ،الساعة: 10:00 إلى 13:30) .

و600 ألف مهجر، و أكثر من مليون ضحية عنف خلال 8 أعوام[1]، فتوجّهت إلى إعادة البناء الأمني[2]، تبنّت الجزائر جرّائها مقاربة أمنية أساسها مبادرات قانون الرحمة، والوئام المدني، والمصالحة الوطنية[3]، التي تعزّزت كتجربة رائدة وكمطلب دولي لاستتباب الأمن والسلم في العالم، خاصة بعد هجمات 11 سبتمبر 2001، التي دعّمت موقف الجزائر المناهض للإرهاب مما سرّع بتقارب الجزائر والدول العظمى[4]، استوجب أيضا التنسيق أكثر في تعاملاتها الخارجية خاصة مع دول الجوار المغاربية، وكانت الجزائر حاضرة دائما في مختلف الملتقيات والمنتديات الدولية والاتفاقات لإرساء السلم و أمن الدوليين[5]، كما أن تحديات الجزائر الأمنية جرّاء التحوّلات السياسية في تونس وليبيا وضعها أمام تداعيات أمنية خطيرة تستدعي التنسيق أكثر مع دول المجاورة المغاربية[6]، مما استوجب زيادة مطردة مطردة في نفقات الدفاع لاستكمال تحديث و احتراف القوات المسلحة لتأمين الحدود، رافقها عملية إصلاحات شاملة لأجهزة المخابرات بتفكيك إدارة DRS، التي تمّ استبدالها بهيكل جديد يخضع لسيطرة رئيس الجمهورية يضمّ جميع أقسام الاستخبارات في الجزائر DSS مديرية الخدمات[7] .

المطلب الثاني: العوامل الخارجية المؤثرة في السياسة الخارجية الجزائرية

المحددات الخارجية لسياسة الدولة هي تلك المتغيرات الناشئة من البيئة الخارجية للوحدة الدولية أي الآتية من خارج نطاق ممارستها لسلطتها، أو تلك التي تنشأ نتيجة التفاعل مع وحدة دولية أخرى، وتشمل تلك المتغيرات المحيط الأخوي والمحيط المفروض، كما يرتكز المتغير النسقي على تفسير سياسة الوحدة، بالنظر إلى خصائص النسق الدولي

---

[1]– وهيبة دالع، مرجع سابق، ص.125.

[2]– عبد الله بالحبيب، مرجع سابق، ص.204.

[3]– شهرزاد فكيري، "تحديات عابرة للحدود وأثرها على الأمن الإقليمي بشمال إفريقيا بعد ثورات الربيع العربي ،الارهاب والاتجار بالبشر"، عمار جفال، مرجع سابق، ص. 152.

[4]– وهيبة دالع، مرجع سابق، ص.165.

[5]– نفس المرجع، ص.129.

[6]– آسيا لعمراني، عمار جفال، مرجع سابق، ص .81.

[7]– Lina Kennouche, Algérie : vers une nouvelle approche stratégique régionale ?, **L'Orient le jour**, 1/02/2016,pp.1- 4.

و إلى المسافة النسبية بين الدولة محل التحليل والوحدات الدولية الأخرى المتعاملة معها، كما أن متغير التفاعلات الدولية يختص بتفسير السياسة الخارجية للوحدة الدولية على ضوء سياسة الوحدات الدولية اتجاهها[1]، وسنحاول على هذا الأساس أن نقدم متغيرات خارجية تحدد السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه دول المغرب العربي.

1. **تأثير نهاية الحرب الباردة على السياسة الخارجية الجزائرية** : أثناء الحرب الباردة كانت الجزائر تتمتع بهامش من الحرية، فأيديولوجيتها الاشتراكية، وانتمائها للمعسكر الشرقي جعلها تلعب دورا مميزا بقيادتها للعالم الثالث، فدافعت عن القضايا العربية والإفريقية، ونادت بنظام اقتصادي عالمي جديد، ودافعت عن القضية الفلسطينية، والصحراء الغربية، وانتمت إلى كتلة عدم الانحياز، فكانت مصدر قوة إقليمية، إلا أنّ انهيار الإتحاد السوفياتي، آل إلى ظهور الولايات المتحدة كقطب أحادي مسيطر في العالم، وجدت الجزائر نفسها مضطرة للتكيف مع هذه التحولات على غرار جيرانها في المنطقة المغاربية، لتتبنّى جملة من الإصلاحات مستجيبة لهذه التغيرات على الساحة الدولية بتبنيها التعددية السياسية بإعلان دستور 1989 الذي جاءت نصوصه مدعّمة للانفتاح السياسي[2].
2. **التكتلات الإقليمية والدولية:** فطبيعة الموقع الجغرافي جعل الجزائر تتأثر على المستوى الإقليمي، كما تأثرت بانتشار التكتلات الدولية بعد الحرب الباردة وظاهرة العولمة، مما دفعها إلى الالتفات إلى الجبهة الإقليمية، بحثا عن تفعيل أطر التعاون والحوار عبر مختلف الآليات والهياكل التكاملية كاتحاد المغرب العربي، الجامعة العربية، والإتحاد الإفريقي، وقد أدركت الجزائر أن استرجاع دورها الريادي في النظام الإقليمي لن يتأتى إلا بدعمها لتكتلاته الجهوية والعمل على إحيائها بدءا بتحسين العلاقات مع مختلف دول المغرب العربي مثل تونس، ليبيا، موريتانيا، المغرب، في إعادة بعث كل دولة سفيرها لدى الأخرى، وتبادل برقيات التهنئة بين المغرب والجزائر في الأعياد الوطنية[3]،

[1]– عبد الله بالحبيب، مرجع السابق، ص.86.

[2]– وهيبة دالع، مرجع السابق، ص.82.

الوطنية[1]، تقارب جاء بضغوطات إقليمية من طرف تونس وليبيا لحل الأزمة الصحراوية و إعادة نشاط الإتحاد ألمغاربي سنة 2001 بعدما جمّد سنة 1995.

3. تفجيرات 11 سبتمبر 2001 وتأثير العامل الأمني في السياسة الخارجية الجزائرية:

بمجرد وقوع تفجيرات 11سبتمبر 2001 التفت العالم إلى الجزائر، ليتأكد أنّ ما نادت بمحاربته، هو تهديد لأمن عالمي زاحف وليست مجرد قضية امن داخلي، تلك الهجمات 2001 دعّمت من موقف الجزائر المناهض للإرهاب كظاهرة عابرة للأوطان، والتمسك بضرورة التنسيق والتعاون الدولي من خلال عديد المبادرات الأمنية، كطرف دولي فعّال في إرساء السلم العالمي[2].

في27 ديسمبر 2001 قدمت الجزائر تقريرها حول مجموع إجراءات الوقاية من الإرهاب و مكافحته، وتقريرها التكميلي في 22 أوت 2002 إلى لجنة مكافحة الإرهاب التي أنشأت بقرار رقم 1373 مجلس الأمن[3]، ونذكر هنا الحادث الأمني البارز في الجزائر وما سببه من تهديد لمصادر الثروة[4]، الاعتداء على مركب الغاز الجزائري بتيقنتورين، وهو من الإفرازات المباشرة للفراغ السياسي والأمني في ليبيا ومالي حاملا دلالات البصمة الإجرامية متعددة الجنسيات، فتح مجالات تعاون أمني أوسع مع عديد الدول كاليابان والنرويج[5].

إن إدراك الجزائر لضرورة التعاون الدولي في الجانب الأمني كان عميقا خاصة مع جيرانها من دول المغرب العربي بالدرجة الأولى بحكم التقارب الجغرافي، لذلك أصبح الالتحام والتعاون ضروري أكثر من ذي قبل لأن الخطر الأمني بالجزائر يؤثر ويمتد إلى جميع منطقة المغرب العربي و كآلية للتنسيق الأمني انضمت الجزائر إلى مختلف الاتفاقيات الثنائية مع دول المغرب العربي، وشاركت في مختلف المنتديات، والملتقيات المغاربية تهدف إلى وضع أطر، وميكانيزمات لتحقيق الامن والسلم في المنطقة[6]،

---

[1]– وهيبة دالع، مرجع السابق، ص.88.

[2]– نفس المرجع، ص. 144.

[3]– نفس المرجع، ص.138.

[4]– ميلود ولد الصديق، مرجع السابق، ص.73.

[5]– قوي بوحنية، عمار جفال، مرجع سابق، ص. 144.

[6]– وهيبة دالع، مرجع سابق، ص .143.

ومنها أيضا الحوار الأورو مغاربي 5+5 الموقّع بباريس في 1 ديسمبر 2004، لتعزيز التقارب الأمني والعسكري[1].

4. تأثير العامل الاقتصادي على السياسة الخارجية الجزائرية: يلعب العامل الاقتصادي دورا كبيرا في علاقة الجزائر بمحيطها الخارجي، ويرجع ذلك إلى طبيعة الاقتصاد الجزائري الذي يستورد معظم احتياجاته الغذائية والصناعية من الخارج، كما اعتمدت في عائداتها المالية على الصادرات والتي كانت المحروقات أعلى نسبة فيها[2]، فعامل النفط جعل السياسة الخارجية الجزائرية عرضة لتأثيرات المتغيرات الاقتصادية والمتمثلة أساسا في تقلبات الأسعار العالمية للنفط، وأضحت اليوم تعيش متاعب للتراجع الكبير في أسعار المحروقات منذ 2014، مما دفعها إلى تنويع اقتصادها.

تحتل الجزائر المرتبة العاشرة بين أكبر احتياطي للغاز الطبيعي في العالم بما في ذلك ثالث أكبر احتياطي من الغاز الصخري وهي سادس أكبر مصدر للغاز، وجسدت احتياطات كبيرة من العملات الأجنبية وصلت أواخر سنة 2016 إلى 114,7 مليار دولار، كما تصدر الغاز لأوروبا، طورت الجزائر علاقات الشراكة مع الولايات المتحدة الأمريكية خاصة بعد الإعلان عن مشروع "إيزنستاتEZENSTAT" سنة 1998 هذا البرنامج عمل على تشجيع الخصخصة والتبادل التجاري داخل المنطقة والاستثمار في دول المغرب العربي لتحقيق التنمية الاقتصادية بمنحها 2,5 مليار دولار لكل من تونس، الجزائر، المغرب[3].

تأثير المتغير الاقتصادي الخارجي تجلى من خلال سعي الجزائر إلى بناء مختلف التكتلات الإقليمية ومحاولتها التكتل اقتصاديا وسياسيا بالمشاركة في تأسيس إتحاد المغرب العربي في قمة مراكش 1989،وأصبح التكامل الاقتصادي هو الحل لمواجهة التحديات

[1]– نفس المرجع ، ص.136.

[2]– نفس المرجع مرجع سابق ، ص. 111.

[3]– نفس المرجع ، ص.115.

المختلفة التي تتطلب تنسيق الجهود على المستوى المغاربي[1]، تجلّى في عقد عدة قمم، كقمة الجزائر 22-23 جويلية 1990، قمة الدار البيضاء 1991، قمة تونس 1994[2] .

5. أثر الحراك السياسي في دول المغرب العربي على السياسة الخارجية الجزائرية:

لقد وجدت الجزائر نفسها مقحمة في تداعيات التحوّل في المشهد السياسي المغاربي في

إطار ما يعرف بالربيع العربي في كل من تونس وليبيا، انتهت بسقوط نظامي البلدين حيث امتحنت إثرها في مبادئها الراسخة، والتي أثبتت أن الجزائر لن تحيد عنها، فالجزائر بلد محوري، وكلّ ما يحدث في دول الجوار ينعكس مباشرة على أمنها القومي، لذلك قامت بتعزيزات أمنية مع كل من ليبيا وتونس وكثّفت من برامج التخطيط الاستراتيجي والتعاون مع تونس موازاة مع تحديث قدراتها العسكرية[3].

إدراكا من صانع القرار بأن المصير المغاربي واحد، عملت الدبلوماسية الجزائرية على لمّ الشمل بإرساء لغة التحاور، والتفاوض للخروج بحلول سياسية للأزمة الليبية التي لا يزال وضعها معقد، وغير واضح، كما حرصت على تهدئة الأوضاع في تونس التي لازالت تعاني عدة تحديات، مما يستدعي ضرورة التقارب الوحدوي المغاربي بإعادة إحياء إتحاد المغرب العربي لأنه يشكل قوة إقليمية في الساحة الدولية لمواجهة التحدي الأمني، فالمقاربة التكاملية باتت ذات أهمية كمدخل لتحقيق الأمن الإقليمي[4].

6. تأثير الرأي العام ووسائل الإعلام في السياسة الخارجية الجزائرية:

تلعب وسائل الإعلام دورا كبيرا في تقفي رأي الناس وتوجيه الرأي العام في السياسة الخارجية[5]، وبالتطور التكنولوجي في الوسائل التقنية للإعلام، تعاظم دور الرأي العام

---

[1]- هشام صاغور، مرجع سابق، ص. 162.

[2]- عبد الله بالحبيب، مرجع سابق، ص. 90.

[3]- محمد سنوسي،" البعد الأمني للسياسة الخارجية الجزائرية باتجاه دول الربيع العربي منذ 2011"،الحوار،29 نوفمبر 2015، تاريخ الاطلاع على الرابط، (19 أفريل 2019، سا6:00).

http : // elhiwardz .com / debate/ 33389/

[4]- أسيا لعمراني، عمار جفال، مرجع سابق، ص ص.81-82.

[5]- عامر مصباح، مرجع سابق، ص. 143.

الدولي، فكثيرا ما أثرت وسائل الإعلام الدولية في السياسة الخارجية الجزائرية، وحاولت توجيه الرأي العام الدولي اتجاه الجزائر، تجلّى ذلك في مناسبات عدّة نذكر منها، تجربة الأزمة الأمنية في التسعينات، حيث حاولت وسائل الإعلام الدولية أن تمدّ العالم بما فيه الرأي العام الدولي بصورة سوداء قاتمة مغايرة عن حقيقة الوضع في الجزائر[1]، وهكذا هو الحال كلما تعلّق الأمر بحدث ما تعيشه الجزائر، والذي كان بإمكانه أن يكون عابرا لو أنّه حدث في بلد غربي، لكن في الجزائر يختلف الأمر، فالسيطرة على وسائل الاتصال الدولية هو شكل جديد للإمبريالية، لأنّها تتيح للنخب في المركز أكثر من الأطراف، سرعة الاتصال، وتنسيق المصالح، مما يبرّر هيمنتها على بيئة الاتصال الدولي[2]، وهو متغير آخر يستدعي التنسيق أكثر في مجال الاتصالات بمختلف التكنولوجيات الحديثة للدول المغاربية لصدّ الرواج الإتصالي المعولم المريب في المنطقة.

ويبقى تحديد درجة تأثير كل هده المحددات ومدى حاجة الجزائر في الاعتماد عليها، متوقفا على ما ستفرزه المتغيرات المختلفة لكل من البيئتين الداخلية والخارجية للجزائر مستقبلا.

المبحث الثالث: واقع العلاقات الجزائرية المغاربية

تمتد العلاقات الجزائرية مع دول المغرب العربي إلى عقود ماضية أبرزها فترة الأمير عبد القادر، حينها كانت تربط الجزائر علاقات متينة معها، وبمجيء الثورة التحريرية واصلت تلك الدول الشقيقة درب التآزر وساندت الجزائر في قضيتها ماديا ومعنويا، لقد عرفت بلدان المغرب العربي احتلال واحد ونستثني ليبيا التي احتلتها إيطاليا والريف والصحراء الغربية التي احتلتها إسبانيا، هذه الشعوب أصرّت على افتكاك حقها بكل الوسائل بما فيها الثورية، ماضي مشترك كان يفترض أن يعطي نفسا آخر ودفعا قويا للتقارب بعد الإستقلال للتوجه نحو بناء وحدة مغاربية لتتموقع كقوة إقليمية في الساحة الدولية تكون بمقدورها مواجهة تحولات وما تفرزه من تحديات في المنطقة .

[1]- عبد الله بالحبيب، مرجع سابق، صص. 168-170.

[2]- وهيبة دالع، مرجع سابق، ص. 72.

وفي دراستنا البحثية هذه سنحاول بإذن الله توضيح واقع العلاقات الجزائرية المغاربية التي تشمل كل من تونس، ليبيا، والمغرب، وموريتانيا، والصحراء الغربية، ومعالم تفاعلاتها فيما بينها تبرز خلالها مبادئ ومصالح سياسة الجزائر الخارجية وتداعيات تلك العلاقات إقليميا ودوليا.

الخريطة (03): الخريطة السياسية للمغرب العربي

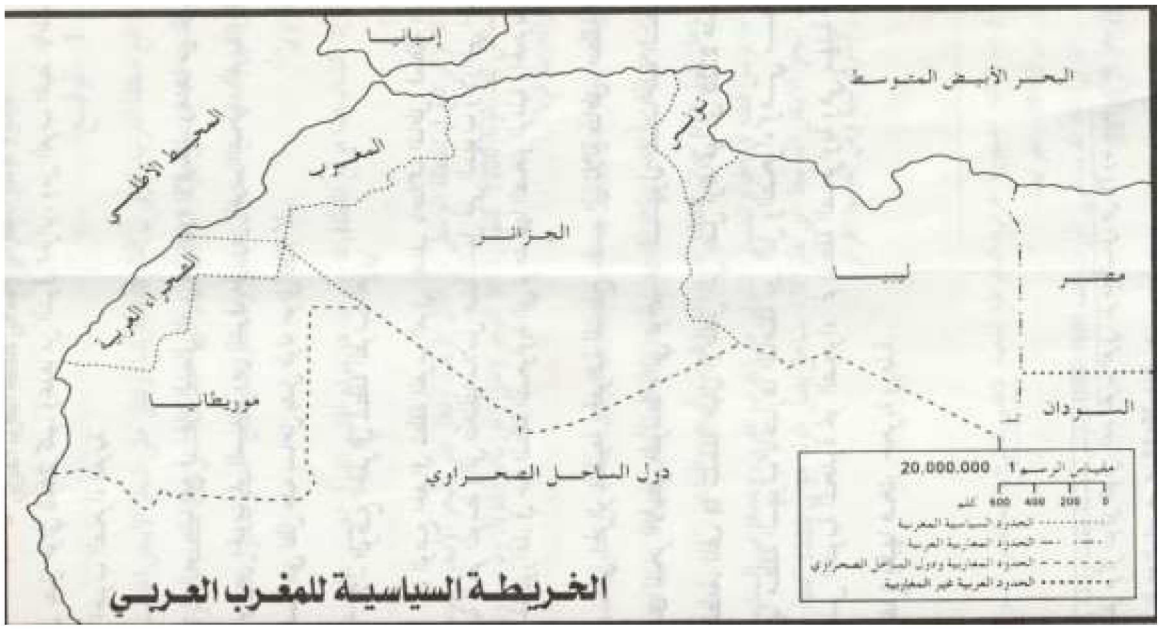

المصدر: جمال عبد الناصر مانع، مرجع سابق، ص.24.

المطلب الأول: العلاقات الجزائرية مع تونس و ليبيا بين التحسين والتوتر

ستتناول الدراسة البحثية في هذا المقام، تلك العلاقات التي تربط الجزائر بأشقائها من الدول المغاربية ،حيث سيتم تناول تلك العلاقات الثنائية بين الشقيقة الجزائر و تونس، والعلاقات الثنائية بين الجزائر وليبيا كل على حدى وامتداداته التاريخية، وتطوراتها التي تأرجحت بين منحى التباين في الراي و التمتين والتحسين حيث سيتضح كيفية تحكّم المبادئ الثابتة، والمصالح في السياسة الخارجية الجزائرية، وتحديد توجهات علاقات الجزائر مع تونس وليبيا.

الفرع الأول: العلاقات الجزائرية مع تونس

توصف العلاقات الجزائرية التونسية بأنها الأكثر استقرارا دبلوماسيا، رغم ما تخللها من عدم التوافق في بعض المحطات السياسية للبلدين، جغرافيا تقع الجمهورية التونسية في شمال إفريقيا يحدها من الشمال والشرق البحر الأبيض المتوسط ومن الجنوب الشرقي ليبيا ومن الغرب الجزائر، تبلغ مساحتها 163,610 كم[12]،تعتبر من الدول المغاربية التي تمتلك معابر حدودية دائمة مع الجزائر، تعدادها السكاني حسب تقديرات سنة 2016 حوالي 11,375 مليون نسمة معدل التضخم 3,7٪[2]، وبفعل المستعمر الفرنسي الذي أثر على تكوين النخب السياسية التي أصبحت تحمل ثقافة غربية، استطاعت تحقيق العديد من البرامج التحديثية التي شكلت انطلاقة الحزب الدستوري الجديد[3] لتظهر تونس بنظامها الجمهوري الرئاسي[4].

بالرجوع إلى العلاقات التاريخية بين تونس والجزائر، فإن تونس ساندت الجزائر إبان ثورتها التحريرية ماديا ومعنويا بالمال والسلاح. تحصلت تونس على استقلالها في مارس1956، وبضغوط فرنسية سعت إلى الضغط على قيادات الثورة التحريرية مطالبة بتسوية سريعة للقضايا الحدودية مع الجزائر، إلا أنّ الحكومة الجزائرية المؤقتة كانت حكيمة في تعاملها، ورأت بأن يؤجل الفصل في الأمر إلى ما بعد الاستقلال[5].

بعد حصول الجزائر على استقلالها، وبالإعلان عن دستور 1963، أكّد الرئيس الجزائري أحمد بن بلة عن إبقاء الحدود كما تركتها فرنسا، وبأن الجزائر واحدة لا تتجزأ من النقطة 233 إلى تندوف في إشارة منه إلى الجارتين تونس والمغرب[6]، وتأكدت العلاقات التعاونية بين البلدين بعد الاستقلال ونذكر هنا اتفاقية الإقامة لسنة 1963، كما برز الاهتمام بالوحدة

---

[1]– الموقع الجغرافي لتونس: 28 نوفمبر 2011، تاريخ الاطلاع على الرابط، (17 أفريل 2019، سا23:00). **www. Aljazeera- net .cdm.aproject.org /v/s**

[2]–Information générale ,op.cit.

[3]– بوبكر حفظ الله، مرجع سابق، ص.104.

[4]– نفس المرجع، ص.137.

[5]– نفس المرجع، ص.140.

[6]– الشاذلي بن جديد، مرجع سابق، ص.177.

المغاربية لدى البلدين في تلك اللقاءات الوزارية التي سبقت إنشاء اللجنة الاستشارية المغاربية الدائمة شهر أكتوبر 1964[1].

تونس والجزائر على غرار دول المغرب العربي في فترة ما بعد الإستقلال توجهتا نحو البناء الوطني، غير أنّ ذلك لم يمنع الاجتماعات الثنائية التي ترعى مصالح الدولتين[2]. شهدت العلاقات الجزائرية التونسية تطورا ملحوظا سياسيا واقتصاديا وثقافيا خلال الثمانينيات بفتح تونس حدودها أمام السياح الجزائريين عام 1980، في مطلع الثمانينات ازدادت أهمية الغاز في الصادرات الجزائرية باحتياط بلغ 3,200,000 متر مكعب لعام 1981، فضلت الجزائر تصدير الغاز عبر الأنابيب[3]، والمعلوم أن خط أنبوب الغاز الجزائري إلى إيطاليا يمرّ عبر الأراضي التونسية، حيث قبلت تونس بـ 5٪ تموّنها الجزائر لتنمية احتياجاتها الصناعية Enrico Mattei هو خط أنبوب الغاز الذي يربط الجزائر بإيطاليا مند 1983 وهي قناة موجودة تحت سطح البحر[4]، لتتأرجح العلاقات الودية بين البلدين سياسيا واقتصاديا وحتى ثقافيا.

في أيلول آيار 1986، صرّح الباجي قائد السبسي وزير خارجية تونس بأن الاتفاق المبرم بين تونس والجزائر حول تعليم الحدود بين البلدين قد أنهى كل الخلافات بينهما، وفي نهاية الثمانينات شهدت الدبلوماسية الجزائرية حركة نشيطة في علاقتها مع تونس من خلال عامي 1988-1990 توجت بأن دخلت العلاقات الثنائية بين البلدين في إطار إتحاد المغرب العربي[5]، والتي عرفت الكثير من الاستقرار، الذي لم يدم طويلا بعد التحولات السياسية التي عرفها البلدين بوصول اللواء علي زين العابدين إلى الحكم في نوفمبر 1987.

---

[1]- أسيا العمراني، عمار جفال، مرجع السابق، ص. 73.

[2]- هشام صاغور، مرجع السابق، ص.165.

[3]- سعد توفيق البزاز، مرجع السابق، ص .161.

[4]- Oliver Deau," Entretien avec Francis Ghilés le directeur de l'IFRI le centre français internationale de paris", le centre internationale d'analyse et publications de l'institut Amadeus, juin 2010 ,pp.1-9.

[5]- سعد توفيق البزاز، مرجع سابق، ص.292.

في تلك الأثناء كانت الجزائر تعيش تعددية سياسية وصعود التيار الإسلامي في الجزائر عكّر صفو العلاقة بين البلدين خاصة و أن النظام التونسي دخل في مواجهات كبيرة مع الحركة الإسلامية في تونس[1]، فتشابهت الأوضاع السياسية في كلتا البلدين نهاية الثمانينات، بعد استقالة الرئيس الشاذلي بن جديد، و إلغاء الانتخابات دخلت الجزائر دوّامة من العنف طيلة عشرية، فقامت تونس بنشر قواتها على الحدود تحسبا لأي طارئ[2]، استمر التنسيق الأمني بين البلدين، وبنهاية الأزمة السياسية في الجزائر ومجيء الرئيس عبد العزيز بوتفليقة وعودة الاستقرار[3]، قابله عودة الهدوء إلى تونس.

عرفت العلاقات بين البلدين أثنائها بتكثيف نسق التشاور، تم خلالها التوقيع على اتفاقيات هامة إلى تطوير صيغ الشراكة والاستثمار المباشر وتزايد دعم التبادل التجاري بين البلدين[4]، إلا أن الأوضاع المستقرة في تونس لم تدم طويلا إذ لم تنته العشرية الثانية 2010 إلا بثورة، لتعود العلاقات الجزائرية إلى حالة التأثر و التوتر باندلاع ثورة الياسمين في تونس في 17 ديسمبر 2010، والتي أطاحت بالرئيس زين العابدين بن علي، واعتلى على إثرها الإسلاميين الحكم .

إن الموقف الجزائري كان أن اكتفت الدولة الجزائرية بالتأكيد على أن ما يحدث في تونس شأن داخلي، فكانت تقوم بدور الملاحظ والمترقب خاصة أن السلطة الجزائرية استطاعت احتواء احتجاجات جانفي 2011،حرّكت الجزائر دبلوماسيتها لتقريب وجهات النظر بين القوى السياسية الفاعلة في تونس بعد الثورة، وذلك بعد تبادل مكثف للزيارات[5]، هدفها الطلب

---

[1]– ميلود ولد الصديق، مرجع سابق، ص.163– 164.

[2]–سعد توفيق البزاز، مرجع سابق، ص.298.

[3]– عقيل خطيب، "تونس– الجزائر.. دبلوماسية المد والجزر"، نون بوست،15 أكتوبر 2016، تاريخ الاطلاع على الرابط، (13افريل 2019، سا30: 5).https://www.noonpost.com/content/14520

[4]– سيد المختار ،" تطبيع العلاقات الجزائرية التونسية، أزمة ضريبة العبور" : أخبار العالم العربي، 17 اكتوبر 2016،تاريخ الاطلاع على الرابط (13افريل 2019 ساعة 9:00) .https://arabic.rt.com

[5]– ميلود ولد الصديق، مرجع سابق، ص.170.

الطلب من الجزائر القيام بدور الوساطة، فكان الوضع ملائما لإعادة تفعيل الدور الإقليمي الجزائري[1].

إن الجزائر لم تهمل أبدا مصالحها التي تخدم مبادئها، فبقراءة متأنّية، نجد أنها تعبّر عن حنكة وفطنة دبلوماسية عالية ساهمت في الحفاظ ليس فقط على استقرارها، وإنما البلد الشقيق تونس الجار القريب من ليبيا مراعاة لمبدأ حسن الجوار بمنع انهيار نظامه، فبعد تأكّد الجزائر من عدم دعم روسيا للقذافي بناء على التقارير الدبلوماسية والأمنية، والاستخبارية الجزائرية نهاية مارس 2011، والتي اتفقت بأن نظام القذافي سيسقط قريبا، قرّر المجلس الأعلى للأمن الجزائري المصغر قرارات هامة، بالتركيز بشكل كبير على تحصين الحدود ودعم الجيش التونسي بشكل عاجل.

قدمت الجزائر أثنائها دعما ماديا ولوجيستيكيا هاما للحكومة التونسية وتكفلت بشكل يكاد يكون منفردا وكليا طيلة سنتين كاملتين بمراقبة وحماية الحدود البرية الغربية التونسية، فصانع القرار الجزائري تصرّف ببرغماتية عالية تخدم مصلحة الحفاظ على الوحدة الترابية الجزائرية، لأنه يدرك بأن سقوط تونس يعني أن الجزائر ستكون معرضة لمخاطر كبيرة جدا، لهذا سارعت إلى منع انهيار النظام التونسي، الذي كلّفها الكثير ماديا في الجانب البرّي واللوجيستي[2]، فالحدود الجزائرية التونسية التي تبلغ نحو 1000كلم ضاعفت الحاجة إلى التنسيق المشترك لمواجهة التهديدات.

تواصل التعاون بين البلدين بتوقيع اتفاقيات التعاون الأمني، و صادق البرلمان الجزائري على مشروع قانون متعلق بترسيم الحدود البحرية مع تونس في 8 جانفي 2013[3]،وعقب فوز حزب نداء تونس في الانتخابات التشريعية في 26 أكتوبر 2014، وفوز الباجي قايد

---

[1]– العلاقات التونسية الجزائرية2019، تاريخ الاطلاع على الرابط (6 افريل2019 سا 23:45).
Fils : avril /20%-20% htmail. content://donnloads/all-downloadas/924/wiki.

[2]– عمار قردود، "حصري : هكذا ساهمت الجزائر في منع انهيار النظام التونسي بعد ثورة الياسمين عام 2011"، تونس: صحيفة إلكترونية تونسية جامعة،2018/11/07 ،تاريخ الاطلاع على الرابط (2019/04/9، الساعة:05:00).**www.Kapitalis.com / anboa- Tounes.**

[3]– ميلود ولد الصديق، مرجع سابق، ص.169.

السبسي في الانتخابات الرئاسية ازدادت وتيرة التعاون بين البلدين خاصة بتردّي الأوضاع الأمنية في المنطقة.

بحث الرئيس التونسي في الزيارة الخارجية الأولى إلى الجزائر ملفات يتقدمها الملف الأمني، وتم تشكيل لجنة عسكرية وأمنية لبحث موضوع توقيع اتفاقية أمنية عسكرية طويلة الأمد بين البلدين، و تمّ التشاور على ضرورة تفعيل اتفاقية التعاون الاقتصادي التي وقّعها رئيسا الحكومتين التونسية والجزائرية منذ أشهر، والتي تقضي بفتح أبواب الاستثمار في أسواق البلدين[1]، كما لم يغب الملف الوحدوي المغاربي في هذه الزيارة بالعمل على تفعيل إتحاد المغرب العربي.

بتتبعنا للعلاقات الجزائرية التونسية وعلى اختلاف محطاتها وتغيّر حكّامها يتّضح جليا عمق الروابط المتينة بين البلدين، والتي أكّدت أنّ مصالح الجزائر تنبع من مبادئها، التي بقيت ثابتة عليها[2]، فمنذ إستقلالها حافظت الجزائر على مبدأ حسن الجوار مع الشقيقة تونس، فالمصالح المشتركة بين البلدين تخدم المبادئ وتوحّد المواقف، وفي مختلف محطات علاقاتها مع تونس لم تهمل الجزائر مصالحها الاقتصادية التي تخدم مبادئها الثابتة.

وهكذا، نجحت إلى حد ما الدبلوماسية الجزائرية في سياستها اتجاه تونس مما يدلّ على العمق الاستراتيجي للعلاقات بين البلدين، والفاعلية التي أكدتها السياسة الخارجية الجزائرية في تعاملاتها الإيجابية مع الوضع في تونس، أضفى نوع من الأخوية بين الدولتين والشعبيين، وهنا يمكن الحديث بيقين عن استمرار العلاقات بين البلدين على نهجها الحالي من التحسن، والاستقرار، والتي قد لا تخلو من اختلاف الرؤى، و المواقف، التي لن تتطور أبدا حد التصعيد.

---

[1]– إبراهيم منشاوي ،" توجه حذر : الموقف الجزائري من تطورات الأحداث في تونس"، القاهرة : المركز العربي للبحوث والدراسات،8 أفريل 2015، تاريخ الاطلاع على الرابط (6 افريل2019 الساعة:6:00).

http://www. acrseg.org/36851.

[2]– سعد الدين نويوات، مرجع سابق.

الـفرع الـثانـي: العـلاقـات الجـزائـريـة الليـبيـة

تقع ليبيا في شمال إفريقيا يحدها البحر المتوسط شمالا، ومصر شرقا و السودان في الجنوب الشرقي وتشاد والنيجر في الجنوب والجزائر وتونس غربا، تتربع على مساحة تقدر بحوالي 1,760,000 كم[2] تبعد عن الجزائر بـ 982 كم [1]، بتعداد سكاني قدر بـ 6,33 مليون نسمة، معدل التضخم 24,99٪[2].في سنة 1969 قامت الثورة الليبية بقيادة العقيد القذافي الذي وضع حدا للنظام الملكي، ليسود ليبيا النظام الجماهيري[3]. تتجه العلاقات الجزائرية الليبية إلى منحى الاعتدال والتحسين لترتفع نحو التباين في المواقف والغموض إلى التوتر أحيانا، لتأخذ منحى الاعتدال والتحسين والهدوء مرة أخرى تطبعها علاقات برغماتية هادئة ولم تصل يوما حد المواجهة.

تاريخيا، قدمت ليبيا الشقيقة مساعدات معتبرة للجزائر إبان الثورة التحريرية، وكانت قاعدة خلفية لوجستية وسياسية لها يعود ذلك لتلك العلاقات المتينة الممتدة إلى ما قبل الاحتلال[4]. في الفاتح من سبتمبر 1969 قامت الثورة الليبية بقيادة العقيد معمر القذافي الذي وضع حدا للنظام الملكي وتولى قيادة البلاد ليسود ليبيا النظام الجماهيري، وبالرغم من أن الملك كان من أصل جزائري[5]، لم تحاول الجزائر التدخل في الشأن الليبي في انقلاب الضباط الأحرار على الملك إدريس سنوسي، وهو موقف يجسّد المبادئ الثابتة للجزائر في عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ومراعاة لمصلحتها، فالجزائر كانت تدرك آنذاك أن أمن ليبيا من أمنها القومي، وحاولت حينها إقناع ليبيا بفكرة وحدة المغرب العربي.

كانت المصلحة العليا للبلدين وحسن الجوار هي السائدة، وكانت العلاقات جيدة بينهما في فترة السبعينات، وقد سجلت الجزائر امتنانها للقيادة الليبية بدعمها المالي جراء تأميمها للنفط 1977، فكانت تلك الوديعة المالية بادرة صداقة وأخوة، ومن أقوى مواقف الأخوة والصداقة

---

[1]– ليلى العاجيب،"أين تقع ليبيا"، 29 ماي2017، تاريخ الاطلاع على الرابط (7افريل2019، الساعة 5:30) https:// mawdoo3.com .

[2] –Information générale, op. cit .

[3] – هشام صاغور، مرجع سابق، ص.266.

[4]– بوبكر حفظ الله، مرجع سابق، ص.191.

[5]– هشام صاغور، مرجع سابق، ص.266.

أن الرئيس الراحل هواري بومدين لم يغادر الإسكندرية، إلا عندما أصدر الرئيس المصري أنور السادات إيقاف العمليات العسكرية ضد ليبي، وذلك جراء مشاركة ليبيا في إقامة الجبهة القومية للصمود والتصدي[1].

في إطار تبادل المصالح بين البلدين في الجانب الاقتصادي والثقافي نهاية السبعينات كانون الثاني 1979 تمّ التوقيع على اتفاقيات لإنشاء شركة النقل البحري والبري والتأمين، وفي تقارب ليبي جزائري التقى وفد ليبي برئاسة عبد السلام جلود الرئيس الشاذلي بن جديد اتفق الجانبان على مشروع إتحاد بين ليبيا والجزائر، كما اتفقت الرؤى الوحدوية بين البلدين لتأسيس إتحاد المغرب العربي في 17 فيفري 1989[2]،فالعلاقات الجزائرية الليبية شهدت استقرارا نسبيا في فترة 1979-1984، لتعرف اضطرابات وعدم استقرار في الأوقات اللاحقة 1985- 1992، وتتأثر العلاقات بين الدولتان من جديد جراء اهتمامهما بالمشاكل الداخلية، بتدهور الوضع الأمني في الجزائر عقب الانفتاح السياسي والإصلاحات الاقتصادية والسياسية في التسعينات[3]، وكان موقف ليبيا أن أعادت فتح قضية الحدود الليبية الجزائرية الغير مرسمة فعليا، إضافة إلى تورّط عبد السلام الجلّود رئيس وزراء ليبيا في دعم الفصائل المسلحة، وكانت الجزائر تعيش أثنائها ظروف اقتصادية صعبة لم تجد من يساندها فيها.

في 1992 كانت ليبيا تعيش أزمة لوكاربي الذي فرض عليها حصارا[4]، جعلها تستاء من الموقف السلبي لدول المغرب العربي، وفي هذا الإطار غيرّ الرئيس الليبي من توجهاته إلى إفريقيا فقام بإنشاء تجمع دول الساحل والصحراء في فيفري 1998[5]، وهنا نجد أن ليبيا أصبح لها رؤى لا تتوافق مع التوجهات الوحدوية المغاربية للجزائر الراسخة في مبادئها الثابتة على تشجيع وحدة دول المغرب العربي.

---

[1]- محي الدين عميمور، ذكريات ليبية، **يومية الشعب**، 08 جوان 2014 .
www. ech- chaab. Com/ar/ item / 16845 html /أعمدة ومقالات

[2]- سعد توفيق البزاز، مرجع سابق، صص.310-309.

[3]- نفس المرجع، ص. 362.

[4]- هشام صاغور، مرجع سابق، ص. 261.

[5]- عبد القادر بن حمادي، "العلاقات الجزائرية المغاربية بين الأعذار، الوهمية والتحفظات المتجددة"، عمار جفال، مرجع سابق، ص. 91.

دخلت العلاقات الجزائرية الليبية طور التهدئة مرة أخرى نهاية التسعينات بمجيء الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، حيث تبنت الجزائر موقفا دبلوماسيا وبرغماتيا شديد الحذر مع سياسات ميزاجية القذافي تراوح بين مسايرته ودعمه في مواقف حينا، ورفض وتحذير و استهجان أحيانا أخرى، فظهرت العلاقات بين البلدين في مظهر تعاوني من خلال القيام بمناورات عسكرية مشتركة وتوقيع اتفاقيات وتفاهمات اقتصادية وأمنية[1].

بقيت خرجات الرئيس الليبي وميزاجيته الدبلوماسية المبهمة سائدة، ففي مذكرة تابعة لوزارة الشؤون الخارجية كشفت فعلة الرئيس الليبي معمر القذافي الذي هدف إلى دمج دول المغرب العربي في تجمع دول الساحل والصحراء (س، ص) والمجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (أكواس)، من خلال البرقية الواردة من سفارة الجزائر بطرابلس التي تحمل رقم 932، مستغلا في ذلك رئاسته للاتحاد المغاربي، وأكدت برقية أخرى تحمل رقم 1094 موقعة في 12 جوان 2007 إصرار الزعيم الليبي الراحل في مسعاه لتنفيذ دمج المجموعات الثلاث، سلوك الكيل بمكيالين ردت عليه الجزائر بأنها لن تخضع لضغوط تدفعها لتخلي عن دعم البوليساريو، لتؤكد الجزائر مرة أخرى أنها ثابتة في مبادئها الداعمة حق الصحراء الغربية في تقرير مصيرها[2].

بعد شعور القذافي بتصاعد الضغوط الدولية والداخلية وعزلته الإقليمية الناتجة عن سياساته المتضاربة كان لزاما عليه تهدئة الجبهتين الداخلية والخارجية، فأعلن في 13 جوان 2013 عن التوجه نحو الرأسمالية وخصخصة القطاع العام[3]، وبسبب التراكمات التي أفرزها النظام الليبي، وفي سياق الثورات في كل من تونس ومصر وسقوط النظامين، جاء الدور على الجماهيرية الليبية التي شهدت احتجاجات انتهت بإسقاط نظام القذافي بتدخل أجنبي. كان

---

[1]– لا يوجد اسم الكاتب، "العلاقات الليبية الجزائرية ما بعد 17 فبراير و أزمة الانقسام السياسي"، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية و الاستراتيجية، والدبلوماسية، 3مارس2018،تاريخ الاطلاع على الرابط (15 افريل2019 ،الساعة5:30)

https: //www.politics – dz . com / comunity / theards / alylaqat – albi – algerri– ma boyd– 17 febrair – u. 12573.

[2]– رابح زاوي، عمار جفال، مرجع سابق، ص. ص،126–127.

[3]– قوي بوحنية، عمار جفال، نفس المرجع، ص .ص،145–146.

المشهد متردّيا في ليبيا وعلى إثرها توترت العلاقات الجزائرية الليبية نظير التزام الجزائر الحياد وعدم التدخل معتبرة ما يحدث في ليبيا شأن داخلي في موقف رسمي للجزائر، وتطبيق قرارات مجلس الأمن، جاء ذلك في مراسلة رسمية بعثت بها الجزائر إلى الأمين العام للأمم المتحدة في 24 أوت 2011[1].

موقف الجزائر اتجاه الأزمة الليبية وتفسير السياسة الخارجية الجزائرية له دعائمه، فبالاطلاع على عقيدة الجزائر ومبادئها و أهدافها في أن المصلحة العليا للبلاد فوق كل اعتبار، نجد أنها لم تحد عن مبادئ ومصالح البلاد التي ترتكز على عقيدة أمنية تشمل تأمين الحدود والحفاظ على وحدة التراب الوطني، بانتهاج خيارات عسكرية دفاعية، مراعية مبدأ عدم المساس بسيادة أي دولة نابعة من مبادئها الدستورية. بقيت الجزائر تواجه أكثر من 3000كم من الحدود مع ليبيا مما يضعها في انكشاف أمني، ونذكر هنا الهجوم على القاعدة الغازية لعين أمناس بتيقنتورين في 16 جانفي 2013، جماعات مسلحة قادمة من ليبيا مما يفرض ضرورة أن تتدعم أكثر جاهزية الجزائر في تأمين حدودها[2].

بعد ترجيح كفة التصالح بين البلدين، حركت الجزائر دبلوماسيتها دعما لمسار التفاوض بين الفرقاء الليبيون كان أهمها الاتفاق السياسي الموقع في 17 ديسمبر 2017 بالصخيرات بالمغرب برعاية الأمم المتحدة، كما عرفت تبادل الزيارات بين البلدين[3]، فتحوّلت الحدود الجزائرية مع ليبيا إلى أكثر حدودها حساسية امنيا، وشهدت حشدا غير مسبوق لقوات الأمن الجيش الجزائري، لتقرر الجزائر سنة 2014 غلق معابرها مع ليبيا لتوصلها لمعلومات تفيد بحالة تهديد جدي تمس الأمن الجزائري[4].

---

[1]– عبد النور عنتر، "العلاقات الجزائرية الليبية بعد القذافي: الاستقرار أولا"، مركز الجزيرة للدراسات، 6 سبتمبر 2011، تاريخ الاطلاع على الرابط (3افريل 2019،الساعة 11:00)**studies.aljazeera.net.**

[2]– Jean François –daguzan, op. cit, p .42.

[3] – اسماعيل زيتوني،" الجزائر تحدد موقفها في الأزمة الليبية، وترفض قرار حفتر"، **الشروق**، 19 ديسمبر 2017، تاريخ الاطلاع على الرابط (2019/4/7 الساعة 6:30)**.http:// arabic– sputniknews–com,cdn.ampproject.org**

[4]– مراسل العربية، "الجزائر تغلق الحدود مع ليبيا وتسحب عمال سوناطراك"، 19 ماي 2014، تاريخ الاطلاع على الرابط (15 افريل 2019 الساعة 04:30)**.https:// www– alarabya – net .cdn .amproject .org**

تطلب الموقف الدفاعي للجزائر إمكانات مالية وبشرية كبيرة حيال أزمة ليبيا حاملا أخطار كبيرة على الامن الوطني من خلال عدم القدرة على التوقع لتداعيات الأزمة خاصة أنها رهن حسابات قوى إقليمية ودولية كثيرة، فكلّما زاد عمر الأزمة الليبية، كلّما أنتجت تهديدات يصعب إذلالها بفعل حركة السلاح وتقوية جماعة الجريمة المنظمة وعائدات الفدية وتجارة المخدرات.

لقد كانت المبادئ واجهة الموقف الجزائري دوليا، لكنها واقعيا لم تكن العامل الحاسم في هذا التموقع لأن عامل المصلحة قد أخذ نصيبه الكبير في ذلك، فاستقرار ليبيا هو من استقرار الجزائر، فلما تطور الجزائر علاقاتها مع ليبيا فهي مبنية على مبادئ وفي نفس الوقت مصالح، الهدف الأسمى هو تحقيق المصلحة الوطنية التي لا تتعارض مع المبادئ، والجزائر دعمت ليبيا بمنحها 600 مليون دولار وهي ليست خاسرة في ذلك، فمن مصلحتها أن تكوّن علاقة حسنة تخسر ولكن تكسب أمن أكثر، و بالتالي تحقيق مبدأ حسن الجوار، وفي نفس الوقت تأمين المبادئ التي لا تتعارض مع المصالح، فالسياسة الخارجية الجزائرية متوازنة هدفها خدمة المصلحة وفي نفس الوقت تستخدم المبادئ .

المطلب الثاني: العلاقات الجزائرية مع المغرب

تتناول الدراسة البحثية هنا تلك العلاقات بين الجزائر والمغرب حيث لعبت عديد العوامل لتوترها رغم ما تخللها من ود لم يدم طويلا، حيث لم تغب المبادئ والمصالح للسياسة الخارجية الجزائرية في توجيه علاقات الجزائر مع المغرب.

يقع المغرب الأقصى شمال غرب قارة إفريقيا، يحده شمالا البحر الأبيض المتوسط، وغربا المحيط الأطلسي وشرقا الجزائر وجنوبا موريتانيا، تتربع على مساحة تقدر بـ 446,550 كلم^2، تعداد سكانها لسنة 2016 حوالي 34,817 مليون نسمة[1]، ناتجها المحلي الإجمالي 104,8 مليار دولار[2]، نظامها ملكي دستوري، حيث جعلت الدساتير المغربية المؤسسة

---

[1] –Information générale ;op cit .

[2]– المغرب، **شبكة الجزيرة الإعلامية** ، 22–10– 2014 تاريخ الاطلاع على الرابط (16 افريل 2019 الساعة 08:30)**https://www. aljazeera– net .cdn.aproject. org /v/s**

[2]– هشام صاغور مرجع سابق، صص.231–232.

الملكية تحتل مركز مسيطر داخل النظام السياسي والإداري المغربي، حيث جعل الفصل 19 من دستور 13 سبتمبر 1996 الملك هو الرجل الأول في المغرب باعتباره من ذرية الرسول ﷺ يجله المغاربة باعتباره شريفا حاملا للبركة. بالحديث عن علاقات الجزائر بالمغرب، غالبا ما توصف بالمتوترة يشوبها الهدوء أحيانا.

تاريخيا تمتدّ العلاقات بين البلدين إلى أمد بعيد، وباندلاع الكفاح المسلّح الجزائري، قدّم المغرب دعما معنويا وماديا تمثل في الأسلحة والمؤن والمال، و بعد استقلاله في 02 مارس 1956،جاء مؤتمر طنجة سنة 1958 بالمغرب معبّرا عن الدعم اللامشروط للقضية الجزائرية، لتسوء بعدها العلاقات بين المغرب والجزائر جرّاء مطالبة المغرب إعادة رسم حدوده، ليعلن عن قرار إنشاء لجنة رسم الحدود، متفاوضا مع الحكومة الفرنسية، حيث اعتبرت الجزائر ذلك تراجعا عن ما جاء في مؤتمر طنجة، وأجّلت الأمر إلى ما بعد الإستقلال[1]، ليجيء دستور 1963 بعد استقلال الجزائر معبرا عن أنهالن تسلّم في شبر من أراضيها .

قام الملك الحسن الثاني في 13 مارس 1963 بزيارة الجزائر على رأس وفد وزاري هام وقع حينها الجانبان على اتفاقيات ثنائية سياسية، واقتصادية، وتمسكت الجزائر بالوحدة المغاربية، فاجتمعت الدول الثلاث الجزائر، تونس، والمغرب في 5 ماي 1963 بالرباط، وعلى الرغم من هذا التقارب فإن لقضية الحدود الأثر الأكبر في العلاقات الجزائرية المغربية لم يمنع وقوع توتر حاد وصل حد المواجهة فيما عرف بحرب الرمال حيث طالبت المغرب بأجزاء من الأراضي الجزائرية[2].

في يوم 15 أكتوبر 1963 توغّل الجيش المغربي في حاسي بيضاء الذي واجهه الجيش الجزائري بكل صمود، توقفت الاشتباكات في نوفمبر 1963 بموجب اتفاق باماكو الذي انعقد

[1]– بوبكر حفظ الله، مرجع سابق، ص .140.

[2]– فازية ويكن،عمار جفال، مرجع سابق، ص. 101.

بين 29 – 30 أكتوبر تحت مظلّة منظمة الوحدة الإفريقية، وضغوط جمال عبد الناصر ،وفيدال كاسترو[1].

بعد حركة جوان 1965 التصحيحية، ومجيء الرئيس هواري بومدين، الذي كان مدركا لضرورة تصفية الأجواء مع المغرب، حيث تميّزت تلك المرحلة بتجنّب الطرفان لهجة التصعيد، وتبادل البلدان الزيارات واللقاءات، نذكر منها: لقاء إفران في 27 ماي1969، كان اللقاء ناجحا اعترف بموجبه المغرب بحق ملكية الجزائر لمنجم غار جبيلات، ووافق الطرفان على إنشاء شركة مختلطة لاستثمار هذا المنجم.

انتهجت الجزائر سياسة برغماتية مع المغرب بعد قمتي إفران، وتلمسان سنة 1971 مبنية على التعايش، والاحترام المتبادل وبذلت جهودا كبيرة لإنقاذ مشروع وحدة المغرب العربي، فتم التوقيع على اتفاقية حسن الجوار بين المغرب، وموريتانيا، والجزائر في قمة نواذيبو1970، أوصت بالإسراع في تصفية الإستعمار عن الصحراء المحتلة من إسبانيا، إلا أنّ الملك الحسن الثاني ومختار ولد دادة الرئيس الموريتاني، وقّعا اتفاقا سريا في اكتوبر1974 يقسمان بموجبه الصحراء الغربية، الشمال للمغرب بثلثين والجنوب لموريتانيا بثلث واحد، واجتمعا في الرباط لترسيم الحدود بينهما، ووقعا بعدها على حلف الدفاع المشترك[2].

توتر الوضع بعد مسيرة الملك الخضراء لتحتل الإقليم الصحراوي في نوفمبر1975، مما أسفر عن اندلاع اشتباكات عنيفة ومواجهات عسكرية ثانية بين الجزائر والمغرب في منطقة أمغالا على مرحلتين مغالا1، ومغالا2، انتهت بتحرك دول أخرى خارجية لإخمادها[3].ولم يكن أمام بومدين بعدها سوى الخيار الدبلوماسي والتمسك بالشرعية الدولية، وأسفر ذلك عن قطع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين في 7 مارس 1976[4]، فالجزائر، وطبقا لمبدأ احترام الحدود

---

[1]– الشاذلي بن جديد، مرجع سابق، ص ص.249– 250.

[2]– نفس المرجع، ص.259.

[3]– رابح زاوي، عمار جفال، مرجع سابق، ص. 126.

[4]– الشاذلي بن جديد، مرجع سابق، ص. 259.

الموروثة عن الإستعمار الذي تبنته منظمة الوحدة الإفريقية، ترى من واجبها مساندة البوليساريو، لتمكين الصحراء الغربية تقرير مصيرها[1].

عرفت العلاقات الدبلوماسية بين البلدين انفراجا،وفي3ماي 1988 فتحت الحدود[2]، وفي جوان1988 تم الاتفاق على تأسيس اتحاد المغرب العربي، وبموجبه تم استعادة العلاقات رسميا بنشأة اتحاد المغرب العربي في 17 فيفري 1989[3]، إلا أنّ الخلافات بين البلدين عادت من جديد و ازدادت حدتها بعدما اتهمت المغرب الجزائر بأنها وراء تفجير فندق مراكش في أوت 1994، دفعها إلى فرض تأشيرة على الرعايا الجزائريين، وردّت الجزائر بالمثل بغلق حدودها البرية مع المغرب رسميا إلى يومنا هذا، ومنذ ذلك الحين عرفت العلاقات بين البلدين مستويات متفاوتة من عدم الاستقرار والتوتر[4]، امتدت إلى عدم الثقة بين البلدين الأمر الذي أدى إلى سباق التسلح.

أكد معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام بأن حجم واردات الجزائر والمغرب من الأسلحة تضاعف في السنوات الأربعة الماضية وصنف المعهد الجزائر كسادس دولة مستوردة للأسلحة في الفترة الممتدة من 2008 إلى 2012، فيما احتلّ المغرب المرتبة الثانية عشر عالميا[5]، ورغم توتّر الأجواء السياسية لم تغب المصالح الاقتصادية البينية بين البلدين حيث تعتبر الجزائر ثاني متعامل تجاري مع المغرب في المنطقة بعد تونس بنسبة 26,7٪ من مجموع معاملاتها التجارية المغاربية، وبالنسبة للجزائر، تحتل المغرب المركز الثاني في مبادلاتها التجارية بنسبة 52,6٪، فالمغرب يعد ضمن قائمة شركاء الجزائر التجاريين الخمسة عشر في المرتبة 14 بـ 521 مليون دولار، وهي نسبة منخفضة مقارنة بمجموع مبادلاتها التجارية في المجال الطاقوي[6].

---

[1]– عبد الله بالحبيب، مرجع سابق، ص. 93.

[2]– ميلود ولد الصديق، مرجع السابق، ص. 109.

[3]– الزهرة تيغزة، عمار جفال، مرجع سابق، ص. 50.

[4]– فازية ويكن، عمار جفال، نفس المرجع، ص. 102.

[5]– أسيا لعمراني، عمار جفال، نفس المرجع ، ص. 76.

[6]– فازية ويكن، عمار جفال، نفس المرجع، ص. 105.

ترتبط الجزائر والمغرب باتفاق تمرير الغاز الجزائري إلى إسبانيا مرورا بالمغرب الذي تم إنجازه سنة1997، يصل طوله 2136، تحصل الرباط على 10٪ من عائدات الغاز الجزائري، وأيضا تلك المفاوضات التي تجسّدت في بداية سنوات التسعينات باتفاق لإنشاء أنبوب غازي سمي PedroDuran Farrell، حيث أصرّ المغرب على الحصول على عائدات بـ7٪ من الغاز السائل الجزائري، كما التزم المغرب بشراء 1 مليار متر مكعب من الغاز الجزائري في السنة من وراء العائدات، لكنه انسحب بعدها مباشرة قبل توقيع الاتفاقيات[1]، مفاوضات أبرزت ذلك الجو المتوتر المفعم بعدم ثقة ونقص بعد النظر لدى المغرب. رغم التباين وعدم الاستقرار في العلاقات بين البلدين لكن المصالح المشتركة بقيت مستمرة و إن تباينت بين الضعف، و القوة في مراحل معينة.

سياسيا، تعتبر قضية الصحراء الغربية أهمّ قضية تثير الخلافات البينية في علاقات الجزائر والمغرب، فالمغرب اعتمادا على مبررات تاريخية ودينية، يعتبر الصحراء الغربية جزء لا يتجزأ من المملكة المغربية، وما جبهة البوليساريو إلا منظمة منشقة متمردة[2].

يصرّ المغرب على مقترح الحكم الذاتي في إطار السيادة المغربية، في حين أن الجزائر تدعّم حق الشعب الصحراوي في تقرير المصير من خلال المفاوضات على مستوى الأمم المتحدة[3]، فما يحرك المغرب دافع ذو طبيعة اقتصادية بحتة لنهب خيراتها الطبيعية، في حين تتخذ الجزائر طابعا مبدئيا و جيوسياسيا[4]، فهدف الجزائر هو إيجاد حل سياسي للنزاع في الصحراء الغربية وليس لها علاقة مباشرة بالنزاع الذي يدور بين المغرب والبوليساريو، ورعته الجزائر لعدالة القضية[5].

هذا الخلاف بين المغرب والجزائر، انجرّ عنه خلافات بينية أخرى كتبعات له، ومنه نعود إلى الموقف الغامض للمغرب من أزمة الجزائر في تسعينات العشرية السوداء، بتزايد الشك

---

[1]- Oliver Deau ; op .cit, p. 2.

[2]- عبد الله بالحبيب، مرجع سابق، ص. 92.

[3]- فازية ويكن، عمار جفال، مرجع سابق، ص.106.

[4]- عمار جفال، مرجع سابق، ص. 121.

[5]- سعد توفيق البزاز، مرجع سابق، ص.302.

لدى صناع القرار في الجزائر بأنّ المغرب تسمح لمسلحين باستخدام أراضيها، بل تقدّم الدعم لهم[1]، إلا أنّ الاعتداء المغربي على سفارة الجزائر بالرباط في نوفمبر 2013 أدخل العلاقات بين البلدين في حالة احتقان[2].

تعيق المشكلات الناتجة عن غلق الحدود تحسين العلاقات بين البلدين، و كان لها تداعيات تهدّد و تخترق الأمن القومي الجزائري كالتهريب عبر الحدود، أدّى إلى خلق اقتصاد موازي خارج الحسابات الرسمية[3]. كما أنّ المنافسة الدبلوماسية الاستراتيجية والسباق على القيادة الإقليمية يعيق أي ديناميكية تجمع بين البلدين، العامل الخارجي لعب دوره في عدم ترك المجال لصيغة الصلح وإبقاء الأوضاع على حالها بين البلدين، نظرا للأهمية الجيواستراتيجية للجزائر والمغرب في منطقة المتوسط[4].

في مجال التكتلات نشير إلى أنّ المغرب كان من أوائل الموقّعين على اتفاقيات الشراكة مع الإتحاد الأوروبي يوم 26 فبراير 1996 لإنشاء منطقة حرة بها لمدة 12 سنة لتحقيق التنمية في المغرب، في حين بدأت الجزائر في 1996 لتتوقف نتيجة الأوضاع الأمنية، وتستأنف سنة 2000، دخلت حيز التنفيذ سنة 2005[5]. تباينت مواقف البلدين حول أحداث الربيع العربي في تونس و ليبيا، فالجزائر أيّدت الحل السلمي، وانتقدت التدخل الأجنبي في ليبيا في حين أيّدته المغرب[6].

وربما من آليات فك هذه الخلافات والتوتر في العلاقات بين البلدين الشقيقين، من خلال تشابك التعاون الاقتصادي بين البلدين لخلق روابط الثقة، قاعدتها المصالح المشتركة، وتوقيف حملة التشويه ضد الجزائر من طرف المغرب، والتعاون الصادق و الفعّال لمواجهة

---

[1]– فازية ويكن، عمار جفال، مرجع سابق ، ص. 106.

[2]– رابح زاوي، عمار جفال،نفس المرجع، ص.117.

[3]– فازية ويكن، عمار جفال،نفس المرجع، صص. 108 – 109.

[4]–Lina Kennouche, op.cit. , p .5.

[5]– فازية ويكن،عمار جفال، مرجع سابق، ص. 112.

[6]– رابح زاوي، عمار جفال، نفس المرجع، ص. 122.

التهديدات، فالبلدان محكومان بالعيش جنبا الى جنب، "كل شيء قابل للتغير بين الدول سوى الجغرافيا" على حد وصف الزعيم الالماني اوتون فان بسمارك[1].

المطلب الثالث: واقع العلاقات الجزائرية مع موريتانيا والصحراء الغربية "القضية و المبدأ"

ستبين الدراسة البحثية هنا طبيعة العلاقات الثنائية الجزائرية الموريتانية، وطبيعة العلاقات الثنائية الجزائرية مع الصحراء الغربية التي تبنت قضيتها، فالجزائر ومنذ استقلالها، رسمت معالم سياستها الخارجية بأسس لمبادئ ثابتة ولم تهمل في ذلك مصالحها.

الـفرع الأول: واقع العلاقات الجـزائـريـة الموريـتانـية

تعرف العلاقات بين الجزائر وموريتانيا تذبذبا مستمرا تراوح بين هدوء الصداقة أحيانا، والتباين في التوجه أحيانا أخرى. جغرافيا، تقع الجمهورية الإسلامية الموريتانية غرب إفريقيا تطلّ على المحيط الأطلسي، يحدها شمالا المغرب، والجزائر، و شرقا مالي، وجنوبا مالي والسينغال، وغربا المحيط الأطلسي، تتربع على مساحة تقد بـ 1,030,700 كلم^2 [2]، تعدادها السكاني حسب تقديرات 2016 حوالي 4,66 مليون نسمة[3]، نظامها جمهوري، حيث يلتمس النظام السياسي في موريتانيا سيطرة المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية في البلاد.

في 28 نوفمبر 1960 حصلت موريتانيا على استقلالها من فرنسا، يقابلها أطماع في الخارج، كما كانت أكثر الدول الشقيقة هشاشة، وكانت الجزائر من أكثر الدول المساعدة لموريتانيا في الستينات والسبعينات وحملت على عاتقها عبئ النهوض بالاقتصاد الموريتاني، وشاهد على التضامن بين الشعبين الجزائري و الموريتاني تلك الهبة التي قدّمها الرئيس هواري بومدين لموريتانيا قدرت بـ 250 مليون فرنك، وكان مستشفى آلاك أهمّ إنجازات تلك الهبة.

---

[1] – Oliver Deau, op. cit, p. 6.

[2]– موريتانيا، الموسوعة ،12 نوفمبر 2014 تاريخ الاطلاع على الرابط (19 افريل 2019 الساعة 08:10).
https://www- aljazeera- net .cdn.ampproject. org:.

[3] –Information générale , op. cit.

باعتراف من أوّل رئيس للجمهورية الموريتانية المستقلة مختار ولد دادة رحمه الله في مذكرات له دوّنها سنة 2013، يروي أن الرئيس هواري بومدين قام بجهود كبيرة لانتساب موريتانيا إلى الجامعة العربية في قمة رؤساء الدول العربية بالجزائر سنة، وأنّ أكبر مساعدة قدمتها الجزائر لموريتانيا هي صك العملة الوطنية "الأوقية" التي لولاها لما كان إنشاء البنك الموريتاني وإنشاء العملة الوطنية، فالعلاقة بين البلدين كانت أخوية تتميز بالحماس الكبير للتعاون[1].

هذا التوافق الموريتاني الجزائري آنذاك أساسه ثبات الجزائر على مبادئ حسن الجوار مع الشقيقة موريتانيا، إلا أن المصالح لم تغب أيضا، إدراكا من الجزائر وموريتانيا إلى أنّ المغرب له أطماع اتجاههما، وبضمّه الصحراء الغربية الغنيّة بإمكانات اقتصادية يمنحه قوة دافعة لتجديد أطماعه التوسعية، وبالنسبة لموريتانيا سارعت للمطالبة بالصحراء الغربية للدفاع عن كيانها المهّدد أصلا من المغرب الذي لم يعترف بها كدولة، إلا مطلع السبعينات مستندة في ذلك على حقوقها التاريخية، فمنذ القرن الحادي عشر كانت موريتانيا والصحراء الغربية إقليما واحد يعرف بـ: شنقيط، وهو اكبر المراكز الدينية في المغرب الكبير[2]،، وانحاز الرئيس الموريتاني إلى المغرب وقام بتوقيع اتفاقا سريا معه في أكتوبر 1974، يكون الجنوب الصحراوي لموريتانيا والشمال فيعود للمغرب.

اعتبر الرئيس بومدين الاتفاق طعنة في الظهر، خاصة أن الجزائر و المغرب وموريتانيا تجمعهم اتفاقية نواذيبو، التي تنص على التنسيق بين القادة الثلاث للإسراع بتصفية الإستعمار في المنطقة وفقا لقرارات الأمم المتحدة[3]، نجم عن اتفاقية مدريد الثلاثية، والمسيرة الخضراء المغربية، وضعية جديدة أصبح فيها المغرب وموريتانيا في مواجهة البوليساريو الصحراوية، ودخلت في حرب إلى جانب المغرب لم تتوقف، إلا بعد انقلاب الضباط الموريتانيون على مختار ولد دادة الذين أطاحوا به، تحملهم الرغبة في إعادة التوحيد داخل

---

[1]– عثمان لحياني، "تفاصيل الود و أسرار الخلافات بين موريتانيا و الجزائر"، نواقشط، الخبر، 29 أفريل 2016. تاريخ الاطلاع على الرابط (19 افريل 2019 الساعة 06:30)

https://www-elkabar .com /press/ article/ 104831.

[2]– ميلود بن غربي، مرجع سابق، ص. 28.

[3]– هشام صاغور، مرجع سابق، ص .276.

الوطن[1] والخروج من ورطة الحرب. توقف القتال و تبعه اتفاق سلام مع البوليساريو وقع بالجزائر العاصمة في 4-5 أوت1979[2].

اتفقت الجزائر وموريتانيا في15 أوت 1979على إعادة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين[3]، لتدخل بعدها موريتانيا دوامة الانقلابات أطالت أمد الفترة الانتقالية. تميّزت العلاقات بين الجزائر وموريتانيا خلال فترة الثمانينات من القرن الماضي في مجملها، أنها كانت اقتصادية تعكس المصالح المشتركة بين البلدين، حيث شهدت تطورا ملحوظا نذكر منها في 10 تشرين الأول 1981 وقع الجانبان اتفاقية بين المعهد الجزائري للنفط و بين مؤسسة تكرير النفط الموريتانية (سومير)، تنص على تأهيل وتدريب فنيين من موريتانيا لتشغيل مصفاة نواذيبو الموريتانية بطاقة سنوية قدرها مليون طن[4]، اتجاهات موريتانيا الوحدوية مع المغرب العربي اتضحت أكثر بانضمامها في ديسمبر 1983 إلى تونس والجزائر، حيث وقعت اتفاقية الأخوة والوفاق[5] .

في المجال العسكري، تضطلع الجزائر منذ سنوات، بمسؤولية تدريب قوات النخبة الموريتانية فلها الدور الكبير في تقوية مؤسساتها العسكرية ماديا ومعنويا، ونذكر هنا أن العلاقات الموريتانية الجزائرية عرفت تذبذبا في منحاها نحو التحسين أو الخلاف والتوتر لتمس الجانب الأمني.

ففي 6 جوان 2012 بقيام الجزائر بمضاعفة العمليات لإبعاد الجماعات المسلحة خارج الحدود في الجنوب، انجرّ عنه اختطاف رهائن موريتانيين، فأرجعت نواقشط مسؤولية ارتفاع اللاأمن لعدم تحكّم وعدم قدرة النظام الجزائري القضاء على الجهاديين على أرضها[6]، توتر مسّ الحدود أيضا بين البلدين، حيث أعلنت السلطات الجزائرية أن حدودها البرية مع

---

[1]- هشام صاغور، مرجع سابق، ص. 274.

[2]- ميلود بن غربي، مرجع سابق، ص. 83- 84.

[3]- سعد توفيق البزاز، مرجع سابق، ص .316.

[4]- نفس المرجع، ص. 213.

[5]- نفس المرجع، ص. 317.

[6]- كنزة مغيش حامة ،عمار جفال، مرجع سابق،ص .169.

موريتانيا مناطق عسكرية مغلقة في 2012 بداعي الوقاية من الإرهاب، زاد من حدة التوتر موقف الجزائر الرافض للانقلاب العسكري الذي جاء بالرئيس الموريتاني محمد ولد عبد العزيز إلى الحكم في أوت2008 لتعترف به لا حقا.

توالت الأزمات بين البلدين حيث جمّدت الجزائر التعاون العسكري مع موريتانيا في 2008، لإقامة نواقشط حلف أمني في منطقة الساحل الإفريقي مع جوارها الإفريقي، اعتبرته الجزائر محاولة لخلق التوازنات في المنطقة، وإخراجها من الأحداث[1]، في 2016 عادت العلاقات إلى التحسين من خلال اجتماع اللجنة المشتركة الموريتانية في ديسمبر تتعلق بزيادة فرص تعلم الطلبة و الكوادر العسكرية في أكاديميات الجزائر[2]، لتتوتر العلاقات سنة 2017 بغلق موريتانيا لحدودها الشمالية مع الجزائر مرجعتيها اتساع رقعة المهربين[3]. في شهر أوت 2018، قرّرت الجزائر فتح أول معبر حدودي بين الجارتين في توجه برغماتي جديد للجزائر كمتنفس لها أمام الحدود المغلقة مع المغرب منذ 1994، والحدود المغلقة مع ليبيا مند 2014 لأسباب أمنية، ومدّت جسور التعاون الثنائي، فالجزائر تعتمد سياسة ترقية الصادرات خارج المحروقات، وموريتانيا تعتبر خط عبور بري لتسويق منتجاتها وتنويع اقتصادها إلى العمق الإفريقي.

مراعاة لمصالح البلاد كانت موريتانيا هي بواباتها لتجسيد تلك المصالح، بفتح المعبر الحدودي معها، الذي لا يربط البلدين فحسب، وإنما يمتد بالجزائر إلى دول العالم من خلال

---

[1]– عائد عميرة، "مقالات: الجزائر تطرق أبواب موريتانيا بعد فتور طويل وهذه الأسباب"، نون بوست، 23 اكتوبر 2018، تاريخ الاطلاع على الرابط (19 أفريل 2019 الساعة 14:30).
https://www.noonpost.com/content/. 25280

[2]– سيد محمد ولد خليفة، "العلاقات الجزائرية الموريتانية، تاريخ حافل بالعطاء"، نواقشط ،30 مارس 2014، تاريخ الاطلاع على الرابط(19 أفريل 2019 الساعة 14:50).
https : www. Afrigatenews .net article / 6826

[3]– أحمد عزيز، "العلاقات الجزائرية الموريتانية ..ماذا وراء التذبذب المستمر؟"، الأناضول: صحيفة رأي اليوم، 21 جويلية 2017، تاريخ الاطلاع على الرابط (07 أفريل 2019 الساعة 14:30)..https:// raiallyoum.com/index.plp

المحيط الأطلسي[1]، وقد تم تنظيم أكبر معرض لمنتجات الجزائرية بالخارج احتضنته نواقشط بمشاركة 16 شركة جزائرية سنة 2018[2].

من المهم أن نذكر هنا أن الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، وعلى درب جميع الرؤساء المتعاقبين في الجزائر للنهوض بالاقتصاد الموريتاني منذ استقلال هذا البلد الشقيق، قرّر في نهاية عهدته الثالثة، إعفائها من جميع ديونها في سابقة هي الأولى من نوعها[3]، كما أنّ الجزائر بحنكة دبلوماسية برغماتية تريد تحقيق مكاسب سياسية في ملف الصحراء الغربية من وراء ذلك التقارب، ويلقي بثقله في مفاوضات جنيف1 ديسمبر 2018، ومفاوضات جنيف جانفي2سنة 2019، خاصة بتوتر العلاقات الموريتانية المغربية، فالجزائر تريد تعويم النزاع وتهريبه نحو موريتانيا بدفعها لأعداد كبيرة من صحراويي المخيمات نحو شمال موريتانيا، مما قد يفجر الوضع[4].

تتفاءل الجزائر ونحن معها بإيمان النخبة الموريتانية القادمة بتوجهات الجزائر الإقليمية والدولية لأنها مكونة علميا وعسكريا على أراضيها. تبقى العلاقات الأخوية الجزائرية الموريتانية مفتوحة على الأحداث المستجدة في الساحة السياسية في المنطقة المغاربية ولا يختلف هنا المبدأ والمصلحة لأنهما يخدمان الأهداف العليا للجزائر أمنيا وسياسيا اقتصاديا، والتي تتطلب وحدة، و تماسك لمواجهة التحديات المحدقة بها، وأي تدهور في العلاقات لا يخدم أبدا مصلحة البلدين .

---

[1]– عائد عميرة، مرجع سابق.

[2]– الإذاعة الجزائرية، "وزير خارجية موريتانيا : علاقاتنا مع الجزائر تاريخية، ونرغب في تطويرها"،22 اكتوبر 2018 تاريخ الاطلاع على الرابط (20 أفريل 2019 الساعة 01:30).

https : www.radioalgerie.dz

[3]– سيد محمد ولد خليفة، مرجع السابق.

[4]– عائد عميرة، مرجع سابق .

الـــفرع الـــثانـــي: عـــلاقـــات الجـــزائـــر والصحـــراء الغربـــية "القضية والمبدأ"

تعتبر العلاقات بين الجزائر و الصحراء الغربية علاقة أخوية ودية، وترتبط الصحراء الغربية ارتباطا وثيقا بالجزائر، على اعتبارها السند القاعدي لقضيتها، فالجزائر تعتبر دعم الصحراء الغربية من مبادئها الثابتة، وهي موضع الخلاف والتوتر بين المغرب والجزائر[1].

جغرافيا تقع الصحراء الغربية شمال أفريقيا يحدها شمالا المغرب، بينما تحدها الجزائر من جهة الشرق وموريتانيا جنوبا والمحيط الأطلسي غربا، تبلغ مساحتها حوالي 266،000 كلم^2، عدد سكانها يتجاوز 500 ألف مليون نسمة[2].

تتمتع الصحراء الغربية بأهمية اقتصاديا وسياسية و حيوية بفعل موقعها الجيواستراتيجي يسخر الإقليم الصحراوي بثروات طبيعية ذات أهمية اقتصاديه كبيرة وهو ما يفسر الأطماع والحملات الاستعمارية المتتالية للسيطرة عليها فمحرك المغرب هو دافع ذو طبيعة اقتصادية. تم احتلال الصحراء الغربية من خلال اسبانيا حتى أواخر القرن العشرين، وهي اليوم ضمن قائمة الأمم المتحدة للأقاليم غير محكومة ذاتيا[3]، بعد أن تخلّت إسبانيا عن الرقابة الإدارية للإقليم بموجب اتفاقية مدريد في 14 نوفمبر 1975 لإدارة مشتركة بين المغرب وموريتانيا[4].

إيمانا من الجزائر بحق الشعوب في تقرير مصيرها وأن قضية الصحراء الغربية هي قضية تصفية استعمار من خلال مبادئها الثابت المناهضة لكل أشكال الإستعمار[5]، لم يكن أمام الجزائر أمام المسيرة الخضراء المغربية واحتلالها للصحراء الغربية شهر نوفمبر1975، سوى الدخول في حرب عنيفة مع المغرب بمنطقة مغالا، وكانت على مرحلتين: مغالا1، ومغالا2، ولم يكن فيها لا غالب ولا مغلوب، ولم يتوقف القتال إلا بوساطة مصرية ودول أخرى[6]، لتحرّك الجزائر دبلوماسيتها نحو الأمم المتحدة، مطالبة بتطبيق الشرعية الأممية ومبادئ

---

[1]– رابح زاوي، عمار جفال، مرجع سابق، ص. 121.

[2]– ميلود غربي، مرجع السابق، ص ص.54-55.

[3]– الصحراء الغربية، الجزيرة، 04 ماي 2016، تاريخ الاطلاع على الرابط (17 افريل 2019 الساعة 06:00).
https : www. aljazeera .net

[4]– ميلود بن غربي، مرجع سابق، ص. 83.

[5]– رابح زاوي، عمار جفال، مرجع سابق، ص. 126.

[6]– الشاذلي بن جديد، مرجع سابق، ص. 259.

القانون الدولي في القضية الصحراوية وحق شعبها في الاستقلال من خلال إجراء استفتاء تقرير المصير في ظروف غير قابلة للتشكيك[1].

لقد وقفت الجزائر بكل ثقلها إلى جانب جبهة البوليساريو الصحراوية وهو الجيش الشعبي الصحراوي وقّدمت لها الدعم المادّي والعسكري، مما دفعها لتعزيز قواتها العسكرية واستيراد الأسلحة الثقيلة من الخارج سنة 1976، وفي 27 فيفري 1976 أعلنت جبهة البوليساريو قيام الجمهورية الغربية الصحراوية الديموقراطية التي تشكلت حكومتها في تندوف في الجزائر، اعترفت بها حوالي 80 دولة في العالم[2].

انسحبت موريتانيا من الأراضي الصحراوية إثر انقلاب عسكري على الرئيس مختار ولد دادة في 15 جويلية 1978، جرّاء توريط البلاد في الحرب، وبمجرّد الإطاحة به وتولّي الرئيس مصطفى ولد مالك أمور البلاد، أوقفت موريتانيا عملياتها الحربية في الصحراء الغربية، و وقّعت اتفاق سلام مع البوليساريو في الجزائر عام 1979، استولت المغرب على الأراضي الجنوبية التي كانت تحت السيطرة الموريتانية، لتتوالى اللقاءات بين الأطراف المتنازعة كان أولّها عام 1978 بباماكو.

أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة في 5 أوت1979 قرارها رقم 3437، أدانت فيه الاحتلال المغربي للصحراء الغربية، مؤكدة أن لشعب الصحراء الغربية حق لا يقبل المساومة في الإستقلال ودعا المغرب إلى وضع حدّ لاحتلاله الإقليم الصحراوي، والاعتراف بجبهة البوليساريو كممثل عن شعب الصحراء الغربية.

خصت منظمة الأمم المتحدة مسألة الصحراء الغربية العديد من قراراتها مند الستينات دون أن يغيّر ذلك من وضعها شيئا على صعيد إنهاء المشكلة[3]، ومنها في 29أفريل1991 أصدر مجلس الأمن الدولي القرار الدولي 690 القاضي بإيفاد بعثة المينورسوMINURSO إلى الصحراء الغربية، ووضع بموجبه خطة تنفيذ استفتاء تقرير المصير يتمّ العمل بها على

[1]– عبد الله بالحبيب، مرجع سابق، ص.93.

[2]– نفس المرجع، ص.74.

[3]– نفس المرجع، ص ص.83-81.

مراحل بعدما ارتضى طرفا النزاع وقف إطلاق النار. بتاريخ 6 سبتمبر 1991، تمّ الاعتراف بحق تقرير المصير للشعب الصحراوي في أشكال متنوعة في إطار هيئات مختلفة خاصة في إطار الإتحاد الإفريقي، وهيئة الأمم المتحدة[1].

تصرّ الرباط على أحقيتها في إقليم الصحراء، وتقترح كحلّ مخطط ينص على حكم ذاتي موسّع تحت السيادة المغربية، رفضته جبهة البوليساريو، مؤكدة على تنظيم استفتاء لتقرير مصير الإقليم، طرح تدعّمه الجزائر، و جبهة البوليساريو تتمركز بمخيمات تندوف بالجنوب الغربي الجزائري[2]، لتتحرك الجزائر دبلوماسيا اتجاه روسيا لتؤثّر عليها، أثمر بعدم اعتماد المقترح الأمريكي القاضي باعتماد خيار الحكم الذاتي الموسّع، مع تعديل اتفاق الإطار في اجتماعات مجلس الأمن[3].

لقد ساندت الجزائر القضية الصحراوية انطلاقا من مبادئها الثابتة، وليس لها أطماع في الصحراء الغربية كما يروّج ذلك المغرب، فكما ساندت كل القضايا العادلة كالقضية الفلسطينية، كذلك هي الصحراء الغربية، والتي لابد أن تسوّى حسب مخطط التسوية الأممي الذي صادقت عليه كل دول الأعضاء وهي تؤيّد اتفاق هيوستن الساعي للتسوية النهائية للمسألة الصحراوية[4]، بمجيء المبعوث الاممي هارستكولور في 16أوت 2017، دعا المغرب، والجزائر، والبوليساريو، وموريتانيا بعد جولته الثانية في المنطقة إلى محادثات 5-6 ديسمبر 2018 بجنيف لتعزيز حركية الاتفاق بين المتنازعين[5].

---

[1]- عبد الله بالحبيب، مرجع سابق، ص.116.

[2]- لا يوجد اسم الكاتب، "العلاقات المغربية الجزائرية، الحرب الكلامية لا تنفي أواصر الود"، الرباط : الخليج أونلاين ،28 جانفي 2018 ،تاريخ الاطلاع على الرابط (19 أفريل 2019 الساعة 23:30).

https : www. akhaleejonline .net

[3]- ميلود غربي، مرجع سابق، ص. 148.

[4]- محمد خليفي، مرجع سابق .

[5]- الإذاعة الجزائرية ،" مجلس الأمن يعقد اجتماعا حول الصحراء الغربية"، 10 أفريل 2019، تاريخ الاطلاع على الرابط (15 أفريل 2019 ،الساعة 20:30)

https : www. radioalgerie . dz / news/ar/article/ 2019-04-10/166727 ;html.

أقرّ مجلس الأمن مشروع قرار حث المغرب والبوليساريو للانخراط في مفاوضات لإيجاد حل سياسي ودائم لنزاع الصحراء الغربية مع تجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة المينورسو لمدة 6أشهر، ودعوته لتنظيم جولة خامسة للمفاوضات دون شروط مسبقة وبحسن نية[1]. نشير هنا لذلك التوتر بين المغرب والصحراء الغربية بمنطقة الكركرات التي كانت مسرحا له جرّاء الخرق المغربي لاتفاق وقف إطلاق النار بعد أن حاول في 14 أوت 2016 تعبيد طريق صحراوي تجاري يربطه مع موريتانيا[1].

تعتبر الجزائر سندا قويا للصحراء الغربية في قضيتها حيث ترى أنه من واجبها مساندة جبهة البوليساريو لإقامة دولة مستقلة في الصحراء الغربية، احتراما منها لقواعد القانون الدولي ومبادئ الشرعية الدولية التي يجب أن تحكم المجتمع الدولي، ويبقى السبيل في التحاور والتشارك، والإرادة السياسية والنوايا الصادقة، وتحكيم مبدأ العدل، والعقل، وتفعيل الوحدة المغاربية من خلال إتحاد المغرب العربي، فقد يكون الحل قريبا.

الشكل (02): شكل يبين المبادئ والمصالح للسياسة الخارجية الجزائرية بعد الثورة التونسية والليبية (الربيع العربي)

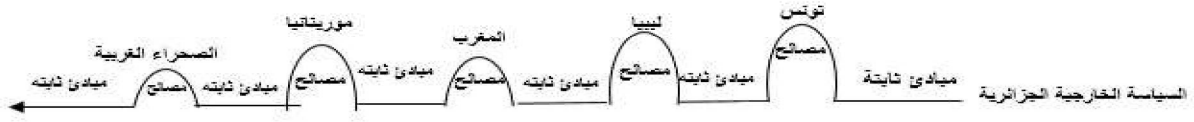

مصدر: من إعداد الطالبة

[1]-محمد بلعاليا، "توتر جديد ف الكركرات بين الصحراء الغربية و المغرب"، TAS عربي،06 جانفي 2018، تاريخ الاطلاع على الرابط (23 أفريل 2019 ،الساعة 21:30).

https://www.TSA-algerie.com

خلاصة الفصل الثاني:

لقد مرّت السياسة الخارجية الجزائرية بمراحل مختلفة في تاريخها الدبلوماسي ساهمت في التحّول في مقاربتها وخرجت من مثالتيها نحو تغليب النظرة البرغماتية، المصلحية في شراكة رابح – رابح، فأصبحت حريصة على ذلك في علاقاتها الدولية وإسقاطاتها على دول المغرب العربي، مردّه إلى تأثرها بعوامل داخلية وأخرى خارجية حدّدت علاقاتها مع الدول المغاربية.

أبانت الجزائر ذلك الرابط المتين وعمق الأخوّة فكانت ثابتة في علاقاتها مع الدول المغاربية، وإلى جانب هذه المبادئ يقابلها بالتوازي مصالح لم تختلف مع مبادئها، رغم تغّير المصالح لأنّ المبادئ مسطّرة والمصلحة تفرض مواكبة الحدث، فرغم الاختلاف في بعض المواقف عملت المصالح على تهدئتها من خلال التعاون باتفاقيات المشتركة.

استطاعت الجزائر، ومن خلال سياستها الخارجية، الحفاظ على علاقات مستمرّة في التحسين مع تونس، فبنظرة برغماتية أدركت بأنّ انهيار النظام التونسي بفعل ثورة الياسمين، والانفلات الأمني في ليبيا، ستكون الجزائر معرّضة لأخطار كبرى، فتجاوز البلدان كل سبب للتوتّر في العلاقات، لأنّ مصلحتهما المشتركة، تتطّلب التعاون والتنسيق لمواجهة تلك التهديدات الأمنية، حفاظا على أمنها القومي، ورغم ما قد تخفيه المستجدات في المنطقة، فلن تتطور العلاقات أبدا بين البلدين حد التصعيد، رغم ما قد يشوبها من تباين في الرؤى والمواقف.

اعتمدت الجزائر مقاربة رفض التدخل الأجنبي وتعزيز التحاور بين المتنازعين بدعم المسعى الأممي في بحث حلّ سلمي للأزمة الليبية ما بعد القذافي، إدراكا من الجزائر أنه كلّما زادت الأزمة الليبية، كلّما أنتجت تهديدات يصعب إذلالها في المنطقة، فدور الجزائر محوريا هنا، ومعوّل عليها كوسيط، لان استقرار ليبيا من استقرار الجزائر، فالسياسة الخارجية الجزائرية متوازنة هدفها خدمة المصلحة وفي نفس الوقت تخدم المبادئ.

لقد اعتمدت الجزائر موقفا دفاعيا في علاقاتها مع الدول المغاربية، فنجدها مدافعة عن سياستها وأراضيها أمام المناورات الدبلوماسية المغربية الهجومية، ممّا أدّى إلى توتّر مستمر بين البلدين، كان ضريبة لمبدئها الثابت في دعمها للقضية الصحراوية، موقف دفاعي

انتهجته الجزائر مع ليبيا في تقلبّات مزاجية الرئيس الراحل العقيد معمر القذافي، وأيضا اتهام المجلس الانتقالي الليبي الجزائر دعمها لنظام القذافي لآخر لحظة.

علاقات الجزائر وموريتانيا يميّزها إعادة فتح معبر حدودي في 20 أوت 2018 في توجّه برغماتي جديد للجزائر، التي تعتمد سياسة ترقية الصادرات خارج المحروقات، فموريتانيا ليس هدفا لأنّها جسر يمدّها إلى العمق الإفريقي، وعملت على تحقيق تلك المصلحة من خلال التعاون، وأدركت الجزائر أيضا، بحنكة دبلوماسية، بأن حضور موريتانيا يشكّل دعما للسلطة الجزائرية والقضية الصحراوية في مفاوضات جنيف1، وجنيف2، فالمغرب والبوليساريو حضرا كطرفي نزاع، أما الجزائر وموريتانيا، حضرا في الاجتماعين على طاولة المفاوضات كدولتين مجاورتين، لذلك فحلّ قضية الصحراء الغربية له علاقة مباشرة مع تظافر جهود الجزائر وموريتانيا.

كلّما تعارضت المصالح مع المبادئ، تؤجّل الجزائر العمل بالمبادئ على أن لا تغيّر شيئا فيها، لتحتل المصلحة العليا للوطن المقدّمة، ونستحضر هنا ذلك الموقف الجزائري في عدم الاعتراف بالمجلس الوطني الانتقالي للثورة الليبي في البداية، لتعود بعدها الجزائر وتعترف به، كذلك انقلاب العقيد القذافي على الملك السنوسي، حسب مبدئها الثابت في عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وانقلاب الرئيس الموريتاني محمد ولد عبد العزيز على سابقه، فرغم أنّها لا تؤمن في مبادئها بسلطة تأتي عن طريق الانقلابات، نجدها تعتمد الثبات في مبدئها في البداية، إلا أنّها تراجعت في موقفها واعترفت بها، وذلك لأنّ المصلحة فرضت ذلك آنيا، مما يؤكد بأن المبدأ و المصلحة لا يختلفان، فهما يخدمان هدف واحدا هو المصلحة العليا للبلاد، أمنيا، وسياسيا، واقتصاديا.

ساندت الجزائر الصحراء الغربية لعدالة قضيتها، التي لا تختلف عن مبدئها في مناهضة الإستعمار بأشكاله، والتي تعمل أطراف خارجية على الإطالة من عمرها، لأنّ في حلّها دحض لأطماعها في استنزاف خيرات الصحراء الغربية، سبيل حلّها هو النوايا الصادقة والتحاور.

لقد نجحت السياسة الخارجية الجزائرية في موازنة علاقاتها اتجاه دول المغرب العربي رغم التباين في منحى التحسين نحو تونس، وموريتانيا وليبيا، ليبقى التوتر قائما مع الدولة الشقيقة المغرب ربما ينفرج بفتح الحدود، فتوجه السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه دول المغرب العربي له تاريخ يعود إلى تجربتها المريرة مع المستعمر، والدول المغاربية التي نالها جميعها ظلم المستعمر، فالتجربة واحدة مشتركة بين التاريخ، والجغرافيا، والسياسة، والاقتصاد، وإجتماع شعوبها وتلاحمها.

الفصل الثالث:

السياسة الخارجية الجزائرية التحديات الراهنة والآفاق المستقبلية

مقـدمــة الفصل الثالث

لقد عملت الجزائر منذ الثورة التحريرية، وبعد استقلالها، وإلى غاية يومنا هذا على إرساء الفكر الوحدوي المغاربي، متشبثة بمبادئها الثابتة اتجاه الدول المغاربية، فانتهجت في علاقاتها تلك التعاون المتبادل والمشترك مع الدول المغاربية، كما واصلت جهودها لإرساء الفكر الوحدوي المغاربي بتنسيق الجهود الدبلوماسية مع جيرانها، فكانت الدول المغاربية توافقها في التوجه الوحدوي للّم الشمل، إلا أن السياسة الخارجية الجزائرية وفي مساعيها الحثيثة تلك، أصبحت تواجه اليوم عقبات تحول دون التوصل إلى تجسيد تكامل مغاربي حقيقي، جعل دورها في هذا الفضاء المغاربي كبيرا ومسؤوليتها أوسع، فالتحديات كثيرة أثقلتها الأوضاع السياسية الغير مستقرة، والتحوّلات الديمقراطية بالدول المغاربية من الشرعية الثورية إلى الشرعية الدستورية بتوقيع شعبي، اضافة الى تلك الاقتصادات الهشّة والتدهور الأمني بتداعياته الخطيرة على منطقة المغرب العربي، وكلّها تثقل أجندة السياسية الخارجية الجزائرية، وتحتّم على الجزائر اتخاذ أدوات استراتيجية لتخطّيها بالتلاحم والاتحاد المغاربي، الذي أضحى أمرا ضروريا لمواصلة مسارها الوحدوي مع دول المغرب العربي.

المبحث الأول: البعد السياسي للسياسة الخارجية الجزائرية

مرت منطقة المغرب العربي بتحوّلات تعتبر منعطفا حاسما في تاريخها السياسي، ورغم محاولة الإصلاح السياسي بعد استقلال الدول المغاربية، إلا أنّ ما عرف بالربيع العربي كان فاصلا في تغيّر الأنظمة المغاربية فمنها من كان جديدا كحالة تونس وليبيا، ومنها من كان ولا يزال تدريجيا كحالة المغرب وموريتانيا والجزائر، فالدول المغاربية حديثة العهد بالديمقراطية، ورغم الإصلاحات السياسية التي تكون غالبا شكلية، فهي تبقي المشهد الديموقراطي على سابق عهده غير المكتمل في حلقاته، إلا أن نجاح الدول المغاربية في إنشاء اتحاد المغرب العربي، وأمر إعادة تفعيله بعد ذلك الجمود الذي أصابه، يبقى مفتوحا أمام تحديات كثيرة، منها قضية الصحراء الغربية وتبعاتها من توتر جزائري مغربي، وتلك الأوضاع الغير مستقرة في ليبيا والتي لا تبعث على الارتياح، تفرض على السياسة الخارجية الجزائرية إيجاد السبل والآليات لتخطيها، بالتنسيق مع دول المغرب العربي في سبيل إنقاذ المسار الوحدوي التكاملي المغاربي.

المطلب الأول : عدم الاستقرار السياسي والتحول الديمقراطي في الدول المغاربية

يعتبر واقع عدم الاستقرار السياسي والتحوّل الديمقراطي في الدول المغاربية إحدى العوامل السياسية المؤرقة للسياسة الخارجية الجزائرية، والتي جعلت المنطقة تعيش وضعا سياسيا هشّا، ممّا يستدعي إعادة النظر في الحسابات السياسية المغاربية.

الفرع الأول : نظريا

يعتبر مفهوم عدم الاستقرار السياسي مفهوما نسبيا تزداد حدّته في الدول المتخلفة بنسبة أكبر من الدول المتقدمة، وقد جاءت له تعاريف مختلفة قدّمها باحثون، ويعرّف الأستاذ حمدي عبد الرحمان حسن عدم الاستقرار السياسي، بأنه عدم قدرة النظام على التعامل مع الأزمات التي تواجهه بنجاح، وعدم قدرته على إدارة الصراعات القائمة داخل المجتمع بشكل يستطيع من خلاله أن يحافظ عليها في دائرة تمكنه من السيطرة والتحكّم فيها، يصاحبه استخدام العنف السياسي من جهة، وتناقص شرعيته وكفاءته من جهة أخرى[1].

[1]–عزو محمد عبد القادر ناجي ،" مفهوم عدم الاستقرار السياسي في الدولة"، الحوار المتمدن، 12 فيفري2019،تم الاطلاع على الرابط (بتاريخ 28 افريل2019 الساعة 13:30) .www.m.ahemar.org.asp

مؤشرات الاستقرار السياسي:

نمط انتقال السلطة في الدولة، المؤسساتية، شرعية النظام السياسي، قوة النظام السياسي ومقدرته على حماية المجتمع وسيادة الدولة، ازدياد فرص الانفتاح السياسي والديمقراطية مقترنين، بالاعتدال في المواقف، والسلوكيات، محدودية التغير في مناصب القيادات السياسية، البرلمان : ممثل الشعب لا يجوز حلّه دون الرجوع إلى الدستور[1].

أما التحول الديمقراطي:هو المرحلة الوسيطة التي تقع بين الانتقال من النظام سياسي إلى نظام آخر وتبدأ عملية التحول نحو الديمقراطية بالتفكيك التدريجي للنظام السلطوي و إدخال بعض الآليات الديمقراطية[2].

أما سيلياسرسار فتعرف التحول الديموقراطي بأنه عملية اتخاذ قرار تساهم فيه ثلاث قوى ذات دوافع مختلفة هي النظام، المعارضة، الداخلية، وتتحدد النتيجة النهائية وفقا للطرف المتغير في هذا الصراع[3].

أنماط التحول الديمقراطي:

1-التحول من داخل النظام القائم: ويتم بمبادرة من نخبة مدنية أو عسكرية حاكمة.
2-التحول الديمقراطي التفاوضي: يتم عبر ديناميكية التفاوض بين النخب الحاكمة والقوى السياسية والاجتماعية.
3-التحول من عمق المجتمع: يكون مصدره الشعب بواسطة الاحتجاجات المطالبة بالتغيير رافضة للوضع القائم ينتج عنه استجابة السلطة بمباشرة إصلاحات سياسية[1].

---

[1]- شاهر الشاهر ،" الاستقرار السياسي ، معاييره ومؤشراته" ، مؤسسة دام براس الإعلامية ، 31 اوت 2016، تم الاطلاع على الرابط تاريخ (28 افريل2019 الساعة 14:00).**www.dampress.net**

[2]- أحمد مداسر ، "التحول الديموقراطي في المغرب العربي ، كلية الحقوق ، المحمدية "، .**Boulemkahlel ; yolsite com >resoners**

[3]-زياد جهاد حمد، "العوامل المؤثرة في التحول الديمقراطي"، **مجلة إمداد الآدابGI**، العدد. الرابع عشر،(2017) ،ص ص.570- 604.

يعرف قاموس وبستر Wepster للمصطلحات السياسية لعام 1988 الإصلاح السياسي بأنه تحسين النظام السياسي من أجل إزالة الفساد والاستبداد ويعد ركنا أساسيا للحكم الراشد بعد حدوث الأزمات[2]. يمكن اعتبار الاصلاح السياسي مرادفا للتغير الدستوري في القيادة او لإعادة بناء التأثير السياسي داخل المجتمع[3].

الفرع الثاني: الواقع

بإسقاطات بسيطة و بالرجوع إلى التركيبة السياسية التي نشأت عليها دول المغرب العربي بعد استقلالها نجد أنها وعلى اختلاف أنظمتها وتوجهاتها الأيديولوجية، تتميز بجملة ثابتة من السمات تضفي على حياتها السياسية نسقا خاصا، ففي كل دولة نجد أن الزعيم أو الحاكم أو الملك يمثل مكانا فريدا، فيتعلّق الأمر بأنظمة سياسية على درجة عالية من السلطوية تأسست على المزج بين الحزب الواحد والدولة[4]، مرد ذلك إلى أن الثقافة السياسية في المغرب العربي تتميز بوجود ارتباط وثيق بالسلطة التي يمثلها زعماء قادوا الحركات التحررية، وبالتالي صيرورة بناء الدولة اعتمد كلية على شرعية ثورية سرعان ما تحولت مع اعتماد الدساتير إلى شرعية دستورية مما يفرض شخصنة في تلك الأنظمة الحاكمة.

عانت الدول المغاربية مند استقلالها من ظاهرة الانقلابات العسكرية في كل من الجزائر سنة 1965، وعدة محاولات انقلابية فاشلة في المغرب الأقصى ، تونس سنة 1987 ، ليبيا سنة 1969 ما عدا الحالة الموريتانية التي عرفت انقلابات عديدة آخرها سنة 2009[5]، كما أن مشاركة النخب السياسية تقع على تزكية أهل الولاء على حساب أصحاب الكفاءة، إضافة

---

[1]– ساحل مخلوف، "اشكالية الترابط الجدلي بين التحول الديمقراطي و دعائم الدولة الوطنية "،عمار جفال، **مسارات التجارب الديموقراطية في الأقطار المغاربيةGI**، الجزائر: مخبر البحوث والدراسات في العلاقات الدولية،(2014)،ص. 70.

[2]– مزود حسين، "تأثير الربيع العربي على مسارات الإصلاحات السياسية في الدول المغاربية بين تحديات الانتقال الديمقراطي وعملية الاحتواء"، عمار جفال ، مرجع سابق، ص85.

3- شمسة بوشنافة، **"التغير في السياسة الخارجية: دراسة نظرية"، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، العدد الرابع.(4)، (جانفي2013)،صص.227-245.

[4]– فخر الدين ميهوبي ، مرجع سابق ، ص .93.

[5]– محمد سي البشير، "هل سيقضي المغرب العربي على اشكالية امتناع العالم العربي عن التغيير والديمقراطية؟"،عمار جفال ، مرجع سابق، ص.34.

إلى أنّ طبيعة الانتخابات التي تأخذ شكل الاستفتاء، أي تنظيم طريقة تقنّن بها تركيب القرارات المتخذة من القمة، تغلب على هذه الدول النخب العسكرية، أنها ذات خلفية ثورية تتسم بعدم ثقة الشعب في السلطة، واتهامها الدائم بتزوير الانتخابات مع التوقّع المسبق للنتائج[1].

بالنسبة للنظام السياسي الجزائري فقد عرف مرحلتين مرحلة الأحادية، ومرحلة الانفتاح والتعددية، حيث عرفت الجزائر خلالها عدة إصلاحات سياسية وتعديلات دستورية متتالية، جاء أولّها دستور 1963 في سبتمبر، تلاه دستور 1976، دستور 23 فيفري 1989 بعد احتجاجات5 أكتوبر1988[2]، ليجيء دستور 1996 أتبعه دستور2008، الذي فسح المجال أمام عهدة ثالثة لصانع القرار[3]، وأبقى تعديل دستور2016 على الصلاحيات الواسعة لرئيس الدولة وتمديد عهدته، ليعرف المشهد السياسي تعقيدات وتردّي الأوضاع على مستويات مختلفة خاصة بعد المرض الذي ألم بالرئيس بوتفليقة، أسفر عن استقالته في يوم الثلاثاء 2 أفريل 2019 استجابة لمطالب الحراك الشعبي الذي رفض ترشحه لعهدة رئاسية خامسة[4].

كانت المؤسسة العسكرية سند الشعب، ولعبت دورها الحاسم كما عهدناها في الازمات الجزائرية منذ الإستقلال. لم تختلف الأوضاع كثيرا في باقي البلدان المغاربية عن الوضع السياسي في الجزائر، رغم الاختلاف في طبيعة أنظمتها ميّزها عدم الرضا الشعبي عن الأوضاع القائمة، ورغم الاحتجاجات، اكتفت الحكومات المغاربية بإصلاحات سياسية شكلية، ميّزها تعديلات دستورية أبقت على السلطات بيد الحكام، ونسجل فقط ذلك التغيير بعد سقوط نظامي القذافي بليبيا، وزين العابدين بن علي في تونس بعد ثورات الربيع العربي كما اصطلح عليها، و أيضا استمرار الانقلابات بموريتانيا كان آخرها سنة 2009.

---

[1]– زكية رانجة، "اثر الانتقال نحو اقتصاد السوق على عملية التحول الديمقراطي في الجزائر"، عمار جفال، نفس المرجع، ص.202.

[2]– فخر الدين ميهوبي ، مرجع سابق، ص. 207.

[3]– نفس المرجع ، ص. 217.

[4]– "الجزائر : استقالة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة بعد 20 سنة من الحكم "، فرانس 24، 2افريل2019، تم الاطلاع على الرابط بتاريخ (11 افريل2019 الساعة 10:00) **https:// www .France 24. com.**

عاشت دول المغرب العربي عموما مند بداية الألفية الثالثة حركات تغيير سياسي بدرجات وأساليب مختلفة، فحدث تغيير جذري في تونس وليبيا على اثر الثورة التي قام بها الشعب ضد النظامين جرّاء استياء عام من الأوضاع على جميع المستويات في غياب العدالة الإجتماعية، وانتشار مظاهر الفساد، فحدث في الجزائر التغيير السلمي التدريجي، جاء في شكل إصلاحات على مؤسسات ووظائف النظام السياسي لتكييفها والتغيرات التي يعرفها العالم، خاصة بعد نهاية الحرب الباردة لضمان بقائه واستمراره.

أما في المغرب فالتغيير مستمر مند استقلاله إلا أنه لم يغيّر، رغم الإصلاحات الدستورية المتتالية في موضوع الصراع بين المؤسسة الملكية والقوى المعارضة شيئا، ولا يزال الوضع على حاله حيث تسمو سلطة وسيادة الملك بصفته أمير المؤمنين على سلطة وسيادة الشعب والدستور[1]، ولا يختلف الوضع في موريتانيا التي عرفت أيضا إصلاحات، فبعد دستور 1961 لم يستقر حال موريتانيا بفعل الانقلابات العسكرية، و أصدر بعدها معاوية ولد سيدي أحمد الطايع دستورا جديدا، لينقلب عليه محمد بن عبد العزيز سنة 2008، فالوضع لم يختلف كثيرا فيها، حيث مازال الرئيس يحتفظ بجميع السلطات[2].

إن نجاح التجربة الديمقراطية والتعددية السياسية مرهون بتعدد مراكز إصدار القرار وعدم حصرها في مؤسسة أو شخص واحد، والسماح للأحزاب باعتبارها ممثلة للمجتمع في رسم السياسة العامة[3]. تجد الدول المغاربية نفسها اليوم مثقلة بتحديات كثيرة، ولا يمكنها أن تتجاوز أزمات الديمقراطية المتتالية إلا بمشروع عربي مغاربي وحدوي شامل ذي أبعاد مختلفة، فأينما سادت الديمقراطية ساد السلام.

---

[1]–احمد لشهب، "دور الاصلاحات السياسية في التحول الديمقراطي بالمغرب"، عمار جفال، **مسارات التجارب الديمقراطية في الاقطار المغاربية** ، مرجع سابق ، ص.120.

[2]– هشام صاغور ، مرجع سابق ، ص. 124.

[3]– ناجي عبد النور، **تجربة التعددية الحزبية والتحول الديمقراطي، دراسة تطبيقية في الجزائر**، (الجزائر: دار الكتاب الحديث، 2010)، ص. 36.

المطلب الثاني: التكامل المغاربي في إطار الإتحاد المغرب العربي والتدخل الخارجي من باب التوتر المغربي الجزائري

تعتبر مسألة تحقيق وحدة وتكامل الدول المغاربية في إطار إتحاد المغرب العربي والتدخل الأجنبي لعرقلة إعادة تفعيله من خلال استغلال توتر العلاقات المغربية الجزائرية، موضوعا من الموضوعات الاستراتيجية للسياسة الخارجية الجزائرية، التي تسعى جاهدة لتجسيده بالتنسيق مع دول المغرب العربي.

الفرع الأول: التكامل المغاربي:

يعتبر التكامل المغاربي في اتحاد المغرب العربي تحدّي آخر يواجه السياسة الخارجية الجزائرية طالما عملت على فك عقدته، بسعيها الحثيث لإيجاد آليات تجسيده ودحض العقبات التي تعيق إحيائه، ففكرة توحيد دول المغرب العربي عريقة تمتد إلى الماضي المشترك الذي كان لبنة أخرى للتشبث بالفكر الوحدوي الذي فرضته تحولات دولية شهدها العالم باستمرار مست المنطقة المغاربية، أصبحت تحتّم إعادة لمّ الشمل المغاربي. بعد استقلال الدول المغاربية واصلت جهودها في السعي لتجسيد الوحدة المغاربية، كان أهمها معاهدة الإخاء والوفاق بين الجزائر وموريتانيا عام 1983[1]، تليها قمة زرالدة التحضيرية سنة 1988 بالجزائر، وبتاريخ 17 أفريل 1989، تمّ تأسيس اتحاد المغرب العربي في قمّة مراكش[2]، حيث وقّع القادة الخمسة على وثيقة إعلان قيام الإتحاد المغرب العربي[3].

لقد جاء اتحاد المغرب العربي بمبادئ تسير عليها الدول المغاربية لتحقيق الأهداف المرسومة وهي: مبدأ المساواة في السيادة بين جميع الدول الأعضاء، احترام سيادة كل دولة، مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء، التسوية السلمية للمنازعات الدولية[4]، وتتلخص المبادئ التي تحكم علاقات الدول المغاربية بالعالم الخارجي في: مبدأ التعاون

---

[1]– احمد طالب الابراهيمي ،"معاهدة الإخاء والوفاق" ،**المجلة الجزائرية للعلاقات الدولية** ، العدد. 9، الفصل الأول ، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، (1988)، ص ص.7–13.

[2]– عبد الله بالحبيب، مرجع سابق، ص.19.

[3]– هشام صاغور ، مرجع سابق ، ص. 166.

[4]– جمال عبد الناصر مانع، **اتحاد المغرب العربي دراسة قانونية سياسية**، (عنابة: دار العلوم للنشر والتوزيع ، 2004)، ص. 97.

الدولي، حق الشعوب في تقرير مصيرها، مبدأ عدم الانحياز[1] ومن أهمّ المؤسّسات التي شكّلت هيكل اتحاد المغرب العربي، أجهزة ذات الطابع التقريري والتنفيذي، والمتمثلة في مجلس الرئاسة، مجلس الوزراء الأول، مجلس وزراء الخارجية، أيضا الأجهزة ذات الطابع الإداري والإستشاري والقضائي تتمثل في الأمانة العامة، مجلس الشورى والهيئة القضائية، أما الأجهزة ذات الطابع التخصصي، وهي الجامعة المغاربية، الأكاديمية المغاربية للعلوم، والمصرف المغاربي للإستثمار، والتجارة الخارجية[2].

[1]– جمال عبد الناصر مانع، مرجع سابق، ص.103.

[2]– نفس المرجع، ص. 230.

الهيكل(03): التنظيمي لاتحاد المغرب العربي

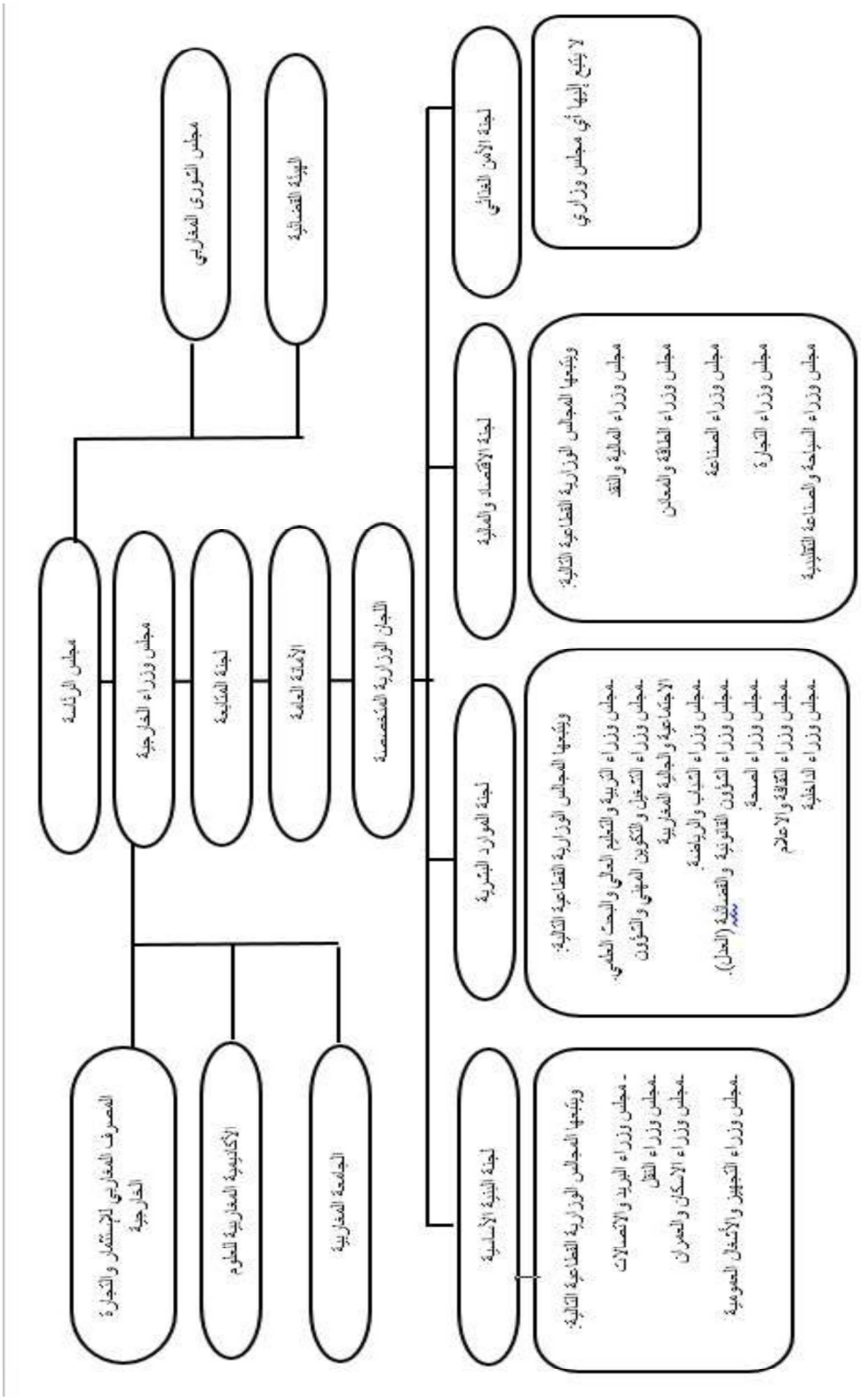

جمال عبد الناصر، اتحاد المغرب العربي دراسة قانونية سياسية ، ص. 160[1]

[1]– جمال عبد الناصر، مرجع سابق، ص. 160.

لقد جاء اتحاد المغرب العربي بعدة أهداف لبلوغ الهدف النهائي وهي الوحدة، ونتطرق في هذا المقام إلى الأهداف السياسية، ونعود بعدها للأهداف الاقتصادية والأمنية بالتقدم في المراحل القادمة من هذه الدراسة البحثية. من أهمّ الأهداف السياسية للاتحاد المغاربي: تحقيق رفاهية وتقدّم مجتمعات الدول المغاربية، تنمية أواصر الأخوة بين الدول الأعضاء عن طريق الاندماج التدريجي في الإتحاد، توحيد جهود دول المنطقة نحو التنمية، إزالة كل صور النزاعات الإقليمية ولهذا تسعى الدول للمساهمة في صياغة السلام أساسه العدل والإنصاف[1]، وبالنظر الى العضوية باتحاد المغرب العربي، فهيلا تعتبر مفتوحة لكلّ الدول، وإنما حق فقط للدول التي تتوفر فيها الشروط الواردة في المادة 17 من معاهدة إنشاء اتحاد المغرب العربي، وهي أن تكون دولة، أي أنّها قاصرة على الدول دون غيرها من الجماعات، أو المنظمات الدولية، أو الأمم ، أو الأفراد، و أن تكون دولة عربية أو افريقية، أن تكون الدولة مستقلة وذات سيادة حتى تستطيع تنفيذ الالتزامات المنصوص عليها في معاهدة إنشاء الاتحاد المغاربي[2].

بالنظر إلى إنجازات الإتحاد كانت مشجعة حيث انعقدت عدة لقاءات على مستوى القمة[3]، وكان آخرها سنة 2016 ترأسته ليبيا لوزراء شؤون الخارجية المغرب العربي حسب ما صرّح به رئيس مجلس الشورى لاتحاد المغرب العربي في المنتدى المنظم من طرف جريدة الحوار[4]، إضافة إلى مشاريع نذكر منها: الاتفاق على إعداد مشروع بطاقة تعريف مغاربية تحلّ محل جوازات السفر عند التنقل بين البلدان المغاربية[5]، كما أن هناك عدة اتفاقيات مغاربية موقعة و منها، التوقيع في 23 جويلية 1990 على قرار اعتماد مبادئ وقواعد وحدة جمركية، و11 نوفمبر1992 تم التوقيع على 11 اتفاقية نذكر منها التعاون الثقافي بين دول اتحاد المغرب العربي والميثاق المغاربي حول حماية البيئة والتنمية المستديمة، وفي2 مارس

---

[1]- هشام صاغور، مرجع سابق ، ص. 168.

[2]-جمال عبد الناصر مانع، مرجع سابق، ص.136-138.

[3]- عبد الله بالحبيب، مرجع سابق، ص. 89.

[4]- **جريدة الحوار**، " منتدى الحوار"، العدد 3560، السنة الثالثة عشر،(الخميس 29 نوفمبر2018)، ص.4.

[5]- عبد الله بالحبيب، مرجع سابق، ص.90.

1994، تمّ الإعلان عن إقامة منطقة تبادل حر مغاربية، وبرتوكول خاص بشهادة المنشأ بين دول اتحاد المغرب العربي في 2 أفريل 1994[1].

إلا أنّ هذه الاهداف والمشاريع الطموحة حالت عوامل كثيرة دون تحقيقها نذكر منها، التباين بين أنظمة دول الإتحاد لا يمكن إغفاله فيما تقتضي تجارب التكامل والاندماج التماثل في الأنظمة كشرط أولي لنجاحها، عدم وجود نصوص عقابية أو جزائية على الدول المخالفة لقرارات مجلس رئاسة الإتحاد رغم وجود هيئة قضائية مغاربية، الأخذ بقاعدة الإجماع في اتخاذ القرارات[2].

صادقت الجزائر على 26 اتفاقية من بين 36 اتفاقية، ونذكر منها ذلك المرسوم الرئاسي رقم 94-81 مؤرخ في 10 أفريل 1994 يتضمن المصادقة على الاتفاقية المتعلقة بجائزة المغرب العربي للإبداع الثقافي الموقّعة بنواقشط في 11 نوفمبر 1992، المرسوم الرئاسي رقم 96- 78 مؤرخ في 5 فيفري 1996 يتضمن المصادقة على اتفاقية المقر بين حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ومجلس الشورى لإتحاد المغرب العربي الموقّعة في مدينة الجزائر يوم 9 يونيو 1994، في حين صادقت المغرب على5 اتفاقيات فقط وهي إشكالية أخرى في عدم الالتزام للدول الأعضاء.[3]

وبهدف الانطلاق نحو الأحسن نورد بعضا من المقترحات كآليات لعقبات تعيق من نشاط الإتحاد المغاربي، ذلك بتعديل معاهدة إنشاء الإتحاد المغاربي مما يؤدّي إلى فعّالية في تحقيق التكامل المغاربي، والتي تمسّ عدة جوانب منها، اتخاذ القرارات بالأغلبية بحيث يجب ان تكون ملزمة لجميع الأعضاء في الإتحاد، مما يمنح القوة والفعّالية في التأثير على كافة مجالات التكامل، حضر عقد اتفاقيات أو معاهدات سياسية للدول الأعضاء مع الدول غير الأعضاء دون موافقة مجلس رئاسة الإتحاد حتى لا تتعارض مع الأهداف الرئيسية للاتحاد، حضر اتخاذ أي دولة عضو لمواقف مناوئة لغيرها من الدول أو متناقضة مع قرارات مجلس

---

[1]- "اتحاد المغرب العربي اتفاقيات خارجية موقعة" ، البوابة الرسمية لإتحاد المغرب لإتحاد المغرب العربي، تاريخ الاطلاع ، (6 ماي 2019)https:// umaghrebarabe.org

[2]- جمال عبد الناصر مانع، مرجع سابق، ص. 317.

[3]- نفس المرجع، ص.170.

رئاسة الإتحاد، تعديل دور الهيئة القضائية للاتحاد من مجرّد تفسير النصوص إلى مرحلة إصدار الأحكام[1].

التكتل يعني الانسجام في المواقف وتغليب سيادة الدول على السيادة القطرية، مقارنة بالاتحاد الأوروبي، فأعضائه قبلوا بالتنازل عن جزء من سيادتهم ،هم خلقوا مواطنة أوروبية، ونحن نعجز عن خلق مواطنة مغاربية[2].

بالرغم من إسهامات الجزائر الكبيرة وجهودها حول إعادة بعث اتحاد المغرب العربي، إلا أنّ تفعيله يظلّ رهين مواقف الرؤساء و أمزجتهم، فضعف الإتحاد المغاربي وعجزه يعود أساسا إلى العامل السياسي دون اهمال العوامل الاقتصادية والأمنية.

الفرع الثاني : التدخل الخارجي لضرب الإتحاد المغاربي

ان الأهمية الجيواستراتيجية لمنطقة المغرب العربي وثرواتها الطبيعية والبشرية، جعلت القوى الكبرى تتبنّى استراتيجية لتحقيق مصالحها، فعملت على تشتيته، ولا يجب استبعاد دور الاستخبارات الخارجية في ضرب الإتحاد المغاربي[3]، فكانت التدخلات الخارجية عاملا هامّا في إفشال الإتحاد المغاربي ومتصدّية لكلّ محاولة في إنجاح إحيائه، لأنّ اتحاد الدول المغاربية يشكلّ قوة إقليمية ستتصدى لكل الأطماع المستنزفة لخيرات المنطقة، لذلك عملت على إطالة وإبقاء الأزمات السياسية بين الدول المغاربية، فالدول الكبرى لا ترغب في رؤية مجموعة من الدول العربية متّحدة ومستقلّة في قرارها، كما أنّ الإتحاد الأوروبي لن يرضى بوجود تجمّع متجانس ومتّحد ومستقل منافس له[4]. إنّ الفراغ الاستراتيجي فسح المجال واسعا لتدخل قوى سياسية خارجية في شؤون المنطقة المغاربية والعبث بمصير أوطانها، في ظلّ ذلك الضعف والفراغ الذي أصبحت تعيشه المنطقة المغاربية على كل المستويات[5].

---

[1]– جمال عبد الناصر مانع، مرجع سابق، ص.318.

[2]–السعيد مقدم، مقابلة مع الأمين العام لمجلس الشورى لإتحاد المغرب العربي، **السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه دولالمغرب العربي**، مقرّ مجلس الشورى بالجزائر ،(21 ديسمبر 2018 ، 14:00– 16:30).

[3]– **جريدة الحوار**،مرجع سابق، ص.7.

[4]–عمار لخلوقي، مرجع سابق .

[5]– مصطفى المرابط، وآخرون ، **تكلفة عدم انجاز مشروع الاتحاد المغاربيا**.G،(بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، ط..1، 2011)، ص. 16.

الفرع الثالث: التوتّر المغربي الجزائري

إن التواجد الأمريكي في المنطقة المغاربية يشكل تحدّيا للنفوذ الفرنسي، ومزاحما له من أجل الحصول على المصالح، إلاّ أنّ التحدي الأكبر هو ما تتعرّض له الدول المغاربية خاصة اتجاه الجزائر والمغرب، لأنهما لا تملكان رؤية مشتركة، وآليات فعّالة للاستفادة من حالة التنافس وآليات التصدي لتأثيراته السلبية[1]، فالمغرب حليف استراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية، وشريك اقتصادي للاتحاد الأوروبي الذي منحه الوضع المتقدم، أمّا الجزائر فهي حليف استراتيجي لروسيا تاريخيا، وهي عوامل تؤثر سلبيا وبطريقة غير مباشرة على مشروع الإتحاد لمغاربي[2]، فكانت الخلافات الجزائرية والمغربية مناخا مناسبا لذلك منها المشاكل الحدودية واغلاقها، إضافة إلى القضية العالقة وجوهر الخلاف قضية الصحراء الغربية.

استغلت الدول الغربية كل هذه الظروف لصالحها، إلا أنّ الجزائر أدركت ذلك، واستطاعت الحفاظ على التوازن الإقليمي بينها وبين المغرب في المنطقة المغاربية، التي تشهد تنافسا ضمنيا بينهما، من أجل لعب دورا محوريا، يصاحبه تحقيق العديد من المكاسب، خاصة فيما يتعلّق بمسألة الصحراء الغربية[3]، فالإنجاز السياسي للجزائر في هذه المرحلة، هو على الأقل الحصول على حياد من قبل هذه الأطراف الدولية المؤثّرة في قضية الصحراء الغربية وعدم الانحياز التّام للموقف المغربي، وهذا نظرا لما أصبحت تشكّله الجزائر من أهمية في مصالح هذه الدول، خاصة وأنها بلد منتج للنفط، وهو أمر خلق نوعا من المنافسة السياسية بين فرنسا والولايات المتحدة، عملت الجزائر على استغلاله دبلوماسيا في مفاوضاتها المختلفة بانتهاجها استراتيجية تنويع الشركاء[4].

---

[1]– ويكن فازية، "المتغيرات المسؤولة عن التقارب والتباعد في العلاقات الجزائرية المغربية"، عمار جفال، **السياسة الاقليمية للجزائرGI**، **مرجع سابق**، ص. 111.

[2]– وهيبة دالع، مرجع سابق، ص.152.

[3]–Grimaud Nicole, la politique extérieure de l'Algérie, 1962-1978,**Revue française de science politiqueGI** ,35e année ,n°.5,(1985), pp.931-934.

[4]– وهيبة دالع ، مرجع سابق ، ص .153.

المطلب الثالث: قضية الصحراء الغربية ومستقبل ليبيا : تعتبر قضية الصحراء الغربية من أهمّ التحديات التي لا زالت تأخذ مساحتها الواسعة في أجندة السياسة الخارجية الجزائرية، والموقف الجزائري المناهض لك لّأشكال الإمبريالية، كما أنّ تدهور الاوضاع في ليبيا وتداعياتها المستقبلية على المنطقة المغربية، عبأ آخر يثقل كاهل الدبلوماسية الجزائرية التي تحرّكت سريعا لاحتوائها، وتسعى جاهدة، للمّ شمل الفرقاء الليبيين من جديد.

الفرع الأول: قضية الصحراء الغربية

اختارت الجزائر مند استقلالها سياسة خارجية ذات مبادئ ثابتة لا رجعة فيها كمذهب لها منها احترام الحدود الموروثة عن الإستعمار، ومناهضة كل أشكال الإستعمار في العالم[1]، واستمرت بالدفاع عن مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها، اتّضح في موقفها المؤيّد للقضية الصحراوية، فناهضت الاحتلال المغربي للإقليم الصحراوي في المسيرة الخضراء عام 1975، معتبرة النزاع قضية تصفية استعمار لابد من حلّه النهائي أمميا بمنح الشعب الصحراوي حق الاستفتاء في تقرير مصيره[2]، هذا التأييد أصبح موضع توتّر في العلاقات الجزائرية المغربية.

أخذت المغرب ترتّب أدواتها الدبلوماسية في المناورة، لتحقيق مكاسب أكثر تدعمها في قضية احتلالها للصحراء الغربية ،بالإصرار في موقفها على منحها الإستقلال عن طريق الحكم الذاتي الموسّع ضمن إطار السيادة المغربية الذي تمّت صياغته سنة2007، ونذكر أن الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا استكانتا للحل المغربي ويميل مجلس الأمن إلى هذا الاتجاه[3].

حسب رئيس الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية إبراهيم غالي، فإنّ أحكام المحكمة الدولية واضحة، فأحكام 21 ديسمبر 2016، و27 فيفري 2018، و19 يوليو 2018، تقول بصريح العبارة، بأنّ الصحراء الغربية، والمملكة المغربية، منفصلان ومتمايزان، ولا

---

[1]– Arslan chikhaoui, les paradigmes de la politique étrangère de l'Algérie, Allemagne : **Friedrich– EBERT Stiftung (FES)**, (2015), pp.1–22.

[2]– Arslan chikhaoui, op.cit., 2015, p.9.

[3] –مصطفى المرابط، مرجع سابق، ص. 25.

علاقة سيادية بينهما، وموقف المملكة المغاربية تدفعه المصالح والأطماع، مضيفا أن الكركرات بؤرة توتر جديدة نتجت عن خرق سافر لوقف إطلاق النار من طرف المغرب، إن استمرّ قد يفجّر الوضع في أية لحظة، والحل تتحمّله منظمة الأمم المتحدة بإعادة الحزام لوضعيته أثناء وقف إطلاق النار في سبتمبر 1991[1]. لقد خصّت الجزائر الملف الصحراوي بنشاط دبلوماسي حثيث وشاركت في عدة مفاوضات بين المغرب والبوليساريو منها مؤخرا في مفاوضات جنيف1في 2018، وجنيف2 في2019.

سيناريوهات كثيرة قد تأخذها قضية الصحراء الغربية منها: بقاء الوضع على حاله، سيناريو تنظيم استفتاء أممي لكي يخيّر الشعب الصحراوي، إمّا أن يظل تحت السيادة المغربية أو الحصول على الإستقلال التام، وسيأخذ وقتا طويلا، سيناريو آخر إخراج إتحاد المغرب العربي إلى عالم الواقع، وجعله كيانا إقليميا قائما بذاته، كفيل أن يعيد العلاقات لطبيعتها بين الأطراف المتنازعة، ممّا يساهم في حلّ النزاع بشكل تفاوضي ودّي، إلاّ أنّ كل البوادر تشير إلى استحالة تنظيم استفتاء في الوقت الراهن[2] .تؤيّد الدراسة الاعتراف بالجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية كحلّ للنزاع، وقد يكون إعادة إحياء إتحاد المغرب العربي هو السبيل الأمثل، لأنه بالتأكيد ستنصهر كل الخلافات والنزاعات ودّيا، ولا تخرج عن أسوار المنطقة المغاربية.

الفرع الثاني: مستقبل ليبيا

يعتبر مستقبل البلد الشقيق ليبيا من أكبر التحدّيات التي أصبحت تؤرق السياسة الخارجية الجزائرية والتي تعمل جاهدة على حلّ أزمتها من خلال مختلف المراحل التفاوضية في دبلوماسيتها الخارجية. إنّ مبدأ عدم التدخل في السياسة الخارجية الجزائرية يجب أن يفهم منه أن تكون الآلة الدبلوماسية ديناميكية نشيطة حيوية تستجيب للأحداث بسرعة وقادرة على الدفاع عن مواقفها وكسب الحلفاء من أجل الدفاع عن تصوراتها[3]. لقد رفضت الجزائر دعم

---

[1]– مديرية الاخبار(الجزائرية الثالثة)، فوزي ايت علي، حوار خاص وحصري مع رئيس الجمهورية الغربية الصحراوية الديموقراطية والأمين العام لجبهة البوليساريو ابراهيم غالي، التلفزيون الجزائري، الجزائر،(28 فيفري 2019).

[2]– ميلود ولد الصديق، مرجع سابق ، ص. 200.

[3]– رابح زغوني،" أزمة السياسة الخارجية الجزائرية بين ميراث المبادئ وحسابات المصالح : دراسة حالة الربيع العربي"، **سياسات عربية**، العدد. 23 ،(نوفمبر 2016) ، ص ص. 82– 93.

تلك الحرب على ليبيا أثناء الثورة 2011، لأنّ عقيدتها الأمنية لا تسمح بتدخل الجيش الوطني الشعبي خارج التراب الوطني تحت رعاية قوة متعددة الجنسيات بمباركة أممية متشبثة، أيضا بمبدئها الثابت بعدم التدخل في الشأن الداخلي الليبي[1]من الباب الصلب، فيكون الحل دبلوماسيا وديا، أو ربما تكون عودة إتحاد المغرب العربي لأن يكون كفيل بحلّ يوحّد الفرقاء، ومع ذلك وفي كل الحالات فالحيطة والحذر أأمن سبيل للجزائر.

سلكت الجزائر مسلك المفاضلة في مبادئها، فأجّلت التعامل بمبادئها الثابتة من حسن الجوار، وعدم التدخل، والحياد حسب أولويات مصالحها، ليتقدم مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها، فدافع الجزائر هو تحقيق توازن إقليمي بحيث لا تسمح للمغرب أن يكون له الرّيادة في المنطقة على حسابها. إنّ إعادة إحياء اتحاد المغرب العربي، وجعله كيانا إقليميا قائما بذاته، كفيل بأن يعيد كل العلاقات لطبيعتها بين الدول المغاربية، ويحل كل الخلافات بين الأطراف المتنازعة، فما على القادة المغاربة سوى الصدق في نواياهم، وأن تكون الثقة المتبادلة في معاملاتهم، ولا يتحقق ذلك سوى بالإرادة السياسية الحقيقية.

المبحث الثاني: البعد الاقتصادي للسياسة الخارجية الجزائرية

لقد رسخت السياسية الخارجية الجزائرية على مبادئ ثابتة في علاقاتها مع الدول المغاربية، مراعية في ذلك مبدأ التعاون المشترك لتحقيق المصالح المشتركة، مرد ذلك لفكر وحدوي كثيرا ما راود البلدان المغاربية قبل نيلها لحريتها، وبعد الإستقلال أصبح البعد الاقتصادي من أهمّ التحديات التي تواجه السياسة الخارجية الجزائرية، التي كانت أوضاعها لا تختلف كثيرا عن تلك التي تعيشها دول المغرب العربي، تلك الظروف الاقتصادية واكبت ظهور أصناف كثيرة لمسارات الاندماج بأبعاد اقتصادية وسياسية كظاهرة دولية لأكثر من عقدين، وإيمانا من الجزائر بالفكر الوحدوي بالموازاة مع الدول المغاربية، أنشأ اتحاد المغرب العربي بأهداف سياسية واقتصادية طموحة تتجه نحو تكامل واندماج أعضائه.

رغم الإصلاحات التي حاولت دول المغرب العربي انتهاجها لإخراج شعوب المنطقة من تدني الظروف المعيشية وتحسينها نحو الأفضل، إلا أنّ الأوضاع الهشّة لاقتصاداتها،

[1]– Arslanchikhaoui , op.cit., p.6.

والحسابات السياسية لقادتها، أثرت في علاقات التعاون المشترك بين البلدان المغاربية، والتي لم تكن مشجّعة، ممّا انعكس على المسار الوحدوي لإتحاد المغاربي في ظلّ ظروف تطبعها تحوّلات إقليمية، ودولية، تستدعي التقارب، وتحتّم الإتحاد لتحقيق المصالح الاقتصادية لدول المغرب العربي، وهو تحدّي آخر أصبح يملي على السياسة الخارجية الجزائرية ضبطه في أجندتها لإعادة التقارب وعلاقات الود المغاربي إنقاذا لمسار الوحدة.

المطلب الاول: الأوضـاع الاقتصادية لدول المغرب العربي :

تعتبر هشاشة الاوضاع الاقتصادية، وواقع التعاون الاقتصادي المحتشم بين أعضاء الإتحاد المغاربي من معيقات السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه دول المغرب العربي، التي انعكست سلبا على المسار الوحدوي المغاربي.

الفرع الاول: الأوضـاع الاقتصادية فـي الجـزائـر

دخلت الجزائر منذ استقلالها معركة البناء، فأقحمت البعد الاقتصادي بقوة في نشاطها الاقتصادي يقول الرئيس هواري بومدين:" ليست الديمقراطية هي المشكلة وإنما إعادة بناء الدولة والاقتصاد من الأولويات، فالمرحلة تتطلب وتفرض ذلك"[1]. يعتبر الاقتصاد الجزائري ريعيا يعتمد على الثروات النفطية بالأساس حيث يمثل 60٪ من الميزانية العامة، كما تحتل المرتبة الخامسة من حيث إنتاج الغاز والمرتبة الثالثة في تصديره للعالم[2]،غير أنّ اعتمادها على المحروقات، أثّر على الاقتصاد خصوصا بانخفاض أسعار البترول على الصعيد العالمي[3].

رفعت مجموعة البنك العالمي توقعاتها لنمو الاقتصاد الجزائري خلال السنتين 2019 – 2020 بتسجيل تراجعا طفيفا، يرجع أساسه إلى النفقات العمومية، وأشار البنك العالمي إلى نسبة نمو تقدر بـ 3,2 ٪ سنة 2019[4]، كما أنّ الميزان التجاري للجزائر سجل عجزا قدره

---

[1] – Ania Francos et Jean Pierre Séréni , op.cit., p. 156.

[2]– خالد بن شريف ،" دول المغرب العربي بالأرقام والثروات هائلة لكن ضائعة"، 4أفريل 2015 ، تاريخ الاطلاع عليه (30أفريل 2019 ،الساعة:11:00)https://www.sasapost. com

[3]– مقال محمد الخلوقي، مرجع سابق .

[4]– الإذاعة الجزائرية، "البنك العالمي يرفع توقعاته لنمو الاقتصاد الجزائري خلال 2019 و 2020"، 09 جانفي 2019، تاريخ الاطلاع على الموقع(14 افريل 2019 ، الساعة11:00).

137 مليار دولار خلال الثلاثي الأول من سنة 2019، مع تسجيل ارتفاع في الصادرات 9,78 مليار دولار ما بين جانفي و نهاية مارس 2019، وتراجع الواردات بـ 11,5 دولار، استحوذ قطاع المحروقات حلى حصّة الأسد من مبيعات الجزائر في الخارج خلال الثلاثي الأول 2019(93,59 ٪ من إجمالي حجم الصادرات) بقيمة 9,153 مليار دولار، أمّا الصادرات خارج المحروقات فإنها تظل هامشية حيث لم تتعد 627,48 مليون دولار خلال الثلاثي الأول من سنة 2019 (6,41٪ من إجمالي الصادرات)[1]، ونشير إلى أنه تم تنصيب المجلس الوطني لترقية الصادرات خارج المحروقات الذي تكفل باتخاذ جميع القرارات الرامية لتطور الصادرات خارج المحروقات ومرافقة المصدّرين[2].

الفرع الثاني: الأوضـاع الاقتصادية في المغرب

تعتبر المغرب دولة فلاحية بامتياز حيث يشغل القطاع 40٪، كما اعتمدت في اقتصادها على التنوع والانفتاح، ويعدّ الاقتصاد المغاربي خدماتي بنسبة مساهمة تصل 54,9٪ من الناتج الإجمالي[3]، نسبة التضخم لسنة 2016 قدرت بـ 1,64٪. يعتبر المغرب أوّل بلد مصدّر للفوسفات في العالم، كما أنه أوّل مصدّر عربي للأسماك بالمرتبة 18 عالميا، إضافة إلى السياحة، ويتوقع بنك المغرب أن تصل نسبة النمو 3,3 سنة 2019[4] .

يعاني القطاع الزراعي المغربي من تحديات مناخية كالجفاف، ويشير تقرير حديث للموقع الأمريكي Gold risk insights المتخصّص في تحليل السياسات الاقتصادية والسياسية،

---

https://www. Radio Algérie. dz

[1]– الإذاعة الجزائرية ،"عجز بـ 1,37 مليار دولار في الميزان التجاري الجزائري خلال الثلاثي الأول 2019"، 4 ماي2019، تاريخ الاطلاع على الرابط :(5 ماي2019،الساعة 16:09.)https://www. Radio Algérie. Dz

[2]– الإذاعة الجزائرية، "تنصيب المجلس الوطني لترقية الصادرات خارج المحروقات"،4 ماي2019،تاريخ الاطلاع على الرابط (5 ماي 2019،الساعة 16:09).

https://www. Radio Algérie. dz

[3]– مقال محمد خلوقي ، مرجع سابق.

[4]– أحمد مدياني، "بنك المغرب : هذه حصيلة الاقتصاد المغربي والتوقعات للعام 2019 المغرب"، مجلة تيل كيلعربي، 18 ديسمبر 2018،تاريخ الاطلاع على الرابط (12 ماي 2019،سا13:00) https://www.ar. telquel. ma.

أنّ المغرب يعاني من نمو بطيء، ومشاكل الفئات الإجتماعية المهمّشة والفقر والفساد، وهي تحديات حسب التقرير تعتبر حاسمة في قوة ونمو الاقتصاد المغربي[1].

الفرع الثالث: الاوضاع الاقتصادية في تـونـس

تعتمد تونس على السياحة كأول مساهم في الاقتصاد الوطني، ثم الفلاحة، والنسيج، والخدمات، كما تعتمد الصناعة التونسية على البترول، وقد بلغت نسبة التضخم بها سنة 2016 بـ 3,71٪، وترتبط هذه النسبة بالزيادة في الأجور والتي إذا لم يصاحبها زيادة في الإنتاج سيزيد التضخم ، نسبة النمو قدرت بـ 2,5 ٪ لعام 2017 [2]، وكان العامل الاقتصادي أيضا والاجتماعي من أهمّ الأسباب التي أشعلت فتيل ثورة 2011 في تونس، أنتج أوضاعا جديدة في تونس، أثرت سلبا على الاقتصاد التونسي منها، التهديدات الأمنية التي مازالت قائمة ما أثّر على تطور الاستثمار والقطاع السياحي[3]، كما أصبح اقتصاد تونس يفتقد إلى التنافسية، فالوضع الاقتصادي في تدهور مستمر .

الفرع الرابع: الاوضاع الاقتصادية في لـيبيا:

تعتبر ليبيا أكبر منتج للنفط في العالم، اقتصادها ريعي ، يساهم قطاع الصناعة بـ 67,4٪ ،وقطاع الخدمات 31,7٪، والفلاحة بنسبة 0,9٪ ، قام القائد الليبي معمر القذافي بسلسلة إصلاحات اقتصادية ليعلن في 13 جوان 2006 عن التوجّه للرأسمالية وخصخصة القطاع العام[4]، إلاّ أنّ الإطاحة بالعقيد معمر القذافي في2011 بعد الثورة، أدخل الاقتصاد الليبي

---

[1]– سهام فضل الله ، تقرير أمريكي ، "اقتصاد المغرب هش ومن الصعب أن يصبح قوة إقليمية"، اليوم 24، 16جانفي 2019، تاريخ الاطلاع على الموقع(افريل2019،سا12:30).https:// m.alayoum24.com

[2]– عائدة بن سالم،"6 صعوبات أمام الاقتصاد التونسي في 2017"، تونس وكالة الأناضول ، 30 ديسمبر 2016،تاريخ الاطلاع عليه (12 ماي 2019)https://www.aa.com.tr

[3]– " ثورة ارحل لا تزال بعد 8 سنوات تبحث لاقتصادها المثقل عن حل" ، تونس ، الصباح نيوز، 14 جانفي 2019، تاريخ الاطلاع على الرابط (13 ماي2019،الساعة9:30) .

https://www.

Assabahnews.tn.

[4]– هشام صاغور، مرجع سابق، ص. 146.

في حالة من التدهور والركود، خصوصا باستهداف الحقول والموانئ النفطية، والتحكّم فيها من قبل الجماعات المتناحرة، وتهريب كميات كبيرة لبيعها في السوق السوداء.

انعكس انخفاض أسعار النفط في السوق سلبا على الاقتصاد الليبي، وأدخل ليبيا ضمن قائمة الدول الفاشلة، كما أنّ الأزمة الليبية وتداعياتها الاقتصادية، ألقت بثقلها في صميم معيشة المواطن الليبي. أطلقت الأمم المتحدة وحكومة الوفاق الوطني في ليبيا خطة الاستجابة الإنسانية لعام 2019التي تتطلب 202 مليون دولار لتوفير الدعم لأكثر من 550 ألف شخص من المستضعفين في مختلف أرجاء ليبيا[1].

الفرع الخامس: الاوضاع الاقتصادية في مـوريـتانــيا:

تعتبر موريتانيا من أفقر دول المغرب العربي، إلاّ أنّ لها هي الأخرى حظها من الثروات البترولية والمعدنية والبحرية، يستند البناء الاقتصادي الموريتاني في الوقت الراهن على جملة من القطاعات منها استخراج المناجم، والصيد الصناعي والتجارة وقطاع الزراعة والتنمية، ففي بداية الثمانينات بدأ استغلال الثروة السمكية، التي أخذت أهميتها تتزايد إلى أن أصبحت الآن الثروة الأولى في البلاد، كما تلعب التجارة دورا محوريا في الاقتصاد الوطني فهي معبرا عريقا لقوافل التجارة، تعود إلى القرون الوسطى بين إفريقيا الشمالية وجنوب الصحراء، أمّا القطاع الزراعي والرعوي، فيمثل 20٪ من الناتج الداخلي الخام ويمثل دعامة للاقتصاد، إلا أنه يتأثر بالظروف المناخية، مما يؤثر على الاكتفاء الذاتي في مجال الغذاء.

دخلت موريتانيا القرن الواحد والعشرون ببرنامج اصلاح يشامل بدأت في تنفيذه[2]، حيث شهدت حراكا اقتصاديا كبيرا على ضوء انتهاجها لسياسية الانفتاح الاقتصادي، بالاعتماد على آليات السوق وسنّ التشريعات التنظيمية المشجعة للإستثمار في كافة القطاعات الاقتصادية، وعلى الرغم من أنّها تصنّف من أفقر بلدان المنطقة، إلاّ أنها حقّقت نسبة نمو

[1]– "قراءات: الوضع الاقتصادي في ليبيا ومعالجاته الممكنة ، المغاربي للدراسات والتحاليل"، 2017، تاريخ الاطلاع على الرابط (6 ماي 2019،سا13:30) https://www. Almagharibi. Net.

[2]–" اقتصاد موريتانيا" ، الوكالة الموريتانيا للأنباء ، موريتانيا ،6 افريل2019 ،تاريخ الاطلاع على الرابط (5ماي2019، الساعة 11:00) m. ami. mr.Mauritania-Economie

بلغت 3٪ سنة 2018، وتوقّع البنك الدولي زيادة هذه النسبة في عام 2019، لتصل نحو 4,9٪، مرده زيادة الإنفاق الاستثماري، وزيادة أسعار الحديد على المستوى العالمي[1].

الفرع السادس: الاوضاع الاقتصادية في الصحـراء الغـربـية

تعتبر غنيّة بمواردها، وباطنها يزخر بالثروات الطبيعية، أهمّها الفوسفات بنسبة 80,65٪ احتياطي الحديد حوالي 700 مليون طن، اقتصادها يعتمد على النفط، الزراعة، ومصادر دخلها الصيد والفوسفات[2]، سواحلها غنية بأنواع السمك تقدر بمليون طن سنويا، يسيطر المغرب على الأنشطة التجارية بحكم وقوع الصحراء الغربية تحت سيطرته الاحتلالية[3].

المطلب الثاني: التعـاون الاقتصادي المغاربي في إطار إتحاد المغـرب العـربي

لقد أصبحت مسارات الاندماج بأصنافها وأبعادها اقتصادية كانت، أو سياسية، ظاهرة دولية واكبت، وتواكب التحولات في العالم، وجاء إتحاد المغرب العربي بهدف التكتل الاقتصادي والسياسي، لبناء قوة إقليمية تصمد في وجه مختلف التحديات، والتحوّلات التي تشهدها الساحة الإقليمية والدولية، وقد شجّعت الجزائر الفكر الوحدوي المغاربي، وعملت جاهدة بالتنسيق مع أشقائها، تونس، ليبيا، والمغرب، وموريتانيا، لتأسيس اتحاد المغرب العربي، والذي تمّ إنشائه رسميا يوم 17 فيفري 1989 بمراكش.

الفرع الأول: اتحاد المغرب العربي وواقع التعاون الاقتصادي المغاربي

لقد عرف المسار الوحدوي المغاربي عقد عدة محاولات تعاون اقتصادي بين الدول المغاربية بعد استقلالها، حيث تمّ انعقاد أول مؤتمر بتونس بين 29 سبتمبر وغرة أكتوبر،1964 ضمّ وزراء الاقتصاد لدول المغرب العربي، قصد ضبط المحاور الرئيسية للتعاون الاقتصادي، وتمويل مشاريع التنمية المشتركة، تم التوقيع على بروتوكول تونس لبعث لجنة استشارية

---

[1]– "البنك الدولي : النمو في موريتانيا 2019 الأعلى مغاربيا"، زهرة شنقيط، موريتانيا، جانفي2019، تاريخ الاطلاع على الرابط (05 ماي2019، الساعة 12:30) https//:www.zahraa.mr

[2]– رابح زاوي ،"التنافس – المغربي والسعي لريادة المنطقة المغاربية :رؤية مغايرة لدراسة العلاقات الثنائية"، عمار جفال ، **السياسة الاقليمية للجزائر**، مرجع سابق ، ص.121.

[3]– "مكونات اقتصاد الصحراء الغربية "، الجزيرة ، اقتصاد ،5 نوفمبر 2015 ،تاريخ الاطلاع على الرابط (6 ماي2019 ،سا11:30)https:/ . net .amprojec .org /www.Aljazeera

مغاربية دائمة، الدورة الثانية كانت بطنجة في 26 نوفمبر 1964، تميزت بإقرار العمل من أجل التنسيق بين المخططات الاقتصادية الوطنية، أما الدورة الثالثة فجرت بطرابلس في 1965، والدورة الرابعة تمّت بالجزائر في فيفري 1966 اختصت بمهام إدارية[1].

بمجيء إتحاد المغرب العربي، نصّت معاهدة إنشائه على أنّ الهدف من تعاون دول الإتحاد، هو تحقيق حياة أفضل للشعوب المغاربية والدفاع عن حقوقها، ويرتبط هذا الهدف إلى حد كبير بالهدف السياسي الذي من شأنه تقوية أواصر الأخوة بين شعوب تلك المنطقة، وتحقيق هذا الهدف، يرتبط باتخاذ إجراءات أهداف تطوير القطاع الصناعي على أساس علمي حديث، وتحقيق التوازن مع القطاع الزراعي، بحيث يتمّ توفير حاجات دول المغرب العربي من المنتجات الزراعية والطبيعية والصناعية، العمل تدريجيا على تحقيق حرية تنقل الأشخاص، وانتقال الخدمات، والسلع، ورؤوس الأموال فيما بين الدول الأعضاء، تطوير الموارد البشرية وتدريبها لاستخدامها بأعلى كفاءة ممكنة، حتى تكوّن إطارات بشرية قادرة على تسيير المؤسسات المالية والاقتصادية[2]، لقد خطّط لإنشاء منطقة تجارة حرة كخطوة أولى للوصول إلى سوق مغاربي مشترك بحلول عام 2000 [3].

حسب اللجنة الاقتصادية لإفريقيا لمنظمة الأمم المتحدة انخرطت بلدان المنطقة المغاربية في سياسات تحوّل هيكلي لاقتصاداتها منذ الستينات والسبعينات وتواصلت هذه الجهود، وقد عرف قطاع الصناعة والخدمات في معظم هذه الدول تطورا بسبب انتقال أنشطة كثيفة من البلدان الأوروبية، وتظلّ السلع هي المحرّك الأساسي للنمو، وفيما يخص التبادلات بين الدول المغاربية، فيما يخص مصادر الطاقة المتجدّدة تقّدر بـ 5٪ بين الجزائر وتونس، 16٪ بين الجزائر والمغرب[4].تستمر اقتصادات البلدان المغاربية في الحراك بطريقة غير منتظمة ، على الرغم من بعض المبادلات التعاونية مثل إنشاء إتحاد مغاربي لأصحاب العمل في فيفري 2002، واتحاد مغاربي للمعارض، أنشأ في جانفي 2008،و الذي نظّم معرضه

---

[1]– جمال عبد الناصر مانع، مرجع سابق، ص. 63.

[2]– هشام صاغور، مرجع سابق، ص .171.

[3] – Arslan chikhaoui, op. cit, p. 7.

[4]– منظمة الامم المتحدة، اللجنة الاقتصادية لا فريقيا ، **تقرير الاجتماع التفاكر يآفاق التكامل المغاربي في السياق الاجتماعي السياسي الجديد للمنطقة دون الاقليمية**، (الرباط ،15 جانفي 2015) ، ص.3.

الأول في الجزائر العاصمة في نوفمبر من نفس السنة، وعلى الرغم من الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية المغاربية الـ 37 المبرمة حتى الآن، فإن الإنجازات المشتركة لا تزال متواضعة.

يكشف الوضع الحالي للتجارة بين البلدان المغاربية عن ضعف التدفقات بين البلدان المغاربية والذي يتناقض مع أسعار صرف البلدان المغاربية مع الإتحاد الأوروبي المورد الرئيسي للبلدان المغاربية، تبلغ هذه التبادلات حوالي 66٪ مع الإتحاد الأوروبي، ولا تتجاوز 3٪ بين دول إتحاد المغرب العربي[1]. يعتبر انجاز إتحاد مغاربي بهياكله كصرح يجمع دول المنطقة خطوة إيجابية، إلاّ أنّ تحديات برزت وأصبحت تقف كعقبات تحول دون استكمال مساره الوحدوي[2].

التبعية الاقتصادية التي تعاني منها دول المغرب العربي، والتي تربطها بالدول المتقدمة من حيث حجم المبادلات، فرضت نوعا من العلاقات العمودية الحتمية وهمّشت التبادل الأفقي والجهوي خاصة[3]، فبلغت التبعية إلى الخارج مستويات خطيرة، ومنها القرارات النفطية المتعلّقة بأسعار، وحصص التصدير، هي خارجية بامتياز[4].ضعف الإنفاق المغاربي في ميدان البحث العلمي والتحكّم في التكنولوجيا، وازدياد طلب السوق الوطني أمام نقص رؤوس الأموال، ممّا جعل الدول تسعى إلى الاستثمارات الأجنبية والخضوع إلى المديونية، عدم وجود تعريفة جمركية موحّدة، ولا يوجد قانون اقتصادي يمنح تشجيعات لتنشيط حركة التجارة بين البلدان المغاربية[5]،إغلاق الحدود بين الجزائر والمغرب مند عام 1994 يحدّ من حرّية تنقّل الأشخاص بين البلدين، ويفيد إلى حدّ كبير التجارة الحدودية الموازية الغير رسمية[6].

---

[1] – Arslan chikhaoui, op.cit, p. 7.

[2] – جمال عبد الناصر، مرجع سابق، ص.315.

[3] – هشام صاغور، مرجع سابق، ص. 187.

[4] – عمار جفال ،"الاقطار المغاربية: بين استقرار داخلي هش وجوار مضطرب"،**السياسة الاقليمية للجزائر**، مرجع سابق ، ص .19.

[5] – هشام صاغور ، مرجع سابق، ص .188.

[6] – Arslan chikhaoui, op .cit, p. 10.

أشار رئيس مجلس الشورى لإتحاد المغرب العربي الدكتور السعيد مقدم بلغة الأرقام إلى، أنّنا نخسر حوالي 10 ملايير دولار سنويا، ونسبة البطالة في دول المغرب العربي تصل إلى 17٪ مجتمعة، وهي نسبة كبيرة، وتكلّفنا حوالي 5 ملايير دولار سنويا، ولا توجد سوق عمل، كما أنّنا نفقد 200 ألف منصب عمل سنويا، مشيرا إلى أنّ اقتصادات الدول المغاربية هشّة وقوة التفاوض تكاد تكون منعدمة جماعيا باستثناء التنسيق في المجالات الأمنية، وهي محدودة جدا.

يضيف الدكتور سعيد مقدم بأنّه بدلا أن نخرج كقوة تفاوضية قوية، خرجنا مشتتين، ذهبنا منفردين لتوقيع اتفاقيات شراكة مع الإتحاد الأوروبي، والنتيجة، أن كلّ الاتفاقيات كانت فاشلة، لأنّنا دخلنا منفردين بدل أن ندخل كقوة واحدة، من المفترض أن ندخلها كاتحاد مغاربي مع اتحاد اوروبي، ليس هناك استثمارات اجنبية كبيرة الآن الاحتياط بقي 80 مليار دولار، في 2021 يبقى 10 ملايير دولار فقط[1].

المطلب الـثالث: آلـيات و مـآلات

للتغلب على هذه التحدّيات لابد من إيجاد حلول لهذه المعيقات الاقتصادية، وتقترح اللجنة الاقتصادية لمنظمة الأمم المتحدة تنفيذ إصلاحات اقتصادية، واجتماعية ضرورية على الصعيد الوطني، للتعجيل بعملية التنوع والتحسين القدرة التنافسية، أولى الأولويات هي إقامة منطقة للتجارة الحرة، وتسيير التجارة وحرية تنقّل الأفراد، تصميم برنامج لتفكيك الحواجز الجمركية التعريفية وغير التعريفية أمام التجارة بين دول الأعضاء، إنشاء سوق إقليمية للكهرباء، حيث يمثّل قطاع الطاقة بمكوناته "الطاقة الكهربائية"، و"الطاقة المتجدّدة" أحد الحوافز الرئيسية للتكامل المغاربي، عقد اجتماعات الهيئات التداولية بصورة منتظمة و إرساء اللامركزية في سلطات اتخاذ القرار[2].التكامل الاقتصادي المغاربي سيوفّر لكلّ بلد مقابل معاملات بين2000و3000 شركة مغاربية صغيرة ومتوسطة الحجم كل عام، من شأن إنشاء منطقة تجارة حرة مغاربية المتبادلة كقاعدة عمل أساسية[3].

---

[1]– **جريدة الحوار**،مرجع سابق، ص.5.

[2]– منظمة الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية لإفريقيا، مرجع سابق، ص. 7.

[3]–Oliver Deau, op. cit, p. 10.

وفي اللّقاء الذي جمعنا بالأمين العام لمجلس الشورى لإتحاد المغرب العربي، ذكر أنّ التوجه الجزائري هو نحو تغليب النظرة البرغماتية، كما أن الجزائر تنادي بالانتقال إلى بناء تكتل اقتصادي بدلا من التكتل الحالي، القائم على أسس سياسية، فمقاربة الجزائر اليوم اتجاه دول المغرب العربي ربحية تتجه اليوم نحو شراكة الاقتصادية المتوازنة والمتساوية، فالجزائر لا تريد أن تستمر في سياسة البقرة الحلوب، فهي دائما من يدفع، ضرورة إعادة تفعيل مؤسسات المغرب العربي لاستدراك التأخير المسجّل في وتيرة العمل المغاربي، والاندماج هو الاندماج المغاربي بمنظور اقتصادي تجاري برغماتي، لأنّه اليوم قرابة 100 مليون نسمة تفتقد لسوق مغاربية مشتركة، وتفتقد لمنطقة تبادل تجاري حر، المغرب يقترح مقاربة العمل الثنائي لحلّ المشاكل البينية بين الجزائر والمغرب و بعدها يتم الذهاب إلى المستوى المغاربي، أمّا الجزائر تقترح مقاربة العمل المتعدّد الأطراف، والعمل يجب أن يتخذ كلا المسارين معا[1].

لابدّ أن يعزّز اقتصادات المنطقة وسيكون له تأثير مباشر على مدى عامين إلى 5 أعوام ، إنّ وجود مجموعة جزائرية مغربية مستقرة ومتجانسة من شأنه أن يمثّل مصلحة جغرافية سياسية، واقتصادية مزدوجة للجزائر مع إتاحة الوقت لمختلف النزاعات بما في ذلك الصحراء الغربية بين المغرب والجزائر، والتي تحول دون بناء المنطقة المغاربية لإيجاد حلولا لها، وبذلك فإنّ الحكومة الجزائرية ستختار الحفاظ على الدور النشيط[2]، تطوير وتوسيع الشراكة البينية بين الدول المغاربية عبر المشاريع المشتركة وتحويلها إلى مشروعات إقليمية وتجسيدها على أرض الواقع، تشجيع حركة رؤوس الأموال وتنقل الأشخاص بين الأقطار، وذلك تماشيا وأهداف المعاهدة من جهة، وتطبيقا لاتفاقية تشجيع الاستثمار وترقيته[3]، دعم شبكة المواصلات وتطويرها، والإسراع في إنجاز الطريق السيّار وكذا شبكة السكة الحديدية[4].

تبقى الثقة هي السيّدة، وذلك بأن تتقاطع وتتشابك المشاركات في رأسمال الشركات العمومية المغاربية، فترتبط وتضمّ الفوائد بين الشركات المغاربية لخلق روابط الثقة أسسها وقاعدتها الاعتراف بالمصالح، حسّ الحوار الإيجابي، ولا يجب أن يقتصر على أن يتحمّل بعضنا

[1]– مقابلة مع الأمين العام لمجلس الشورى لإتحاد المغرب العربي، مرجع سابق.

[2] –Arslan chikhaoui, op. cit , p.10.

[3]– هشام صاغور، مرجع سابق، ص.193 .

[4]– نفس المرجع ، ص.194.

لبعض، بل يجب أن يكون إيجابيا، ويصير كذلك، عندما يصبح مرتبطا بالتعاون الاقتصادي ويحل المشاكل السياسية بالاقتصاد ومعناه التعاون الاقتصادي الذي يمكن أن يجعل أي دولة تشعر أن ما تخسره سياسيا تسترجع بدله اقتصاديا[1].

ونخلص هنا الى ان الخلافات والمصالح الذاتية والسلبيات لابد من تجاوزها، والإيجابيات لابد من استغلالها، والتحديات لابد من مواجهتها بالتجارب التكاملية السابقة، التي لابد من الاستفادة منها، فجلّ هذه العقبات تفرض المزيد من الجهود التعاونية الجادّة بين الجزائر وأعضاء الإتحاد بالتعاون معا، لأجل إعادة لمّ شمل شعوب المنطقة.

المبحث الثــالث: البعد الأمني للسياسة الخارجية الجزائرية

شهدت العقود الأخيرة من القرن العشرين، والقرن الواحد والعشرين مختلف ظواهر التدهور الأمني على الساحة الدولية والتي أصبحت تلقي بضلالها على القارة الإفريقية منها والمنطقة المغاربية خاصة . ففي عصر التكنولوجيا رافقه التطور التقني والعولمة وانتشار النزاعات المسلّحة وتزايد التسلح ، كما أنّ انتشار ظاهرة الإرهاب والجريمة المنظمة بمختلف أشكالها، وتعاظم القضايا البيئية والغذائية بشكل خطير، عكس واقع دولي جديد على المنطقة المغاربية، التي أصبحت تعاني من عديد الأخطار، ممّا يضع السياسة الخارجية أمام تحدّيات صعبة، ويجعل الدول المغاربية تعجز منفردة على مواجهتها، فالمسؤولية هنا جماعية ومتداخلة.

يفترض الوضع الأمني اليوم على الجزائر مضاعفة جهود التنسيق والتعاون المشترك مع الدول المغاربية، فذلك أضحى أمرا ضروريا تختصره الإرادة المغاربية الجماعية لإيجاد صيغة مناسبة وعاجلة، للتصدي للتحديات الأمنية التي أصبحت تهدّد أمن واستقرار المنطقة المغاربية.

المطلب الأول: الإرهاب والإتجار بالأسلحة والإنفاق العسكري في منطقة المغرب العربي:

تعتبر ظاهرة الإرهاب في المنطقة المغاربية من أهمّ التحديات التي تواجهها السياسة

---

[1]–وزارة الشؤون الخارجية،**عرض حول السياسة الخارجية لقاء الدكتور أحمد طالب الابراهيمي مع اتحاد الصحافيين**، (الجزائر :وزارة الشؤون الخارجية، 29 جانفي 1983)، ص. 17.

الخارجية الجزائرية، والتي تدفعها إرادة قوية لاستئصال هذه الظاهرة التي أصبحت عالمية، ويعرّف الارهاب على أنّه، عمل اجرامي مصحوب بالرعب او العنف بقصد تحقيق هدف محدد[1].

كما ان تزايد الأزمات، وتفاقمها في المنطقة المغاربية، ساهم بشكل كبير في انتشار أخطار الإتجار بالأسلحة، وتعتبر زيادة الإنفاق العسكري في المنطقة المغاربية من العقبات التي تثقل كاهل السياسة الخارجية الجزائرية في علاقاتها مع الدول المغاربية، والتي تتطلب سبلا و حلولا ناجعة لها.

الفرع الأول: الإرهاب في المغرب العربي

تشهد منطقة شمال إفريقيا تنامي ظاهرة الأصولية الإسلامية خاصة بانتشار الحركات الإرهابية في الجزائر، ومصر، وتونس، وليبيا، والمغرب، حيث تؤكّد عدة دراسات ومؤشرات أن المنطقة أصبحت مجالا خصبا لنمو إرهاب أفرو مغاربي[2].ارتبطت ظاهرة الإرهاب الدولي في منطقة المغرب العربي وجنوب الصحراء وتحديدا في منطقة الساحل الإفريقي بتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، باعتبارها تمثّل أهمّ التهديدات الأمنية في المنطقة المغاربية، والقارة الإفريقية عامة، ظهر هذا التنظيم مند عام 2007، استهدفت أعماله في البداية أهداف داخل العمق الجزائري في تسعينات القرن الماضي[3].

تعرف منطقة شمال إفريقيا والساحل الإفريقي تمركزا وانتشارا لجماعات متشدّدة خاصة بعد الإطاحة بنظام القذافي بليبيا، وبن علي بتونس التي اهتزت أمنيا بعد ثورة ما أطلق عليه بالربيع العربي واندلاع الأزمة المالية، ويتعلق الأمر بالحركة من أجل الوحدة والجهاد في إفريقيا، وتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، وأنصار الدين الذي يمثل خطرا كبيرا على المنطقة المغاربية[4].

---

[1]- عبد الوهاب بن خليف، "التهديدات الامنية في شمال افريقيا والساحل الافريقي"، عمار جفال، **السياسة الاقليمية للجزائر**،مرجع سابق ، ص.176.

[2]- فكيري شهرة زاد،" التحديات العابرة للحدود واثرها على الامن الاقليمي بشمال افريقيا بعد ثورات الربيع العربي"، عمار جفال، مرجع سابق، ص. 150.

[3]-نفس المرجع، ص. 150.

[4]- عبد الوهاب بن خليف، عمار جفال ، مرجع سابق ، ص.177.

لقد أدانت دول المغرب العربي تفجيرات11 سبتمبر 2001، وعلى رأسهم الجزائر التي أعلنت استعدادها للتعاون في كافة المجالات الأمنية، والعسكرية في الحملة ضد الإرهاب، هو تعاون اشترطت فيه الجزائر عدم استهداف أيّة دولة عربية، أو إسلامية[1]، وقد تمكّنت من تقديم نفسها كقائد اقليمي في مناهضة الارهاب، ممّا أدّى إلى مشاركة الجزائر في كل المبادرات الإقليمية والدولية[2]، كما ان الانهيار الأمني بليبيا، وهشاشة الوضع في تونس يؤثر على الأمن الجزائري، فأزمة تينقنتورين التي حدثت في جانفي 2013، هي نتيجة مباشرة لما عرفته ليبيا من فراغ سياسي أمني خطير.

لقد سعت الجزائر من أجل إبرام اتفاقيات حول مكافحة الإرهاب خاصة بكل منظمة من المنظمات الجهوية الإفريقية والعربية الإسلامية التي تنتمي إليها، وساهمت هذه الاتفاقيات بالقدر الأوفى في تعزيز الإطار القانوني الدولي الضروري لكل عمل تعاوني فعال في مجال مكافحة الإرهاب[3].

انتشار هذه الظاهرة يمثل إذن خطرا كبيرا في المغرب العربي، بل على جلّ دول شمال إفريقيا، ومنطقة الساحل ممّا يفتح المجال واسعا لذريعة مكافحة الإرهاب من الأطراف الخارجية خاصة أن المنطقة تحتل أهمية جيو–استراتيجية في حسابات حماية مصالح كل من فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية. تدعّم منحى الجزائر في مكافحة الظاهرة بتنظيمها لعدة تظاهرات منها الملتقى الدولي حول مكافحة الإرهاب في فيفري 2006 ضمّ أكثر من 65 خبير متخصص في الشؤون الأمنية ينتمون لوزراء الدفاع، ومخابرات دول المغرب العربي والساحل، تشاد، النيجر، مالي، السينغال، موريتانيا، تحت إشراف خبراء أمريكيين بالمنطقة[4].

---

[1]- محمد سلامة النحال، **الحرب ضد الإرهاب تداعيات تفجيرات نيويورك وواشنطن ،وانعكاساتها الإقليمية والدولية** ، (تونس : دار الزهران للنشر والتوزيع، 2009)، ص.49.

[2] - محمد شاعة، "الأدوار الإقليمية للسياسة الخارجية الجزائرية"، الجزائر، **مجلة البحوث السياسية والادارية**، العدد. 12، ص ص.363-349.

[3]- وهيبة دالع ، مرجع سابق، ص. 126.

[4]-نفس المرجع، ص .140.

الفرع الثاني: الإتجار بالأسلحة في منطقة المغرب العربي

أصبحت المنطقة المغاربية اليوم أكثر جذبا لبيع الأسلحة والإتجار فيها، وقد أكّدت إحصائيات حول التجارة بالأسلحة ما بين 1998-2001، أنه وصلت قيمة الأرباح من هذه التجارة إلى 9,8٪، لتعرف زيادة مع اندلاع الثورات في الكثير من الدول العربية مند عام 2010 خاصة ما حدث في ليبيا[1].

لقد أقرّت التقارير أنّ الأزمة الليبية أدّت إلى تهريب كّميات نوعية خطيرة من الأسلحة من بينها صواريخ أرض – جو، وأنّ القاعدة حصلت عام 2011 على عشرات الصواريخ المضادة للطائرات، والتجهيزات الحربية المعقدة مثل سام 7وستريلا، وكميات من قذائف الكاتيوشا، والأخطر من ذلك، أنّه لم يتم سحب السلاح الذي تسرّب إلى المواطنين في المدن، ولا إرجاعه إلى الجيش، ممّا يبرز جليّا خطورة الوضع الأمني القادم من ليبيا، الذي يشكّل تهديدا بالنسبة للأهداف المحلية وكذلك الدولية[2].

الفرع الثالث: الإنفاق الدفاعي في المنطقة المغاربية

يعتبر الإنفاق العسكري تحدّي آخر وكبير أمام السياسة الخارجية الجزائرية في بعدها الأمني، والذي يزداد بشكل ملحوظ مند السنوات العشر الأخيرة، في ظلّ محدودية الموارد المالية الناجمة عن انهيار أسعار البترول، تعرّضت الجزائر إلى أكبر تحدي في محاولة منها التوفيق بين المتطلبات الاقتصادية الأمنية لمجابهة التهديدات الخارجية، فثمّة علاقة بين السياسة الإنفاقية في شأن الدفاع الوطني، وبين الحالة التي عليها الأمن الدولي[3]، والتي كلّفت الجزائر الكثير بما فيها مكافحة الإرهاب من ناحية، والوضع الاقتصادي المرزي بسبب تدهور أسعار النفط ما أدّى إلى تفاقم عجز الميزان التجاري وتراجع احتياطي العملة الأجنبية[4]. اندفع صانع القرار الجزائري إلى تشكيل سياسة خارجية تجاه دول الربيع العربي تتميز بتزايد غلبة بعدها الأمني ومن أجل ذلك رفعت الحكومة الجزائرية ميزانية الدفاع مند

---

[1]- عبد الوهاب بن خليف، عمار جفال، مرجع سابق، ص. 184.

[2]- شهرزاد فكيري، عمار جفال، نفس المرجع، ص .151.

[3]- جوزيف فرنكيل، ترجمة غازي عبد الرحمن القصيبي، **العلاقات الدولية**، (المملكة العربية السعودية: الناشر توهاما، ط .2، 1984) ، ص.11.

[4]- ميلود ولد الصديق، مرجع سابق، ص. 60.

عام 2012 تباعا، ليصل عام 2014 إلى 20 مليار دولار سنويا وهي أعلى ميزانية من بين ميزانيات كل القطاعات، إذ مثّلت نحو 15٪ من الميزانية العامة للبلاد[1].

يعتبر استمرار التوتر بين الجزائر والمغرب حول ملف الصحراء الغربية من الأسباب الرئيسية لسباق التسلح بينهما يثيرها استمرار طرح المشكلة[2]. وقد حلّ المغرب في المرتبة الرابعة والعشرون عالميا على صعيد استيراد الأسلحة من خلال الفترة الممتدة 2008 – 2014 بنسبة 1,2٪ من مجموع الاستيراد العالمي، فيما جاءت الجزائر في المرتبة الخامسة.

أورد تقرير لمعهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام أن الولايات المتحدة الأمريكية حلّت في المرتبة الأولى كسوق أولي يقتني منها المغرب أسلحته بنسبة 62٪، وتحتل الجزائر المرتبة الثالثة في هرم مستوردي الأسلحة من روسيا، وقد أبرز التقرير أن الدول المغاربية الجزائر،تونس، ليبيا، المغرب تشكّل ما مجموعه 75٪ من الواردات[3]، هي ميزانيات دفاعية في ارتفاع دائم يصنفها عديد الخبراء بسباق التسلح للحرب الباردة بين الجزائر والمغرب دون وجود أي تهديد عسكري حقيقي من الخارج [4] .

وحسب التقارير فإن المغرب اقتنى مؤخرا عددا من الأسلحة المتطوّرة، ويتعلّق الأمر بمدرّعات من نوع فابVAB فرنسية الصنع، وتفاوض ليحصل على مروحيات متطورة من نوع أباتشي الأمريكية الصنع، وحصوله على الذبابات برامز أمريكية الصنع، وصواريخ متقدمة يتم تركيبها على مقاتلات إف 16، وحصول الجيش المغربي على صواريخ جو جو، و 42 ذبابة أبراز في إطار اتفاقية مع الولايات المتحدة، تقضي بحصوله على 162 ذبابة من هذا النوع، والمغرب من وراء ذلك تسعى إلى الحفاظ على توازن القوى مع الجزائر حيث

---

[1]– رابح زغوني ، مرجع سابق ، ص. 92.

[2]–ويكن فازية، مرجع سابق ، عمار جفال، مرجع سابق، ص. 108.

[3]– نور الدين إكجان ،" استيراد السلاح . .، المغرب 24 عالمي والجزائر في نادي الخمسة "، هسبرس ، 12مارس 2019، تاريخ الاطلاع على الرابط (7ماي2019 الساعة 6:00)https://m.hespress. Com >orbites

[4]– مصطفى المرابط، مرجع سابق، ص .21.

يسعى الطرفين إلى اقتناء أسلحة متطورة، كما أنّ لدافع تأمين الحدود نصيب كبير، خاصّة مع إستمرار الاضطرابات الأمنية في الدول المجاورة[1].

المطلب الثاني: الفقر والجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية

الفرع الأول: ظاهرة الفقر في المغرب العربي:

المراد به ذلك الوضع الذي يفتقر فيه الناس إلى المال اللازم لشراء ما يكفي من الغذاء، واشباع حاجاتهم الأساسية الأخرى وكثيرا ما يصنفون بوصفهم عاطلين عن العمل أو لا يعملون إلا قليلا، ويعكس تقرير لجنة الجنوب مفهوما تقليديا للفقر، حين يقول إن مليارا من البشر في البلدان النامية هم على درجة من الفقر بحيث لا يستطيعون شراء ما يكفي من الغذاء ليزودهم بحاجتهم من القوت[2].اعتبرت البلدان المتقدمة الفقر شيئا خارجا عنها وسمة من سمات العالم الثالث، وقد أعطت هذه النظرة مبرّرا للبلدان المتقدمة بأن تساعد العالم الثالث على التنمية من خلال دمجه في السوق العالمي، تعكس التنمية مجموعة من القيم الإجتماعية والسياسية وبل الإيديولوجية أيضا[3].

لقد تضررت شعوب المغرب العربي من ظاهرة الفقر، رغم احتواء حكوماتها على برامج تنموية، إلا أنّها مازالت تعجز عن التقليل من نسبة الفقر والتي تقترب من 10٪[4]، كما أنها تفقد 200 ألف منصب عمل سنويا. تمثل موريتانيا والصحراء الغربية أكثر الدول المغاربية فقرا في المنطقة وبنسب متفاوتة لبقية الدول المغاربية الأخرى[5]. يتأثر الفقر بنوعية السياسات والاختيارات الاقتصادية التي تتبناها أنظمة الحكم في دول المغرب العربي، فظاهرة الفقر بدول المغرب العربي من شأنها أن تعمّق الفوارق الإجتماعية وهي ترتبط ارتباطا وثيقا

---

[1]– خالد مجذوب، "المغرب يسرع في وتيرة تحديث ترسانته العسكرية (تحليل)"، الرباط : الأناضول ، 24 جويلية 2018 ، تاريخ الاطلاع على الرابط (14ماي2019 الساعة 6:30)https:// www.aa.com. tr

[2]– جون ويليس وستيفن سميث ، مرجع سابق ، ص .936.

[3]– نفس المرجع ، ص .938.

[4]– حنين ياسين، "شعوب تتجرع الفقر ما الذي يعيق ثروات المغرب العربي"، الخليج أونلاين ، 20أفريل 2019، تاريخ الاطلاع على الرابط (11ماي2019 الساعة 9:30)https:// www. Alkalije online. net

[5]– عبد الوهاب بن خليف، عمار جفال ، مرجع سابق ،ص ص.181–182.

باستراتيجيات التنمية المتّبعة، لأنّه باستفحال الفقر يتأكد فشل التنمية[1]. يعتبر الفقر تحدي كبير تعاني منه أغلب الدول المغاربية، وهذه الظاهرة لديها انعكاسات سلبية، منها التسرّب المدرسي للأطفال، ممّا يؤدّي إلى تشرّد وانحراف هذه الفئة، ويساهم في انتشار الجريمة والآفات الإجتماعية الأخرى كالهجرة غير الشرعية وغيرها[2].

الفرع الثاني: الجريمة المنظمة في المنطقة المغاربية

تشهد دول المغرب العربي تنامي ظاهرة الجريمة المنظمة التي قفزت إلى مقدمة المخاطر الأمنية، فأصبحت الهويات الوطنية للدول المغاربية مهدّدة بسبب هذه الظواهر المختلفة التي تضمّها الجريمة المنظمة وهو أمر أضحى يؤرق الحكومات المغاربية ومنها الجزائر.

تتّفق كافة الجهات الأمنية وكل المختصين في مجال الجريمة المنظمة على أنها نشاط إجرامي لتنظيم يعتمد على التخطيط أساسا للعمل الإجرامي، يقوم به عدد من الأفراد المؤهلين ذوي الخبرة العالية لتحقيق مكاسب مالية سريعة من خلال استخدام الوسائل، والتقنيات المتطورة وغير المحظورة، وتتنوع الجريمة المنظمة في مجالاتها خاصة لما يتعلق منها التجارة بالمخدرات والتجارة بالأشخاص، تبييض الأموال...الخ.

من مظاهر الجريمة المنظمة أيضا الترويج للمخدرات، ومن أكبر الدول المروّجة لها في المنطقة المغاربية، بل في القارة الإفريقية، هي المغرب التي تحقّق 20 مليار دولار سنويا من تجارة المخدرات، وساهم مشكل الحدود المغلقة بين الجزائر والمغرب مند 1994 وضعف التنسيق الأمني بين البلدين إلى زيادة حجم نشاط التهريب والجريمة المنظمة، فجعلت المغرب من الجزائر ليست مركز عبور فقط، وإنّما مستهلك أيضا، مما ينعكس على أمنها المجتمعي[3].لقد تعدّدت أسباب نمو ظاهرة الإجرام المنظّم بكل أنواعه بالمغرب العربي في السنوات الأخيرة، حيث ساهم في ذلك فشل السياسات الحكومية فيحلّ المشاكل الإجتماعية،

---

[1]– صلاح الدين الجورشي،" الفقر في دول المغرب العربي ليس قضاء وقدر"، تونس ، العربي الجديد، 4 ديسمبر 2015،تاريخ الاطلاع على الرابط (14ماي2019 الساعة 8:30.)www.alaraby.co.uk: //https

[2]– العابد شريط ، فطيمة حمزة ، **التكتلات الاقتصادية وظاهرة الفقر ، دراسة حالة إتحاد المغرب العربي، مجمع مداخلات الملتقى الدولي حول تقييم سياسات الإقلال من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة** ، (الجزائر: جامعة الجزائر ، 2014) ، ص .485.

[3]– عبد الوهاب بن خليف، عمار جفال ، مرجع سابق ، ص ص.177– 178.

فتحوّلت المنطقة المغاربية إلى منطقة عبور للمخدرات الصلبة مثل الهروين، الكوكايين، والكراك قادمة من أمريكا اللاتينية إلى أوروبا عبر إفريقيا، ثم الساحل الإفريقي وعبر المغرب العربي[1].

علاوة على ما تشكّله الجريمة المنظمة من تهديدات على اقتصاديات الدول المغاربية، فإنّ تعاظم قوّتها أثّر على الجوانب الأمنية بكلّ أشكالها، لاسيّما عملية التنمية خاصة الإنسانية منها، وذلك بإنعكاساتها السلبية على الجانب الأمني، وتدخل في إطار الجريمة المنظمة جرائم أخرى لا تقلّ خطورة عن تجارة المخدرات، وهي الإتجار بالأشخاص، التي أصبحت لها منظمات إجرامية مختصة في هذا الشأن، كما أن تهريب المهاجرين غير الشرعيين، هي أحد أخطر الظواهر التي تعاني منها منطقة شمال إفريقيا والساحل الإفريقي، والمنطقة المغاربية تحديدا .

الفرع الثالث: الهجرة الغير شرعية في المنطقة المغاربية

تمثل الهجرة غير الشرعية أهم التهديدات الأمنية التي أصبحت تؤرق الدبلوماسية الجزائرية، وتسبّب المعاناة للمنطقة المغاربية عامّة وذلك لما لها من علاقة مع الجريمة المنظمة بكافة أنواعها. يقصد بالهجرة غير الشرعية الانتقال من بقعة جغرافية، والتوجّه بطريقة غير قانونية نحو دول أجنبية، للبحث عن وضع أفضل سياسيا، واقتصاديا، واجتماعيا. وثقافيا، وحتى دينيا[2].

لقد أخذت الهجرة غير شرعية أبعادا أمنية خطيرة، لاسيّما بعد ارتباطها بتهديدات أخرى، كالإرهاب، والتي أدّت إلى خلق توترات بالمنطقة المغاربية، فالهجرة غير القانونية القادمة من الدول الإفريقية باتجاه الشمال الإفريقي، ثم نحو الضفة الشمالية للمتوسط، حيث تنقل الهجرة غير القانونية الإجرام المنظم، من دولة إلى أخرى، ومن منطقة إلى أخرى، بفعل ما توفّره العولمة من وسائل وتسهيلات، وقد ثبت تورّط العديد من المهاجرين غير الشرعيين في

[1]– نوال بومليك ، ا"لأخطار الأمنية للجريمة المنظمة بالمنطقة المغاربية"، جامعة سيدي بلعباس، 2014،تاريخ الاطلاع على الرابط (14 ماي 2019 الساعة 10:00) Doc . univ –sba . dz>handl

[2]– عبد الوهاب بن خليف، عمار جفال، مرجع سابق، ص ص.179– 180.

مختلف أنواع الجرائم في المنطقة المغاربية، فمن المتوقع أن حدوث نتائج أمنية متباينة لهذه التنظيمات الإجرامية، تنعكس على قوة الدولة و استقلالها وتعوق برامجها التنموية[1].

تعتبر الجزائر من بين الدول الأكثر تضررا من هذه الظاهرة سواء كدولة مصدرة للمهاجرين الجزائريين غير الشرعيين خارج حدودها الجغرافية، أو كدولة مستقبلة للمهاجرين غير الشرعيين الأفارقة بمختلف أجناسهم، والذين وصل عددهم ،إلى أكثر من 9 آلاف مهاجر إفريقي غير شرعي من جنسيات مختلفة دخلوا الحدود الجزائرية، نشير إلى أنّ هناك حملة دولية بقيادة الدول المتطورة في أوروبا لمكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية[2]، حيث ترتبط الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي حاليا مع دول المغرب العربي بمشاريع للتعاون الميداني في مجال مكافحة الهجرة الغير الشرعية ومراقبة الحدود[3].

تحاول الدول الأوروبية تحويل شمال إفريقيا إلى مراكز تجميع المهاجرين الأفارقة، وتوطينهم في الجزائر، وهو أمر خطير جدّا، اضافة الى مخاطر فتح الحدود دون تخطيط مسبق، لأنّ الدول المجاورة لا تحوز على قرارها السياسي وتحكمها أيادي خارجية ولوبيات خطيرة[4].

لقد تنامت ظاهرة الهجرة غير القانونية في السنوات الخمس الأخيرة الى بلدان أجنبية أوروبية وأمريكية فأعداد المغامرين في رحلات الموت في البحر أخذت منحنيات متصاعدة في دول المغرب العربي، حيث تمّ إحباط محاولة أكثر من 3000 مهاجر غير شرعي سنة 2017 بالجزائر، وهي أرقام لا تعكس العدد الحقيقي المهاجرين السريين الذين يفوق عددهم سنويا 17 ألف شخص[4].

---

[1]– نوال بومليك، مرجع سابق.

[2]– عبد الوهاب بن خليف، "التهديدات الأمنية في شمال إفريقيا والساحل الإفريقي"، عمار جفال، **السياسة الإقليمية للجزائر**، مرجع سابق، ص ص. 180– 181.

[3]– فيرونيك بلانس– بواساك، ترجمة منار الوفاء ، **دراسة حول الهجرة واللجوء في بلدان المغرب العربي** ،(الدانمارك : الشبكة الأورو– متوسطة لحقوق الإنسان،2010)،ص .61. **https:// euromedrights.org**

[4]–" ظاهرة الهجرة غير القانونية في منطقة المغرب العربي" ، الجزء الأول ، قناة العالم ،23 أفريل 2018، تاريخ الاطلاع على الرابط (16 ماي 2019 الساعة 10:30)**https:/ / www . alalamtv.net**

المطلب الثالث: الأمن البيئي والأمن الغذائي والحلول الممكنة للبعد الأمني للسياسة الخارجية الجزائرية

تتناول الدراسة البحثية العقبات الامنية البيئية والغذائية التي تواجه السياسة الخارجية الجزائرية في علاقاتها مع الدول المغاربية وتداعياتها على جلّ المنطقة، كما تبحث الدراسة في هذا المقام الحلول، والسبل الممكنة للتحدّيات الامنية الكفيلة بمنح دول المنطقة القدرة على مواجهة هذه التهديدات الأمنية .

الفرع الأول: الأمن البيئي في المغرب العربي:

لقد برزت القضايا البيئية في فترة متأخّرة من القرن العشرين بصفتها مركزا رئيسيا للاهتمام والنشاط الدوليين، ذلك أن فهم أسباب التغير البيئي وأثاره على مستوى العالم مهمة ملحة[1]. فمع مطلع القرن الواحد والعشرون وبعد الثورة الفكرية التي أحدثتها مدرسة كوبنهاغن في الدراسة الأمنية، ظهرت نظرية الأمن المجتمعي كنتاج لأعمال باري بوازن وأولي ويفر والتي وسعت من مفهوم الأمن ليشمل قطاعات أخرى غير التقليدية والتي من بينها الأمن الغذائي والبيئي وغيره، فحسب الدراسات الحديثة هناك مسؤولية مشتركة ما بين الدولة والفرد لحماية البيئة وتوفير الأمن البيئي والغذائي[2] .

عرفت البيئة في العالم تدهورا خطيرا وبدرجة متفاوتة وكبيرة خاصة في شمال القارة الإفريقية، ورغم الجهود الدولية من اتفاقيات وبرامج بيئية، فإن القارة الإفريقية هي أكثر القارات تعرضا للتلوث الذي تتسبب فيه الدول الكبرى، فقد أصبحت منطقة شمال إفريقيا ومنها المنطقة المغاربية مرتبطة بمختلف أشكال التلوث مما يؤثر على الكفاءة الإنتاجية بمختلف أشكال التلوث مما يؤثر على الكفاءة الإنتاجية الاقتصادية، وذلك يؤثر على صحة الإنسان[3].

---

[1]– جون ويليس وستيف سميث، مرجع سابق ، ص ص. 652،653.

[2]– محمد حسان دواجي، محمد السنوسي، "حق الإنسان في الأمن البيئي : جهود المجتمع المدني في حماية البيئة ، واقع و أفاق الجزائر نموذجا"، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية، 4 سبتمبر 2018، تاريخ الاطلاع على الرابط (23 ماي2019،سا6:00) .https://www.politics – dz .com .

[3]– أحمد منصور، "علاقة الإنسان العربي بالبيئة"، الجزيرة، تاريخ الاطلاع على الرابط (16 ماي 2019 ساعة 13:00) https:// www. aljazeera.net

تعاني القارة الإفريقية من تدهور نوعي للتربة خاصة في المناطق التي تكثر فيها الحروب والنزاعات التي تتحول إلى منطقة خطيرة على كافة الكائنات الحية بسبب الإشعاعات[1]، أو حصول بعض الجماعات المتطرّفة على هذه الأسلحة النوعية، فالتهديدات البيئية محتملة نتيجة تسرّب بعض المواد الإشعاعية أو النووية، وأوصى الخبراء الدوليين للوكالة الدولية للطاقة الذرية بضرورة بيع نحو 6400 برميل من المواد النووية ونقلها بسرعة.[2].

تعتبر الجزائر إحدى أكبر الدول ضحايا الإشعاعات بحكم تعرّضها إلى تجارب نووية فرنسية في سنة 1960، ومن آثارها أن العديد من المواطنين تعّرضوا إلى أمراض كثيرة وغامضة وخاصة منها مرض السرطان، وإلى يومنا هذا لا زالت منطقة رقّان محظورة وتحصد ضحيا التفجيرات[3]، كما أنّ منطقة المغرب العربي مهدّدة بالتصحر التي بلغت بها نسبة 87٪ لانخفاض معدلات هطول الأمطار[4]، ويمكن أن تبلغ نسبة التصحر 10٪ خلال 50 سنة القادمة ويمكن أن يفضي في بعض الدول كالجزائر والمغرب إلى انخفاض بنسبة 40٪ لإنتاجها الزراعي في المناطق الزراعية الجافة[5].

لقد أنجزت منظمة الأمم المتحدة تقريرا بارزا حول حالة البيئة للسنوات الخمس الأخيرة، وجاء التقرير الذي ألّفه 250 عالما من أكثر من 70 دولة في مارس 2019، محذرا من الأضرار التي تلحق بالكوكب بالغة الخطورة مشيرا إننا إما أن نزيد من حماية البيئة ، أو أنّ المدن والمناطق في إفريقيا وآسيا والشرق الأوسط قد تشهد ملايين الوفيات المبكرة بحلول منتصف القرن[6]، فالعالم ومنها المنطقة المغاربية في حاجة إلى اتخاذ خطوات عاجلة، لأن أي تأخيرلا يخدم أمن البيئة، وبالتالي صحّة الإنسان المغاربي والإفريقي وفي كل أرجاء

---

[1]– عبد الوهاب بن خليف، **السياسة الإقليمية للجزائر**، عمار جفال، مرجع سابق، ص .179.

[2]– مصطفى صايج، "الانتقال الديموقراطي في ليبيا و انعكاساته الأمنية على دول الجوار"، عمار جفال، مسارات التجارب الديموقراطية في الأقطار المغاربية، نفس المرجع، ص ص.137-138.

[3]– عبد الوهاب بن خليف، عمار جفال، نفس المرجع، ص. 179.

[4]– **جريدة الحوار**، مرجع سابق، ص.3.

[5]– منظمة الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية لإفريقيا، مرجع سابق، ص. 7.

[6]– منظمة الأمم المتحدة، "تقرير الأمم المتحدة يحذر من أن الصحة البشرية تكون في حالة يرثى لها إذا لم تتخذ إجراءات عاجلة لحماية البيئة"، نيروبي كيني، 13 ماي2019، تاريخ الاطلاع على الرابط (16 ماي2019،الساعة 14:00)**https:// www. Unenvironment .org**

العالم، فعلى الدول المغاربية تنسيق جهودها والتفكير مليّا وجدياً لإيجاد حلول عاجلة تنقذ مواطنيها من موت محقق، خطر من صنيعة دول كبرى، وتتلقفه الدول النامية مباشرة من صنيعة الإنسان ويقضي على الإنسان، فهل اللاعدل يمسّ حتى الطبيعة وتظلم إفريقيا حتى في بيئتها!

الفرع الثاني: الأمن الغـذائــي

يشير إلى توافر الطعام للفرد، تعتبر الأسر مؤمّنة غذائيا عندما لا تتعرّض للجوع، ولا تخاف من الموت جوعا. إنّ مفهوم منظمة الأمم المتحدة للأمن الغذائي، يعني كل الظروف والمعايير الضرورية اللازمة خلال عمليات إنتاج، وتصنيع، وتخزين، وتوزيع، و إعداد الغذاء لضمان أن يكون الغذاء آمنا، وموثوقا به، وصحّيا وملائما للإستهلاك الآدمي، فأمان الغذاء متعلّق بكلّ المراحل من مرحلة الإنتاج الزراعي، وحتى لحظة الاستهلاك من طرف المستهلك الأخير، وتعتقد منظمة الفاو أنه لابد من زيادة إنتاج الغذاء بنسبة 70٪ حتى عام 2050، لتغطية احتياجات الناس من الغذاء، وتحذر من أن العالم وبمناطق مختلفة وصل إلى مرحلة حرجة جدا بالنسبة لإنتاج الغذاء لا يمكن السكوت عليها[1].

عدم الاكتفاء الذاتي، أو العجز الذاتي، أو يسمّى أيضا بالفجوة الغذائية يكون عندما يزيد المتاح للإستهلاك عن الإنتاج المحلي، وهو الظاهرة التي ميّزت الاقتصاد المغاربي مند الإستقلال إلى يومنا هذا. تعاني الدول المغاربية رغم الإصلاحات التي أجريت في الميدان الفلاحي، والتي كانت تهدف جميعها إلى التقليل من الفجوة الغذائية، وهو عجز متفاقم في إنتاج الحبوب والقمح[2]، كما لا تتجاوز مساحة الأراضي الصالحة للزراعة بالمنطقة 3,7٪ من إجمالي المساحة المزروعة ، فمثلا يمثل الإنتاج المحلّي للحبوب في ليبيا سوى 10٪[3].

---

[1]– الأمن الغذائي، المعرفة، تاريخ الاطلاع على الرابط،(10ماي2019،الساعة 16:00)**https:// m. marefa .org**

[2]– الطاهر مبروكي، "الأمن الغذائي في المغرب العربي"، **مجلة الباحث** ،العدد.9 ، الجزائر، (سبتمبر 2011)، ص ص.193– 202 .

[3]– "رهان الأمن الغذائي في المغرب العربي فرصة لتجميع روح الإتحاد"، الجزائر ،الجيريا برس اونلاين،17جانفي 2013 ،تاريخ الاطلاع على الرابط(11 ماي 2019 ساعة 17:00)**https:// www.djazairess. Com**

وفي إطار دعم العمل المغاربي المشترك وبتطوير هياكله ومؤسساته، احتضنت الجزائر فعّاليات الدورة الثانية عشر للجنة الوزارية المتخصّصة المكلّفة بالأمن الغذائي شهر فيفري 26 – 28 سنة 2019[1]، فرغم الإمكانيات المادية والبشرية التي يحوزها الإتحاد المغاربي في الميدان الفلاحي، إلا أنّه يعاني من عجز كبير في توفير الغداء الصحي لمواطنيه الذين يفوق عددهم الـ 80 مليون نسمة[2].

ترتبط مشكلة العجز الغذائي في المغرب العربي ارتباطا وثيقا بحالة التجزئة التي تعيشها دول المنطقة المغاربية، وانعدام التخطيط الاستراتيجي الإنمائي التكاملي خاصة في الميدان الزراعي، بينما أصبحت التكتلات الاقتصادية الإقليمية والدولية، أداة لتحقيق التنمية الاقتصادية، والسياسية، والإجتماعية، بل والوحدة بينها لم تتمكن حتى الآن الدول المغاربية رغم ما تمتلكه من مقومات التكامل والوحدة الاقتصادية أن تنجو من تحكّم الطابع القطري على خططها الاقتصادية الإنمائية، وهو ما يمنع المغرب العربي من استغلال موارده، ما أدّى إلى زيادة الفجوة الغذائية في معظم الدول المغاربية [3] .

الفرع الثالث: آليات البعد الأمني للسياسة الخارجية الجزائرية

تحديات أمنية متشعبة أصبحت تملأ أجندة السياسة الخارجية الجزائرية والعلاقات المغاربية، إلا أنّ الجزائر لم تقف مكتوفة الأيدي أمامها، فعملت على اتخاذ آليات عديدة لمواجهتها، وعلى رأسها تحدي الإرهاب ومكافحته يقول بول أربيلار ضابط الاستخبارات القومية للشرق الأدنى وجنوب آسيا في المجلس القومي للاستخبارات أنّ مفهوم مكافحة الإرهاب يتضمن مجموعة من النشاطات ويتجاوز ذات المفهوم ، وتشمل الاستخدام الفعال للدبلوماسية وتطبيق القانون ووسائل المراقبة المالية والقوة العسكرية وجمع الاستخبارات إلا أن استخدام جميع هذه الأدوات في تلك الحرب بشكل جيد يبقى أمرا حاسما [4].

---

[1]– "اتحاد المغرب العربي: تفاصيل الدورة الثانية عشر للجنة الوزارية المغاربية المكلفة بالأمن الغذائي"، أنباء تونس، 23 فيفري 2019، تاريخ الاطلاع على الرابط (10 ماي2019،الساعة 13:30).www. Kapitalis .com

[2]– الطاهر مبروكي، مرجع سابق ، ص. 198.

[3]– علي ولد الشيخ ،" مرتكزات الاستراتيجية التنموية للأمن الغذائي العربي" ، الجزيرة، تاريخ الاطلاع على الرابط(16 ماي2019 الساعة 15:00) https:// www.aljazeera. net

[4]– محمد سلامة النحال، مرجع سابق، ص. 134.

تتم مكافحة الإرهاب بالدرجة الأولى بتحقيق التنمية الشاملة التي تضع حدا للفقر والفساد والهجرة غير الشرعية وباقي الظواهر السلبية الأخرى. لقد نصت المادة 14 لإتحاد المغرب العربي على أنّ كل اعتداء تتعرض له دولة من الدول الأعضاء يعتبر اعتداء على الدول الأعضاء الأخرى، كما تتعهد الدول الأعضاء بعدم السماح بأي نشاط أو تنظيم فوق ترابها يمس أمن أو حرمة تراب أي منها أو نظامها السياسي كما تتعهد بالامتناع عن الانضمام إلى أي ملف أو تكتل عسكري أو سياسي يكون موجها ضد الإستقلال السياسي أو الوحدة الترابية للدول الأعضاء الأخرى، هي بنود ونصوص خاصة بأهداف طموحة عمل إتحاد المغرب العربي على تجسيدها[1].

إن أسلوب التعاون الأمني الذي انتهجته الجزائر على المستوى الدولي، جعل أطروحاتها بخصوص الأبعاد الدولية للإرهاب تجد قبولا من الدول الكبرى، بل تقاربت منها حيث استفادت الجزائر من دعم لوجيستي أمريكي[2] لتصبح نقطة ارتكاز فعلي، فمنذ سنة 2002 وهي عضو في مبادرة البحث الحثيث لحلف الشمال الأطلسي، كما بادرت بالقرار 04-19 الذي صدر عن منظمة الأمم المتحدة في ديسمبر 2009 من أجل تجريم الفدية مقابل تحرير الرهائن، لأنها تعتبر من أهمّ وسائل تمويل الأعمال الإرهابية[3].

بعد أحداث 11 ديسمبر 2001 ،استجابت أوروبا للمطلب الجزائري لإدراج قضية مكافحة الإرهاب في اتفاق الشراكة، حيث دعّمت تلك الأحداث المقاربة الأمنية الجزائرية، ووضعتها في مستوى الشريك الأمني المحوري في التنسيق والتعاون الدولي[4].ساهمت الجزائر من خلال نجاح تجربة المصالحة الوطنية في ترويجها كفكرة تصنف من النماذج العالمية ضمن مجال مكافحة الإرهاب[5]، تبرز مقاربة الجزائر الأمنية والتي تدعو إلى وجوب التعامل مع التحدي الإرهابي بعقلانية أكبر، وفتح المجال للأداة الدبلوماسية، لأن استعمال القوة لن

---

[1]– هشام صاغور، مرجع سابق، ص.170.

[2]– وهيبة دالع، مرجع سابق، ص. 165.

[3]– عمار جفال، **السياسة الإقليمية للجزائر**، مرجع سابق، ص.153 .

[4]–شهرزاد فكيري: التحديات العابرة للحدود وأثرها على الأمن الإقليمي بشمال إفريقيا بعد ثورات الربيع العربي ،عمار جفال، نفس المرجع، ص. 153.

[5]– محمد شاعة، مرجع سابق، ص.356.

ينتج إلا صراع قوة، وعنف، وهو ما يتصادم مع مقاربة منطقة الأكواس التي شجعت التدخل الأجنبي في المنطقة من خلال تأييدها للتدخل الفرنسي في مالي.

لقد أصبحت الجزائر رائدة نظرا لتجربتها الأمنية لما يسمّى العشرية السوداء، وعليه فهي تؤكد دائما على ضرورة التعاون والاستفادة من التجارب الأمنية السابقة في مواجهة الحركات الإرهابية. رغم أنه قد ربطتها عدة اتفاقيات مع تونس وليبيا وموريتانيا وحتى المغرب، إلا أنه على الجزائر تدارك مجهوداتها في التنسيق والتعاون أكثر مع الدول المغاربية المجاورة خاصة مع التقائها بجوار فوضوي بالأخص مع مالي وانهيار ليبيا، مما يعني أننا أمام إرهاب أفرو مغاربي[1]. لم يبد الحكام الجزائريين أي حماس لتشجيع التمرد في تونس ولا بسقوط القذافي بليبيا لأنه بالنسبة لها فإن المفتاح الديمقراطي المفروض من الخارج هو أول المخاطر التي تهدد المنطقة فالضرورات الأمنية والاستراتيجية مثلت عاملا حاسما في موقف الجزائر بشأن ما يحدث في تونس وليبيا[2].

ذكر العقيد سلمان لعرج عن وزارة الدفاع الوطني بأنه أصبح هناك قلق من تعاظم قوة الجيش الجزائري وتمكنّه من مواجهة تهديدات اختراق الحدود، استراتيجية "من يقترب يحترق" استراتيجية عسكرية فعّالة جدا انتهجتها الجزائر لمواجهة تهديدات أخطار الحدود بعملها الاستخباراتي الحثيث لحماية حدودها فالعمل دائم ودؤوب للوحدات العسكرية. ويضيف المتحدث بأن الجيش لا معنى له بدون أسلحة كاملة وتدريب يتوج بمناورات بيانية تحشر كل القوات البرية، البحرية ، والجوية، وهي رسائل لأعداء الوطن بأننا نستطيع السيطرة، ونواجه أي تهديد خارجي، فرسالة الجزائر للخارج هي " أنا جيش محترف " وأمن واستقرار "الجزائر" هو "خط أحمر"[3]. بما أنّ أكبر تحدي أمني للجزائر وهي كيفية التعامل مع الاختراقات الحديثة كالطائرة بدون طيار التي يمكن أن تهجم على مواقع استراتيجية حيوية، فالجيش يترصد ذلك.

---

[1]–شهرزاد فكيري، عمار جفال، السياسة الاقليمية للجزائر، مرجع سابق، ص. 151.

[2]– نفس المرجع، ص.154.

[3]–مديرية الاخبار، كريم بوسالم، ،العقيد سلمان لعراج ممثل وزارة الدفاع الوطني ،برنامج في دائرة الضوء، التلفزيون الجزائري، الجزائر،(فيفري 2019).

على الجزائر أن ترتبط أكثر بالدول المتطورة تكنولوجيا في تصنيع الاسلحة، وخاصة عقد اتفاقات جديدة في هذا المجال خصوصا، وأنه ربطت الجزائر بروسيا علاقات صداقة وود، أساسها احترم متبادل، وتعاون مشترك مند استقلالها[1]، تحديدا بعد إعلان الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، أنّ أنواع جديدة من أسلحة الليزر طورت في روسيا، و بالتحديد سلاح بيريسفيت، وهو أول سلاح ليزر عسكري يدخل الخدمة الخريف الماضي، وهو ليزر عالي الطاقة و قادر على أن يعمي أجهزة العدو الإلكتروني، وكذلك إسقاط طائرات بدون طيار[2].

أما بالنسبة للمخدرات فقد ازدادت عمليات ضبط القنب في الجزائر بشكل كبير مند العام 2015، وقد أدّى تعزيز الأمن الحدودي بين إسبانيا والمغرب إلى تكايف حركة تهريب القنب شرقا، حيث ترسل شحنات من القنب من المغرب مرورا إلى الجزائر، يتمّ تهريبها على متن عبّارات متجهة إلى فرنسا وإيطاليا وإسبانيا[3]. لقد قوضت إجراءات غلق الحدود بين المغرب والجزائر فرص التعاون الأمني المشترك بين البلدين، إلا أن الجزائر كانت دائما ولا تزال بالمرصاد في تصديها لها بكل حزم. فيما يخّص المخدرات والتهريب فإنّ الأمر يتطلب إيجاد سياسة موحدة وتنسيق وتعاون فائقين على المستوى الأفقي أولا، أي بين دول المغرب العربي وعلى المستوى العمودي ثانيا، أي بين ضفتي المتوسط المغرب العربي وأوروبا فتوحيد هذه المنطقة تمليه الضرورات الأمنية بدرجة أولى ثم الحاجيات الاقتصادية بدرجة ثانية[4]. في مجال مكافحة الفساد فقد تحصلت الجزائر على صفة عضو مؤسس في الجمعية الدولية للسلطات الوطنية المعنية بمكافحة الفساد والتي تهدف إلى ترقية التنفيذ الفعال لاتفاقية هيئة الأمم المتحدة لمكافحة هذه الظاهرة[5].

---

[1] – Revue la politique étrangère de l’Algérie ,op .cit , p 13 .

[2] – "بوتين يكشف عن أسلحة ليزر روسية مثل "الخيال العلمي"، موسكو: اسوشييتد برس، 18 مايو 2019، تاريخ الاطلاع على الرابط(18 ماي 2019 الساعة9:00)**alarabiya.net. https://www**

[3] – أنور أبو خرص، مرجعسابق.

[4] – مصطفى المرابط، مرجع سابق، ص. 15.

[5] – وهيبة دالع، مرجع سابق، ص. 165.

فيما يخص البيئة بدعم دور مؤسسات المجتمع المدني في دول شمال إفريقيا والمنطقة المغاربية للمحافظة على البيئة، تشجيع النشاط البيئي، وزيادة نشر الوعي المجتمعي في هذه المنطقة بالقضايا البيئية المختلفة، تقديم المشورة التقنية والقانونية والمؤسساتية للحكومات، والمنظمات الإقليمية بخصوص تلويث البيئة وسبل المحافظة عليها[1].الحل الأنسب للمشكل الغذائي في منطقة المغرب العربي يكون بالاستغلال الأمثل لما هو متوافر من موارد اقتصادية، وبشرية على المستوى الوطني، والمغاربي، بالتوسع في الاستثمار الزراعي المنتج، وبالتحكم في تطور التكنولوجيا الزراعية يمكن زيادة إنتاجية الزراعة المغاربية، وهكذا فتحقيق الأمن الغذائي المغاربي والعربي عموما مشروط بتحسين أداء القطاع الزراعي، والرفع من الإنتاجية الزراعية في المنطقة، وذلك هدف لا يتحقق إلا بالاهتمام بالتقدم العلمي لتطوير الأساليب الزراعية المتبعة في إنتاج المحاصيل، ويتحقق بمتطلبات الإدارة المحكمة الفعالية في التخطيط والتنفيذ والعمل الجماعي والعدالة[2].

تعتقد الدراسة أن دول المغرب العربي كانت تستطيع أن تتفادى الخلافات السياسية فيما بينها، وأن تواصل في تجسيد نشاطات الاتحاد المغاربي لمواجهة أي عدوان خارجي الذي أساسه التعاون في ميدان الدفاع والأمن، فاتحاد المغرب العربي يمنع الحروب بين الدول الأعضاء، ويوفر الأسباب التي تجعلها آمنة على نفسها من أي اعتداء خارجي.ونأسف هنا لأنّ في أرض الواقع عرف المجال الأمني هشاشة، وأصبح يشكل تهديدا للمنطقة بسبب ضعف التنسيق لمواجهة العنف والتطرف الذي طال الدول المغاربية. لقد فشل القادة المغاربة في وضع قاعدة تفاهم جامعة شاملة فيما يخص الملف الأمني، مما انعكس سلبا على الوضع الداخلي لدول المغرب العربي.

رغم محاولات وجهود الجزائر التي لم تتوان في دعم أشقائها في محنتهم الأمنية خاصة في الثورتين التونسية والليبية في إطار ما يسمى بالربيع العربي، وإلى يومنا هذا لازالت تنسق وتتعاون مع أشقائها المغاربة، ولا نستثني هنا المغرب لأنه رغم إغلاق الحدود

---

[1]– عبد الوهاب بن خليف، عمار جفال، مرجع سابق، ص. 186.

[2]– علي ولد الشيخ، "مرتكزات الاستراتيجية التنموية للأمن الغذائي العربي"، الجزيرة ، تم الاطلاع على الرابط في (15 ماي2019 ،الساعة 13:30) https:// www. aljazeera. net

لازال التنسيق الأمني بين البلدين، ولو كان بنسب ضئيلة، فاتجهت كل دولة منفردة محاولة حماية أمنها، وكان الثقل الأكبر على الجزائر التي تحملت عبئ مسؤولية أمن المنطقة بحكم حدودها المشتركةّ مما أثّر على اقتصادها الوطني.

ترجّح الدراسة أنّ الحل الأمثل لكلّ هذه الأبعاد الأمنية الخطيرة التي أصبحت تشكّل تهديدا على ثوابت البلدان المغاربية، هو الرجوع إلى التكتل والوحدة، والتلاحم من جديد في إطار إتحاد المغرب العربي الذي تنصهر فيه كل الاشكالات، لأنه جاء بعديد الأهداف، منها الأمنية، ليساهم في الحفاظ على الأمن والسلام بين أعضائه اقليميا وعالميا، عماده مبادئ راسخة أشار إليها الدكتور جمال عبد الناصر مانع العدل والانصاف، والمساواة، واحترام سيادة كل دولة، وسلامة أراضيها، عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء، ومبدأ التسوية السلمية للمنازعات الدولية[1]، ومبادئ تحكم علاقات العالم الخارجي كمبدأ التعاون الدولي، مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها، ومبدأ عدم الانحياز[2].

إن جلّ هذه المبادئ، والتي تتقاطع بل تتوافق وتتطابق مع المبادئ، التي رسخت، وثبتت عليها السياسة الخارجية الجزائرية مند إستقلالها، هي بمثابة دافع قوي للرجوع إلى اتحاد المغرب العربي، وإعادة تفعيله من جديد، فإدراكا من الجزائر بهذا التوافق في مبادئها مع مبادئ اتحاد المغرب العربي، فالأكيد أنّ مصالحها المشتركة مع دول المغرب العربي ستكون في إطار إتحاد المغرب العربي بعودة النشاط والتنسيق بين أعضائه، لذلك نجد أنّه من بين جميع الدول المغاربية، غالبا ،ودائما الجزائر من تبادر بالنداء في كل مرّة إلى إعادة إحياء الصرح المغاربي.

الحل إذن هو التكتل من جديد في إتحاد المغرب العربي الذي تنصهر فيه كل الخلافات والتكامل في إطاره، كفيل بحلّ الإشكالات، وهو تحقيقا لمبادئ السياسة الخارجية الجزائرية ومصالحها المشتركة في علاقتها مع الدول المغاربية، ويبقى التحدي الأمني من أهمّ التحديات التي تواجهها السياسية الخارجية الجزائرية، والوضع الراهن يحتّم الاسراع في اعادة تفعيل مؤسسات اتحاد المغرب العربي، لاستدراك التأخّر المسجّل في وتيرة العمل

[1]– جمال عبد الناصر مانع، مرجع سابق، ص.97.

[2]–نفس المرجع، ص.103.

المغاربي، وتطوير الشراكة البينية في مشاريع إقليمية، لتحقيق المصالح المشتركة بتنسيق الجهود، لأنّ أيّ تأخير لا يخدم أمن المنطقة المغاربية، وطبعا ذلك رهين الارادة السياسية والعقيدة الإيمانية للقادة بالوحدة المغاربية.

في الأخير نستنتج أن مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية ومصالحها لا تتجسد بفعالية أكثر إلا في إطار إتحاد مغاربي فعال، حيث لا تختلف مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية مع مبادئ إتحاد المغرب العربي، بل تتطابق معها مما يكفل تحقيق المصالح المشتركة للجزائر في علاقتها مع دول المغرب العربي.

خلاصة الفصل الثالث:

تواجه السياسة الخارجية الجزائرية عديد التحديات السياسية والاقتصادية والأمنية في علاقاتها مع الدول المغاربية، ومن أهمّ تلك التحديات أن مسار الوحدة المغاربية صادف تحولّات ديمقراطية داخل بلدان المغرب العربي لم تكتمل مما جعله رهن الأدوار الإيجابية للنخب الحاكمة في الدول المغاربية. لقد لعب عامل التدخل الأجنبي دوره في إفشال كل محاولة لإحياء الإتحاد المغاربي، لأنه يدرك جيدا بأن إعادة تفعيل إتحاد المغرب العربي سيشكل قوة منيعة تصد كل الأطماع الخارجية، لذلك عملت على إطالة وإبقاء الأزمات السياسية بين أعضاء إتحاد المغرب العربي خاصة بين الجزائر والمغرب، جعل الجزائر تنتهج سياسة تنويع الشركاء حفاظا على التوازن الإقليمي.

تنتهج الجزائر مسلك المفاضلة في مبادئها حسب أولويات مصالحها، فالمصلحة إذن هي من تتحكم، وتحدد توظيف المبدأ في تعامل الجزائر وعلاقتها المغاربية، بدليل أنه كان بإمكان الجزائر أن تلتزم بمبادئها الثابتة في حسن الجوار والودّ، وعدم التدخل حفاظا على علاقتها مع المغرب، إلا أنّضمّ الصحراء الغربية للمغرب في حال تجسيد الحكم الذاتي الموسع سيزيد في ثقل الوزن الإقليمي للمغرب على حساب الوزن الإقليمي للجزائر كلاعب محوري في المنطقة.

اعتمدت الجزائر في مقاربتها لتجسيد تعاون اقتصادي استراتيجية التكتل متعدد الأطراف على عكس المغرب الذي يقدم مقاربة ثنائية لحل المشاكل البينية مع الجزائر، وأمام هذه التحديات فالعمل يجب أن يتخذ المسارين الثنائي والمتعدد الأطراف معا.

تتوجه الجزائر في علاقاتها التعاونية مع الدول المغاربية نحو شراكة اقتصادية متوازنة ومتساوية بتغليب مقاربة ربحية، فالاندماج الحقيقي هو اندماج مغاربي بمنظور اقتصادي تجاري برغماتي. أما أمنيا فمكافحة الإرهاب تتم بالدرجة الأولى، بتحقيق التنمية الشاملة التي تضع حدا للفقر والفساد والهجرة غير الشرعية وغيرها من الظواهر السلبية الأخرى. تبرز مقاربة الجزائر الأمنية، والتي تدعو إلى وجوب التعامل مع التحدي الإرهابي بعقلانية أكبر، وفتح المجال للأداة الدبلوماسية، لان استعمال القوة لا ينتج إلاّ صراع قوة وعنف.

تؤكد الجزائر على ضرورة التعاون المشترك، والاستفادة من التجارب الأمنية السابقة لذلك، عليها التنسيق والتعاون أكثر مع الدول المغاربية المجاورة ، خاصة بالتقاء حدودها مع جوار فوضوي بالأخص مع مالي وليبيا مما يعني أننا أمام إرهاب أفرو مغاربي، فالتحديات الأمنية تفرض حتمية التنسيق كرهان للبقاء. الجيش لا معنى له بدون أسلحة كاملة وتدريب يتوّج بمناورات بيانية تحشر كل القوات البرية والبحرية والجوية، وهي رسائل لأعداء الوطن بأننا نستطيع السيطرة ونواجه أي تهديد خارجي. رسالة الجزائر للخارج هي أنا "جيش محترف" ،وأمن واستقرار "الجزائر" هو "خط أحمر"، كما مثّلت الضرورات الأمنية والاستراتيجية عاملا حاسما في موقف الجزائر بشأن ما يحدث في تونس وليبيا.

يتأثر الفقر بنوعية السياسات والاختيارات الاقتصادية التي تتبناها أنظمة الحكم في دول المغرب العربي، لأنه باستفحال الفقر يتأكد فشل التنمية والسياسات الحكومية في حلّ المشاكل الإجتماعية. تحاول الدول الأوروبية تحويل شمال إفريقيا إلى مراكز تجميع للمهاجرين، كما أن توطينهم في الجزائر أمر خطير، ولذلك فإنه من مخاطر فتح الحدود دون تخطيط مسبق، لأن الدول المجاورة لا تحوز على قرارها السياسي، وتحكمها أيادي خارجية ولوبيات خطيرة.

فيما يتعلق بالجريمة المنظمة وما تعكسه، فالأمر يتطلب إيجاد سياسة موحدة وتنسيق وتعاون فائقين على المستوى الأفقي أولا، أي بين الدول المغاربية، وعلى المستوى العمودي ثانيا، بين ضفتي المتوسط والمغرب العربي، فتوحيد هذه المنطقة تمليه الضرورات الأمنية بدرجة أولى، ثم الحاجيات الاقتصادية بدرجة ثانية.إنّ مشكلة العجز الغذائي في المغرب العربي، ترتبط ارتباطا وثيقا بحالة التجزئة التي تعيشها دول المنطقة المغاربية، والحل الأنسب للمشكل الغذائي في منطقة المغرب العربي، هو الإستغلال الأمثل، لما هو متوافر من موارد اقتصادية وبشرية على المستوى الوطني، والمغاربي بالتوسع في الاستثمار الزراعي المنتج، وبالتحكم في تطور التكنولوجيا الزراعية يمكن زيادة إنتاجية زراعية مغاربية.

يجب على الدول المغاربية تنسيق جهودها والتفكير جديا لإيجاد حلول عاجلة، لأنّ أيّ تأجيل لا يخدم أمن البيئة لتنقد شعوبها من خطر الموت المحقق، وهو من صنيعة الدول الكبرى التي لا تلتزم بالاتفاقيات اتجاه الدول النامية في حماية البيئة.

مبادئ الجزائر لا تختلف مع مبادئ اتحاد المغرب العربي، بل تتطابق معها، ممّا يكفل تحقيق المصالح المشتركة للجزائر في علاقتها مع دول المغرب العربي.

ونستنتج إذن أن مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية ومصالحها لا تتجسد إلا في إطار إتحاد مغاربي فعال.

الخاتمـــــة

خاتمــة:

من خلال دراستنا البحثية وأهمّ ما جاء في الفصول الثلاث نستعرض النقاط التالية ونرفقها بميكانيزمات وتوصيات و نتائج الدراسة:

- ✓ لقد اعتمدت الجزائر في سياستها الخارجية موقفا دفاعيا في علاقاتها مع الدول المغاربية، فنجدها مدافعة عن سيادتها وأراضيها أمام المناورات الدبلوماسية المغربية الهجومية، وهو توتر بين البلدين كان ضريبة لمبدئها الثابت في مساندة القضية الصحراوية ، كما تقوم الجزائر بتوفير وسائل دفاعية بإنتاج والحصول على أسلحة دفاعية فقط ، وهي تدير أزماتها باستراتيجية الرد على السلوك.
- ✓ نجحت السياسة الخارجية الجزائرية في موازنة علاقاتها اتجاه دول المغرب العربي، رغم التباين في منحى التحسين نحو تونس، موريتانيا، وليبيا، ليبقى التوتر قائما مع الدولة الشقيقة المغرب.
- ✓ تواجه السياسة الخارجية الجزائرية اليوم عدة تحديات تؤثر في علاقاتها مع الدول المغاربية، والمسار الوحدوي المغاربي، أهمها تلك التحولات الديمقراطية داخل بلدان المغرب العربي التي لا زالت لم تكتمل لتبقى آليتها رهن مساحة حرية التعبير، فالدستور هو دستور الشعب، والديمقراطية الحقيقية هي بالرجوع إلى التجسيد النزيه للإرادة السيّدة والحرّة للشعب.
- ✓ لعب التدخل الأجنبي وأطماعه دوره في إطالة، وإبقاء الأزمات بين أعضاء تحاد المغرب العربي خاصة بين الجزائر والمغرب في قضية الصحراء الغربية.
- ✓ الوضع في ليبيا ينبأ بتداعيات قد تكون رهينة حسابات قوى إقليمية، ودولية، مّما يحتّم على الجزائر الاستعداد الدائم بتعزيز قواتها الدفاعية على الحدود الجزائرية الليبية درئا لكل خطر أمني.
- ✓ تعتبر الأوضاع الاقتصادية الهشة و الغير متماسكة للدول المغاربية، العائق الأكبر في وجه السياسة الخارجية الجزائرية، وفي مسار التكتل والتكامل الاقتصادي.
- ✓ اعتمدت الجزائر في مقاربتها لتجسيد تعاون اقتصادي مغاربي استراتيجية التكتل متعدد الأطراف، فيما اقترحت المغرب مقاربة ثنائية، والعمل يجب أن يتخذ المسارين معا.

- ✓ تتجه الجزائر في علاقاتها التعاونية مع الدول المغاربية نحو شراكة اقتصادية متوازنة ومتساوية بتغليب مقاربة ربحية، فالاندماج المغاربي اليوم يتجه نحو اندماج بمنظور اقتصادي تجاري برغماتي .
- ✓ توحيد المنطقة المغاربية تمليه الضرورات الأمنية بدرجة أولى، ثم الحاجيات الاقتصادية بدرجة ثانية.
- ✓ تساهم الجزائر من خلال نجاح تجربة المصالحة الوطنية في ترويجها كفكرة تصنف من النماذج العالمية الناجحة ضمن مجال مكافحة الإرهاب.
- ✓ مكافحة الإرهاب كتحدي أمني للسياسة الخارجية الجزائرية، يتمّ بالدرجة الأولى بتحقيق التنمية الشاملة التي تضع حدّا للفقر، والفساد، والهجرة غير الشرعية، وغيرها من الظواهر السلبية.
- ✓ تبرز مقاربة الجزائر الأمنية، والتي تدعو إلى وجوب التعامل مع التحدي الإرهابي بعقلانية أكبر، وفتح المجال للأداة الدبلوماسية لأن استعمال القوة لا ينتج إلا صراع قوة وعنف.
- ✓ التحديات الأمنية تفرض حتمية التنسيق كرهان للبقاء، والجزائر تؤكد على ضرورة التعاون المشترك، والاستفادة من التجارب الأمنية السابقة خاصة بالتقاء حدودها مع جوار فوضوي بالأخص مع مالي وليبيا، وعدم الاستقرار في تونس.
- ✓ الجيش ليس له معنى دون أسلحة كاملة ومتطورة، وتدريب يتوج بمناورات بيانية تحشر كل القوات البرية والبحرية والجوية، وهي رسائل لأعداء الوطن بأننا نستطيع السيطرة، ورسالة الجزائر الأوضح للخارج هي" أنا جيش محترف"، "من يقترب يحترق" وأمن ،واستقرار "الجزائر"،هو " خط أحمر" .
- ✓ فيما يتعلق بالجريمة المنظمة كتحدي للسياسة الخارجية الجزائرية، وما تعكسه ،فالأمر يتطلب ايجاد سياسة موحدة، وتعاون فائقين على المستوى الأفقي أولا بين الدول المغاربية، وعلى المستوى العمودي بين ضفتي المتوسط والمغرب العربي.
- ✓ على الدول المغاربية العمل على تجسيد حسن الجوار الايجابي بحلّ المشاكل السياسية بالاقتصاد، فما تخسره الدولة سياسيا، تسترجع بدله اقتصاديا.

- ✓ مشكلة العجز الغذائي في المغرب العربي هي تحدي آخر للسياسة الخارجية الجزائرية، والحل الأمثل هنا، لما هو متوافر من موارد اقتصادية، وبشرية على المستوى الوطني، والمغاربي، بالتوسع في الاستثمار الزراعي المنتج، وبالتحكم في تطور التكنولوجيا الزراعية المغاربية.
- ✓ يجب على الدول المغاربية تنسيق جهودها لإيجاد حلول عاجلة لأمن بيئتها، فالمنطقة المغاربية في حاجة إلى اتخاذ خطوات والتفكير مليّا لإنقاذ شعوبها من خطر بيئي يتهدد شعوبها .
- ✓ يجب أن تكون الآلة الدبلوماسية الجزائرية دينامية، نشيطة،وحيوية، تستجيب للأحداث بسرعة، وقادرة على الدفاع عن مواقفها وكسب الحلفاء من أجل الدفاع عن تصوراتها.

وعليه من خلال دراستنا البحثية هذه بالنسبة **للفرضية الأولى** فهي موجبة، ونستنتج:

إن مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية الثابتة ومصالحها لا يختلفان أبدا بل يخدمان ويكمّلان بعضهما البعض، فالجزائر حرصت منذ استقلالها على ترسيخ الثبات في مبادئها في علاقاتها مع كلّ من تونس وليبيا، المغرب وموريتانيا والصحراء الغربية، حيث أبانت العمق في ذلك الرابط المتين مع إخوانها المغاربة، والذي يفرض إجتماع وتوحيد شعوبها، إلاّ أنّ هذه المبادئ الثابتة للسياسة الخارجية الجزائرية في علاقاتها مع الدول المغاربية ، تقابلها بالتوازي مصالح لم تختلف أبدا مع تلك المبادئ الثابتة ، فالجزائر استطاعت من خلال سياستها الخارجية الحفاظ على علاقات مستمرة في التحسين مع تونس محافظة فيها على مبادئها الثابتة، وبرؤية برغماتية أيضا أدركت الجزائر بأن انهيار النظام التونسي بعد بن علي والانفلات الأمني بليبيا بعد القذافي ستكون معرّضة لتهديدات أمنية خطيرة تأتيها من الحدود ، فمصلحتها المشتركة مع هذه الدول تحتّم تجاوز كل سبب للخلاف أو التوتر حفاظا على أمنها القومي والتي تستدعي التعاون والتنسيق أكثر لمواجهة تلك الأخطار الأمنية.

تدرك الجزائر جيدا أنه كلّما زاد تعقيد الأزمة الأمنية الليبية، وعدم الاستقرار في تونس، كلّما أنتجت تهديدات أمنية يصعب إذلالها في المنطقة، فدور الجزائر هنا محوريا ومعوّل عليها كوسيط لأنها تعي بأن استقرار أمن ليبيا وتونس من استقرار الجزائر وجل المنطقة المغاربية ، كما أن علاقات الجزائر مع موريتانيا تحكمها المبادئ الثابتة، إلا أنّ توجّهها البرغماتي

الجديد، وخاصة أنها أصبحت تعتمد سياسة ترقية الصادرات خارج المحروقات، جعل الجزائر تعيد فتح معبر الحدود معها، لأن موريتانيا هي جسر يمدها إلى العمق الإفريقي، فالجزائر أدركت هذه المصلحة، ورأت في التعاون المشترك هو السبيل لتجسيدها، كما أنّ حضور موريتانيا يشكل دعما قويا للسلطة الجزائرية في القضية الصحراوية، وحلها مرتبط مباشرة بتظافر جهود البلدين.

بالنسبة للاستنتاج الثاني المتعلق **بالفرضية الثانية**، فهي موجبة، ونستنتج:

تتأثر السياسة الخارجية الجزائرية بعوامل داخلية وأخرى خارجية في علاقاتها مع الدول المغاربية، فكلّما تعارضت المصالح مع المبادئ، كلّما تؤجل الجزائر العمل بمبادئها الثابتة، وتتصدر المصلحة العليا للوطن المقدمة آنيا، وذلك لأن المبادئ مسطّرة والمصالح خاضعة للمستجدات، فمن بين المبادئ الثابتة للسياسة الخارجية الجزائرية مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، لذلك فهي لم تعترف بالمجلس الوطني الانتقالي للثورة الليبية في البداية حفاظا على مبادئها الثابتة لتعود بعدها وتعترف به، فحتمية الظرف الأمني فرضت التقارب للتنسيق أكثر بالتعاون المشترك لاتخاذ حلولا لتلك المخاطر الأمنية، كما أن الجزائر أدركت حينها في حال ميل النظام الجديد في ليبيا أكثر الى المغرب يؤثّر في ميزان القوى الإقليمية، وذلك قد يكون على حساب الطموح الجزائري في أن تكون الجزائر المحور القيادي الضابط للاستقرار في المنطقة المغاربية .

ثبوت صدق الفرضية الثانية يتضح كذلك في ذلك الانقلاب الذي قاده العقيد معمر القذافي على الملك السنوسي، وانقلاب الرئيس الموريتاني محمد ولد عبد العزيز على سابقه ، فرغم أن الجزائر لا تؤمن في مبادئها بسلطة تأتي عن طريق الانقلابات، نجدها تعتمد الثبات في مبادئها في البداية بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، إلا أنها تتراجع في موقفها، واعترفت بالرئيس معمر القذافي بعد الانقلاب واعترفت بالرئيس الموريتاني محمد ولد عبد العزيز، وبالمجلس الانتقالي للثورة الليبية وذلك لأن المصلحة فرضت عليها ذلك آنيا، مما يؤكد دائما بأن المصلحة والمبدأ لا يختلفان فهما يخدمان هدفا واحدا وهو الوحدة الترابية للدولة الجزائرية واستقلالها الوطني والمصلحة العليا للبلاد أمنيا وسياسيا واقتصاديا وهو ما

يجعلها تغير فقط في تبادل الأدوار آنيا بين المبادئ والمصالح فتقدم المصالح آنيا عن المبادئ الثابتة خدمة لبقاء الدولة الجزائرية المستقلة .

نذكر أيضا أن الجزائر تنتهج مسلك المفاضلة في مبادئها الثابتة حيث أنها لا تفاضل فقط بين المبادئ والمصالح وإنما تفاضل أيضا مبدأ على مبدأ آخر تحقيقا لمصالحها ، **فالمصلحة إذن هي من تحدد زمن توظيف المبدأ** في تعامل الجزائر مع البلدان المغاربية بدليل، أنه كان بإمكان الجزائر أن تلتزم بمبادئها الثابتة في حسن الجوار، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية حفاظا على العلاقات الودية مع المغرب، إلاّ أنّ ضمّ الصحراء الغربية للمغرب في حال تجسيد مقترح الحكم الذاتي الموسّع سيزيد في ثقل الوزن الإقليمي للمغرب على حساب الوزن الإقليمي للجزائر كلاعب محوري في المنطقة المغاربية، جعل الجزائر تميل إلى مبدأ احترام الحدود الموروثة عن الإستعمار، وحق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره، وهي مبادئ ثابتة أيضا في السياسة الخارجية الجزائرية مند استقلالها والتي أكسبتها احتراما ومصداقية دولية. كما نشير هنا إلى أن مبدأ حسن الجوار الإيجابي يرتبط بالتعاون الاقتصادي وبحل المشاكل السياسية والاقتصادية والذي يجعل أي دولة تشعر أن ما تخسره سياسيا تسترجع بدله في المجال الاقتصادي.

الاستنتاج الثالث بالنسبة **للفرضية الثالثة:**

ان مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية ومصالحها لا تتجسّد إلّا في اطار إتحاد مغاربي فعال. ونستطيع القول هنا بأنها صحيحة وموجبة أيضا، حيث تتجسد مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية وتتحقق مصالحها أكثر بالتسريع في إعادة إحياء إتحاد المغرب العربي واندماج دوله في تكتل حقيقي ، فرغم محاولات الجزائر وجهودها الدبلوماسية الحثيثة في تحسين علاقاتها مع الدول المغاربية من خلال التعاون المشترك دعما للمسار الوحدوي الذي آمنت به منذ الثورة التحريرية وإلى غاية يومنا هذا، لا زالت الجزائر تتعاون لتمتين علاقاتها مع أشقائها المغاربة ودعمهم في محنهم آخرها سقوط نظامي بن علي والقذافي بكل من تونس وليبيا وضع السياسة الخارجية الجزائرية أمام تحديات صعبة، وتواجهها أيضا جميع البلدان المغاربية، حيث أصبحت تشكل تهديدا لثوابتها، مما يجعل الحلّ الأمثل، و السبيل

الأوحد والأرجح، هو الرجوع إلى التكتل والوحدة و التلاحم من جديد في إطار اتحاد المغرب العربي،

يوفّر الاتحاد المغاربي الأسباب التي تجعل الدول الأعضاء آمنة على نفسها من أي تهديد خارجي، ورغم ما يفرضه الراهن من تعديلات في بنود مواده الإنشائية فإنه جاء بعديد الأهداف السياسية، والاقتصادية، والأمنية، والثقافية، وذلك لتحقيق الاستقرار بين أعضائه إقليميا ودوليا، عماده مبادئ المساواة، واحترام السيادة بين الدول الأعضاء، وسلامة أراضيها وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء، مبدأ التسوية السلمية للمنازعات الدولية ، مبدأ عدم الانحياز، فجل هذه المبادئ تتقاطع، بل تتوافق، وتتطابق مع المبادئ الثابتة للسياسة الخارجية الجزائرية، التي رسخت عليها منذ استقلالها، وهي أيضا بمثابة دافع قوي للرجوع إلى إتحاد المغرب العربي وإعادة تفعيله من جديد.

و إدراكا من الجزائر بهذا التوافق في مبادئها مع مبادئ إتحاد المغرب العربي ، فالأكيد أن تحقيق مصالحها المشتركة مع الدول المغاربية ستكون في إطار إتحاد المغرب العربي ، لذلك نجد أنه من بين جميع الدول المغاربية غالبا ودائما الجزائر من تبادر بالدعوة إلى إعادة إحياء الصرح المغاربي، فالحل إذن هو التكتل من جديد في إتحاد المغرب العربي الذي تندمج وتنصهر فيه كل الخلافات ، والتكامل في إطاره كفيل بحل كل تلك الإشكالات، وبذلك فهو يحقق مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية ومصالحها المشتركة مع الدول المغاربية .إن الوضع الراهن يحتم إعادة تفعيل مؤسسات اتحاد المغرب العربي لاستدراك ذلك التأخر المسجل في وتيرة العمل المغاربي وتطوير الشراكة البينية في مشاريع إقليمية لتحقيق المصالح المشتركة بتكثيف ومضاعفة تنسيق الجهود لأن أي تأخير لا يخدم المنطقة المغاربية ومصالحها وطبعا ذلك يبقى رهن الإرادة السياسة و العقيدة الإيمانية للقادة بالوحدة المغاربية ، وتبقى الثقة سيدة الموقف .

مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية الثابتة لا تختلف مع مبادئ اتحاد المغرب العربي بل تتطابق معها إذن مما يكفل تحقيق المصالح المشتركة للجزائر مع دول المغرب العربي ، فمبادئ السياسة الخارجية الجزائرية ومصالحها لا تتجسد إلا في إطار اتحاد مغاربي عربي

فعال لأنه الكفيل بتحقيق وتجسيد ذلك ، فالدول المغاربية ما يجمعها أكثر مما يفرقها من مقومات التاريخ والجغرافيا والاقتصاد والثقافة.

فتذكروا أيها القادة المغاربة أنّ في الإتحاد قوة إقليمية ونصر ونجاح، وفي الفرقة ضعف وانقسام ، والتوازن الإقليمي الحقيقي، والتحدي الأكبر الآن لإعادة الإعتبار للمنطقة المغاربية وكسر شوكة الأطماع الخارجية، هو إخراج قوة إقليمية مغاربية إلى العالم يجسّدها اتحاد المغرب العربي، تنصهر فيه كل الخلافات ،ويحسب له ألف حساب في الأجندات العالمية ، ولعلّ تصدق هنا قاعدة عمل ومقولة اللورد بالمرستون الوزير الإنجليزي الملهم الكبير للسياسة الخارجية للمملكة المتحدة (1830 _ 1865): " نحن ليس لنا حليف أبدي و أزلي ، ليس لنا عدو أبدي و أزلي ، مصالحنا أبدية وخالدة، وهي مصالحهم والتي من واجبنا الدفاع عنها " .

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أ- المراجع باللغة العربية:

1 الوثائق الرسمية:

1.1- الوثائق الرسمية

1-وثيقة لمداخلة السعيد مقدم الأمين العام لمجلس الشورى لإتحاد المغرب العربي ، جامعة عنابة ، كلية الحقوق، 14 فيفري2019.

2- المعاجم:

1-مصباح عامر. **معجم العلوم السياسية والعلاقات الدولية**. الجزائر: دار الكتاب الحديث، 2010.

3 الكتب:

1- بالحبيب عبد الله، **السياسة الخارجية الجزائرية في ظل الازمة 1992 -1997**، عمان:، دار الراية للنشر والتوزيع، ب دس.
2- البزاز سعد توفيق، **النظام السياسي الجزائري وملامح التحولات الحديثة في السياسة الدولية في عهد الشاذلي**،عمان: دار السواقي العلمية للنشر،2015.
3- بشنون سليمان، **الأزمة الجزائرية جذورها وأبعادها** ، الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع ،2012.
4- بلانس فيرونيك، بواساك، ترجمة منار الوفاء، **دراسة حول الهجرة واللجوء في بلدان المغرب العربي**، الدانمارك : الشبكة الأورو- متوسطة لحقوق الإنسان ،2010.
5- بلقاسم محمد، **وحدة المغرب العربي فكرة وواقعا الاتجاه الحدودي في المغرب العربي 1910-1954** ،الجزائر البصائر الجديدة للنشر والتوزيع ،ط1 ، 2013.
6- بن جديد الشاذلي، تحرير عبد العزيز بوباكير ، **مذكرات الشاذلي بن جديد**، الجزائر: دار القصبة للنشر، الجزء الأول، 2011.
7- بن حمودة بوعلام، **الثورة الجزائرية ثورة أول نوفمبر 1954 معالمها الأساسية** ، الجزائر: دار النعمان للنشر والتوزيع ، 2012.
8- بن خرف الله الطاهر، **النخبة الحاكمة في الجزائر 1962-1989 بين التصور الإيديولوجي والممارسة السياسية مساهمة في التاريخ السياسي للجزائر المستقلة** ، الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزء الثاني ، 2007.
9- بن غربي ميلود، **موقف الجزائر من نزاع الصحراء الغربية في إطار المتغيرات الإقليمية والتحديات الوطنية**، الجزائر: مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع ،2011.
10- بودهان موسى، **الدساتير الجزائرية من 1963، 1976، 1989، 1996، مع تعديل نوفمبر2008**،ط.1، الجزائر، كليك للنشر،2008.
11-بوضربة عمر، **النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية سبتمبر 1958-جانفي 1960**، الجزائر: دار الحكمة للنشر،2012.

12-بوقارة حسين، **التكامل في العلاقات الدولية** ، الجزائر: مخبر البحوث والدراسات في العلاقات الدولية ،2008.
13-بيليس جون وسميث ستيفن، **عولمة السياسة العالمية**، الإمارات العربية المتحدة: ترجمة ونشر مركز الخليج للأبحاث، ، ط.1 ، 2004.
14-تابليت علي، بحوث في تاريخ الجزائر، الجزائر: حقوق النشر لهذه الطبعة محفوظة لوزارة المجاهدين، الجزء3، 2014.
15-جغابة محمد، **بيان أول نوفمبر**، الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع،2012.
16-جغلول عبد القادر، ترجمة فضيلة حكيم، فضل عباس، **تاريخ الجزائر والمغرب العربي** ، المجلد الأول: ISBN، 2013.
17-جفال عمار وآخرون، **التجارب الديمقراطية في الأقطار المغاربية**، الجزائر: مخبر البحوث والدراسات في العلاقات الدولية، 2015.
18-جفال عمار وآخرون، **السياسة الإقليمية للجزائر**، الجزائر: مخبر البحوث والدراسات في العلاقات الدولية، 2015.
19-جونسن لويد، ترجمة محمد بن أحمد مفتي، محمد السيد سليم، **تفسير السياسة الخارجية**، الرياض: عمادة شؤون المكتبات ، جامعة الملك سعود ، ط.1 ،1989.
20-حفظ الله بوبكر، **التموين والتسليح إبان الثورة التحريرية الجزائرية 1954، 1962** ، الجزائر: المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، 2013.
21-دالع وهيبة، **دور العوامل الخارجية في صناعة السياسة الخارجية الجزائرية**، الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع،2014.
22-دبش اسماعيل ، **السياسة العربية والمواقف الدولية تجاه الثورة الجزائرية 1954-1962**، الجزائر: دار هوما للطباعة والنشر والتوزيع، 2009.
23-رزيق محمد، **العلاقات الجزائرية الفرنسية من خلال معاهدة التافنة1937- تحليل وثيقة رسمية**، الجزائر: الشاطبية للنشر والتوزيع ، ط.1 ،2012.
24-سعد زغلول عبد الحميد، **تاريخ المغرب العربي من الفتح إلى بداية عصور الإستقلال** ، الإسكندرية : منشأة المعارف، 1993.
25-سعيدوني ناصر الدين، **الجزائر منطلقات وآفاق مقاربات للدوافع الجزائرية من خلال قضايا ومفاهيم تاريخية** ، الجزائر: البصائر الجديد للنشر والتوزيع، ط.3، 2013.
26-السيد سليم محمد،**تحليل السياسة الخارجية**، مصر: مكتبة النهضة المصرية، ط.2، 1998.
27-شريط العابد ، حمزة فطيمة ، **التكتلات الاقتصادية وظاهرة الفقر**، دراسة حالة إتحاد المغرب العربي، مجمع مداخلات الملتقى الدولي حول تقييم سياسات الإقلال من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة، الجزائر ، جامعة الجزائر ، 2014.
28-صاغور هشام، **دور النخب السياسية في تفعيل مسار التكامل المغاربي في ظل المعوقات الداخلية -الواقع والرهانات** ، الإسكندرية : مكتبة الوفاء القانونية،ط1، 2014.
29-عباس محمد ، **الوطن والعشيرة (تشريح أزمة 1991- 1996)الانتفاضات العربية بين العفوية و البرمجة** ، الجزائر :28-دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزء العاشر، 2013.

30عبد النور ناجي، **تجربة التعددية الحزبية والتحول الديمقراطي، دراسة تطبيقية في الجزائر**، الجزائر: دار الكتاب الحديث، 2010.

31-غضبانمبروك،**المجتمع الدولي: الأصول والتطورات والأشخاص**، القسم الثاني، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1994.

32-فرنكيل جوزيف ، ترجمة غازي عبد الرحمن القصيبي، **العلاقات الدولية**،ط.2، المملكة العربية السعودية، الناشر توهاما، 1984.

33-مانع جمال عبد الناصر ، اتحاد المغرب العربي ، دراسة قانونية سياسية ، عنابة: دار العلوم للنشر والتوزيع ، 2004.

34-مصباح عامر ، **نظرية العلاقات الدولية ، الحوارات النظرية الكبرى**، الجزائر: دار الكتاب بالحديث،2009.

35-مصباح عامر، **الاتجاهات النظرية في تحليل العلاقات الدولية**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2006.

36-مصباح عامر، **تحليل السياسة الخارجية** ، الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 2008.

37-مقلد اسماعيل صبري ، **السياسة الخارجية الجزائرية الأصول النظرية والتطبيقات العملية**، القاهرة: المكتبة الأكاديمية، ط.1 ، 2013.

38-ميهوبي فخر الدين، **اشكالية بناء الدولة في المغرب العربي في تطور ما بعد الاستعمار**، الإسكندرية: الوفاء القانونية ، ط.1، 2014.

39-النحال محمد سلامة، **الحرب ضد الإرهاب تداعيات تفجيرات نيويورك وواشنطن وانعكاساتها الإقليمية والدولية**، تونس: دار الزهران للنشر والتوزيع، 2009.

40-جيار الهاشمي،ترجمةحضريةيوسفي،**مؤتمرالصوماماالفعلالمؤسسبحلوهومره**،الجزائر:منشوراتANEP،2013.

41-وزارة المجاهدين ، **النصوص الأساسية لثورة نوفمبر 1954نداء أول نوفمبر، مؤتمر الصومام، مؤتمر طرابلس**، الجزائر: المؤسسة الوطنية للاتصال والإشهار.

42-ولد الصديق ميلود، **البعد الإقليمي للسياسة الخارجية الجزائرية في ظل التحولات الجيوسياسية الجديدة**، عمان: دار الأيام للنشر والتوزيع، ط.1،2019.

المحاضرات

باراك صورية، محاضرة السياسة الخارجية الجزائرية ، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، ،جامعة سكيكدة، الجزائر، (03 مارس 2018).

المجلات:

1- بوشنافة شمسة ،التغير في السياسة الخارجية: دراسة نظرية ،المجلة الجزائرية للأمن والتنمية ، العدد الرابع(4)،(جانفي2013).
2- رابح زغوني،" أزمة السياسة الخارجية الجزائرية بين ميراث المبادئ وحسابات المصالح : دراسة حالة الربيع العربي"، **سياسات عربية**، العدد 23 ،(نوفمبر 2016).
3- شاعة محمد، الأدوارالإقليمية للسياسة الخارجية الجزائرية، الجزائر، مجلة البحوث السياسية والادارية، العدد 12.
4- صحراوي فايزة ،السياسة الخارجية المقارنة: مدخل مفاهيمي، مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية، العدد5، (مارس 2016).

5- طالب الابراهيمي احمد، معاهدة الإخاء والوفاق، المجلة الجزائرية للعلاقات الدولية، العدد 9، الفصل الأول ، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية ، (1988).
6- مبروكي الطاهر ، الأمن الغذائي في المغرب العربي، مجلة الباحث ،العدد9 ، الجزائر، سبتمبر (2011).

المقابلات:

1- مقابلة مع محمد خليفي مدير مكتب العلاقات المغاربية بوزارة الشؤون الخارجية الجزائرية، حول **السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه دول المغرب العربي**،(19 ديسمبر 2018، الساعة 13:30 إلى 16:30) .
2- مقابلة مع سعيد مقدم، الأمين العام مجلس الشورى باتحاد المغرب العربي، حول **السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه دول المغرب العربي**، مقر مجلس الشورى لاتحاد المغرب العربي بالجزائر، (21ديسمبر 2018، الساعة 13:30إلى 16:30).

3-مقابلة مع سعد الدين نويوات مستشار في رئاسة الجمهورية ، **السياسة الخارجية الجزائرية تجاه دول المغرب العربي**، مقر رئاسة الجمهورية بالجزائر، (12/25/ 2018 ،الساعة: 10:00 إلى 13:30) .

التقارير:

1-منظمة الامم المتحدة، اللجنة الاقتصادية لإفريقيا، تقرير الاجتماع التفاكري افاق التكامل المغاربي في السياق الاجتماعي السياسي الجديد للمنطقة دون الاقليمية، الرباط،15جانفي 2015.
2-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،وزارة الشؤون الخارجية ،عرض حول السياسة الخارجية لقاء الدكتور أحمد طالب الابراهيمي مع اتحاد الصحافيين، الجزائر، 29 جانفي 1983.

الجرائد:

1- **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية**، العدد79، 1 ديسمبر 2002.
2- نفس المرجع، العدد45، 18 سبتمبر 2013.
3- **جريدة الحوار**، منتدى الحوار، العدد 3560، السنة الثالثة عشر، الخميس 29 نوفمبر 2018.

المواقع الالكترونية:

1-صخري محمد، "النظرية البنائية في العلاقات الدولية"، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية، تاريخ الاطلاع على الرابط(03 مارس 2019 سا 16:00).

https ; //www.politicts-dz. 254.com

2-اتحاد المغرب العربي: تفاصيل الدورة الثانية عشر للجنة الوزارية المغاربية المكلفة بالأمن الغذائي" ، أنباء تونس، تاريخ الاطلاع على الرابط (10 ماي9201،الساعة 13:30 .**www. Kapitalis .com**)

www. ech- chaab. Com/ar/ item / 16845 html /أعمدة ومقالات

3-الهتاشناجي ،" في معنى ومفهوم السياسة الخارجية"، محاضرات السياسية الخارجية، جامعة تكريت ،كلية العلوم السياسية الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية،المرحلة الرابعة،الفصل الاول، (02 نوفمبر 2018)، تاريخ الإطلاع على الرابط (05 نوفمبر 2018، ساعة 17:00) .**Https :www.politics-dz.com**

4-اتحاد المغرب العربي، اتفاقيات خارجية موقعة"، البوابة الرسمية لإتحاد المغرب لإتحاد المغرب العربي.تاريخ الاطلاع عليه ، (10ماي 2019، الساعة 20:25)**https:// umaghrebarabe.org**

5-الإذاعة الجزائرية،" البنك العالمي يرفع توقعاته لنمو الاقتصاد الجزائري خلال 2019 و 2020"، تاريخ الاطلاع على الموقع(14 أفريل 2019 الساعة 11:00) **https://www.radioalgérie.dz**

6-الإذاعة الجزائرية،" تنصيب المجلس الوطني لترقية الصادرات خارج المحروقات،" تاريخ الاطلاع عليه (5 ماي 2019، الساعة 16:09.) **https://www.radioalgérie.dz**

7-زيتوني اسماعيل ،" الجزائر تحدد موقفها في الأزمة الليبية وترفض قرار حفتر"، الشروق، تاريخ الاطلاع على الرابط (2019/4/7 الساعة 6:30).

http:// arabic- sputniknews-com ,cdn.ampproject.org

8-اقتصاد موريتانيا"، الوكالة الموريتانيا للأنباء، موريتانيا، تاريخ الاطلاع على الرابط (5ماي2019، الساعة 11:00) m. **ami. mr.Mauritania-Economie**

9-الإذاعة الجزائرية، "وزير خارجية موريتانيا: علاقاتنا مع الجزائر تاريخية، ونرغب في تطويرها "،تاريخ الاطلاع على الرابط (20 افريل 2019 الساعة 01:30).**https : www.radioalgerie.dz**

10-بلعاليا محمد،" توتر جديد في الكركرات بين الصحراء الغربية و المغرب"، TASعربي ،تاريخ الاطلاع على الرابط (23 افريل 2019 الساعة 21:30). **https://www.TSA-algerie.com**

11-بن شريف خالد ، "التكامل الاقتصادي المغاربي، ما الذي يمنع تحقيقه وما جدواه؟ "،سياسة بوست تاريخ الاطلاع على الرابط (30 افريل2019، سا 5:30.) **https://ww w. sasapost .com** .

12-بن شريف خالد ، "دول المغرب العربي بالأرقام والثروات هائلة لكن ضائعة "، 4افريل 2015 ، سا 14:30 .تاريخ الاطلاع عليه (30أفريل 2019 ،الساعة:11:00)**sasapost. Com. https://www**

13-الإذاعة الجزائرية ،"البنك العالمي يرفع توقعاته لنمو الاقتصاد الجزائري خلال 2019 و2020"، الجزائر، تاريخ الاطلاع (30 أفريل 2019، ساعة 8:30) **www.radioalgerie .dz**
/news/ar/article/20190109/1539.html.

14-بوتين يكشف عن أسلحة ليزر روسية مثل الخيال العلمي، موسكو: اسوشييتد برس، تاريخ الاطلاع على الرابط(18 ماي 2019 الساعة9:00) **https://www.alarabya.net**

https://www. Assabahnews.tn

15-الجورشي صلاح الدين، "الفقر في دول المغرب العربي ليس قضاء وقدر"، تونس: العربي الجديد،تاريخ الاطلاع على الرابط (14ماي2019 الساعة 8:30.) **https// :www.alaraby.co.uk**

16-بومليك نوال، "الأخطار الأمنية للجريمة المنظمة بالمنطقة المغاربية" ، جامعة سيدي بلعباس ،تاريخ الاطلاع على الرابط (14 ماي 2019 الساعة 10:00).**Doc .univ -sba . dz>handl**

17-خطيب عقيل، "تونس الجزائر، دبلوماسية المد والجزر"، نون بوست،تاريخ الاطلاع على الرابط، (13أفريل 2019، سا30: 5) **http://www.noonpost.com/content/14520**

18-الشاهر شاهر، "الاستقرار السياسي معاييره ومؤشراته"، مؤسسة دام براس الإعلامية، تم الاطلاع على الرابط تاريخ (28 افريل2019 الساعة 14:00) **www.dampress.net**

19-دواجي محمد حسان، محمد السنوسي،" حق الإنسان في الأمن البيئي : جهود المجتمع المدني في حماية البيئة، واقع و أفاق الجزائر نموذجا"، الجزائر ، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية، تاريخ الاطلاع على الرابط (**https://www. Politics.- dz. com**23 ماي2019،سا6:00).

20-سنوسي محمد، "البعد الأمني للسياسة الخارجية الجزائرية باتجاه دول الربيع العربي منذ 2011"، الحوار، تاريخ الاطلاع على الرابط، (19 أفريل 2019، سا6:00)**/33389 /debate/ elhiwardz .com / http : //**

21-سيد المختار، "تطبيع العلاقات الجزائرية التونسية، أزمة ضريبة العبو"ر، أخبار العالم العربي، تاريخ الاطلاع على الرابط (13افريل 2019 ساعة 9:00) **https://arabic.rt.com**

22-الصحراء الغربية"، الجزيرة، تاريخ الاطلاع على الرابط (17 افريل 2019 الساعة 06:00).

https : www. aljazeera .net

23-العجايب ليلى، "أين تقع ليبيا"، تاريخ الاطلاع على الرابط (7افريل2019، الساعة 5:30)
https:// mawdoo3.com

24-عزو محمد عبد القادر ناجي، "مفهوم عدم الاستقرار السياسي في الدولة "، الحوار المتمدن،تم الاطلاع على الرابط (بتاريخ 28 افريل2019 الساعة 13:30.) **www.m.ahemar.org.asp**

25-عزيز أحمد، "العلاقات الجزائرية الموريتانية ..ماذا وراء التذبذب المستمر؟ "، الأناضول : صحيفة رأي اليوم ، تاريخ الاطلاع على الرابط (07 افريل 2019 الساعة 14:30). **https:// riallyoum.com/index.plp**

26-العلاقات التونسية الجزائرية بين التاريخ والحاضر"، تونس المرصد بوابة إفريقيا الإخبارية، تاريخ الاطلاع على الرابط (14 أفريل 2019 سا 5:00) www.afrigatenews.net/article

27-عميرة عائد، "الجزائر تطرق أبواب موريتانيا بعد فتور طويل وهذه الأسباب"، نون بوست، تاريخ الاطلاع على الرابط (19 أفريل 2019 الساعة 14:30). **https://www.noonpost.com/content/. 25280**

28-قراءات: الوضع الاقتصادي في ليبيا ومعالجاته الممكنة، المغاربي للدراسات والتحاليل"، 2017، تاريخ الاطلاع على الرابط (6 ماي 2019.) **https://www. Almgharibi. Net**

29-قردود عمار، "حصري: هكذا ساهمت الجزائر في منع انهيار النظام التونسي بعد ثورة الياسمين عام 2011"، تونس: صحيفة إلكترونية تونسية جامعة، تاريخ الاطلاع على الرابط (2019/04/9، الساعة:05:00).
www.Kapitalis.com / anboa- Tounes

30-الإذاعة الجزائرية ، "مجلس الأمن يعقد اجتماعا حول الصحراء الغربية"، الجزائر، ، تاريخ الاطلاع على الرابط (15 افريل 2019 الساعة 20:30) -**https : www. radioalgerie . dz / news/ar/article/ 2019 04-10/166727 ;html.**

31-لحياني عثمان، "تفاصيل الود و أسرار الخلافات بين موريتانيا و الجزائر"، نواقشط ، الخبر، تاريخ الاطلاع على الرابط (19 افريل 2019 الساعة 06:30)

https://www-elkabar .com /press/ article/ 104831.

32-مجذوب خالد ، "المغرب يسرع في وتيرة تحديث ترسانة العسكرية (تحليل) "،الرباط : الأناضول ، تاريخ الاطلاع على الرابط (14ماي2019 الساعة 6:30.) **https:// www.a a. tr**

33-مداسر أ حمد ، "التحول الديموقراطي في المغرب العربي "، كلية الحقوق ، المحمدية، تاريخ الاطلاع على الرابط (19 افريل 2019 الساعة 14:50).

Boulemkahlel ; yolsite .com >resoners

34-مدياني أحمد ،" بنك المغرب: هذه حصيلة الاقتصاد المغربي والتوقعات للعام 2019"،المغرب، مجلة تيل كيل عربي، تاريخ الاطلاع عليه (12 ماي 2019، سا13:00. **https://www.ar. telquel. Ma)**

35-المغرب"، شبكة الجزيرة الإعلامية ،تاريخ الاطلاع على الرابط (16 افريل 2019 الساعة 08:30)

https://www. aljazeera- net .cdn.aproject. org /v/s

36-مكونات اقتصاد الصحراء الغربية، الجزيرة،" اقتصاد ، تاريخ الاطلاع على الرابط (6 ماي2019، سا11:30.)

https://www.Aljazeeranet .amprojec .org

37-منشاوي إبراهيم ،" توجه حذر : الموقف الجزائري من تطورات الأحداث في تونس" ، القاهرة : المركز العربي للبحوث والدراسات ، تاريخ الاطلاع على الرابط (6 افريل2019 الساعة:6:00).

http://www. acrseg.org/36851.

38-منصور أحمد، "علاقة الإنسان العربي بالبيئة، الجزيرة"، تاريخ الاطلاع على الرابط (16 ماي 2019 سا 13:00)

https:// www. Aljazeera.net

39-موريتانيا"، الموسوعة ،تاريخ الاطلاع على الرابط (19 افريل 2019 الساعة 08:10)

https:// www. Aljazeera.net

40-الموقع الجغرافي لتونس"، تاريخ الاطلاع على الرابط، (17 أفريل 2019، سا23:00).

www. Aljazeera- net .cdn. ampproject. org /v/s

41-ولد الشيخ علي، "مرتكزات الاستراتيجية التنموية للأمن الغذائي العربي"، الجزيرة، تم الاطلاع على الرابط في (15 ماي2019، الساعة 13:30) **https:// www.aljazeera. Net**

42- ولد خليفة سيد محمد، "العلاقات الجزائرية الموريتانية، تاريخ حافل بالعطاء"، نواقشط ، تاريخ الاطلاع على الرابط (19 افريل 2019 الساعة 14:50). **https : www. Afrigatenews .net article / 6826**

43-ياسين حنين، "شعوب تتجرع الفقر ما الذي يعيق ثروات المغرب العربي"، الخليج أونلاين، تاريخ الاطلاع على الرابط (11ماي2019 الساعة 9:30.) **https:// www. Alkalije online. Net**

44-خريطة الجزائر السياسية https://baramjak.com

45-عبد النور عنتر ، "العلاقات الجزائرية الليبية بعد القذافي: الاستقرار أولا"، مركز الجزيرة للدراسات، تاريخ الاطلاع على الرابط،(3 أفريل 2019،الساعة 11:00).

studies.aljazeera.net

46-سهام فضل الله، تقرير أمريكي ،" اقتصاد المغرب هش ومن الصعب أن يصبح قوة إقليمية"، اليوم 24،تاريخ الاطلاع على الموقع(افريل2019،سا12:30).

https:// m.alayoum24.com

47-الإذاعة الجزائرية، "عجز بـ 1,37 مليار دولار في الميزان التجاري الجزائري خلال الثلاثي الأول 2019 " ، تاريخ الاطلاع على الرابط :(5 ماي2019،الساعة 16:09.)**https://www.radioalgérie.dz**

48-ثورة ارحل لا تزال بعد 8 سنوات تبحث لاقتصادها المثقل عن حل"، تونس، الصباح نيوز، تاريخ الاطلاع على الرابط (13 ماي2019، الساعة9:30.)

49-عقيل خطيب،" تونس- الجزائر .. دبلوماسية المد والجزر"، نون بوست،15 أكتوبر 2016، تاريخ الاطلاع على الرابط، (13فريل 2019، سا30: 5) **https://www.noonpost.com/content/14520**

49-تعريف المصلحة" ، تاريخ الاطلاع على الرابط 17مارس2019.**https://ar.n. wikipedia.org**

50-الجزائر، استقالة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة بعد 20 سنة من الحكم"، فرانس 24، تم الاطلاع على الرابط بتاريخ (11 افريل2019 الساعة 10:00)**https:// www .France 24.Com**

51-جريدة زهرة شنقيط، "موريتانيا تستورد الألبان ولها ثروة تفوق 22 مليون رأس ماشية"، موريتانيا، تاريخ الاطلاع على الربط (5ماي2019، الساعة 12:00). **https://www. Zahraa. Mr**

52-إكجان نور الدين،" استيراد السلاح . .، المغرب 24 عالمي و الجزائر في نادي الخمسة"، هسبرس، تاريخ الاطلاع على الرابط (7ماي2019 الساعة 6:00) **https://m.hespress. Com >orbites**

53-البنك الدولي: النمو في موريتانيا 2019 الأعلى مغاربيا"، زهرة شنقيط، موريتانيا، تاريخ الاطلاع على الرابط (05 ماي2019، الساعة 12:30) **https//:www.zahraa.mr**

54-البنك الدولي: موريتانيا أعلى بلاد المغرب نمو في 2019"، الرباط، عربي 21، تاريخ الاطلاع على الرابط (6 ماي2019.) **https://m.arabi21.com**

55-عميمور محي الدين ،" ذكريات ليبية"، يومية الشعب، 08 جوان 2014 .

56-بن سالم عائدة، "6 صعوبات أمام الاقتصاد التونسي في 2017"، تونس وكالة الأناضول، تاريخ الاطلاع عليه (12 ماي 2019.) **https:// www.aa.com. tr**

مصادر الاستئناس

1- مديرية الاخبار(الجزائرية الثالثة)، فوزي ايت علي ،حوار خاص وحصري مع رئيس الجمهورية الغربية الصحراوية الديموقراطية والأمين العام لجبهة البوليساريو ابراهيم غالي، التلفزيون الجزائري، الجزائر، 28 فيفري 2019.

2- مديرية الاخبار، كريم بوسالم، ،العقيد سلمان لعراج ممثل وزارة الدفاع الوطني ،برنامج في دائرة الضوء ، التلفزيون الجزائري، الجزائر، فيفري 2019.

المراجع باللغة الأجنبية:

باللغة الفرنسية

Les livres :

1-Francos Ania et séréni Jean Pierre,**Un Algérien nommé Boumediène** : Editions ASS NNIOmar AIT MOHTTAR.

2- Hartmut Elsenhans , traduction par Vincent Goupy, La Guerre de l'Algérie 1954-1962 la transition d'une France à une autre Le Passage de la IVe à La Ve République , Algérie :EDIF 2000,2010.

Les revues :

1-Chikhaoui Arslan, "les paradigmes de la politique étrangère de l'Algérie", Allemagne : Friedrich- EBERT Stiftung (FES),(2015).

2-Daguzan Jean François, La politique étrangère de l'Algérielе temps de l'aventure ?, Politique étrangère, Mars (2015).

3-Deau Oliver, Entretien avec Francis Ghilés le directeur de l'IFRI le centre français internationale de paris, le centre internationale d'analyse et publications de l'institut Amadeus, juin(2010).

4-Grimaud Nicole," la politique extérieure de l'Algérie", 1962-1978, Revue française descience politique, ,35^{e}année, n°5,(1985).

5-Kennouche Lina," Algérie : vers une nouvelle approche stratégique régionale ?", L'Orient le jour, (1/02/2016).

RAPPORTS

1-INFORMATION GENERAL, CNUCED, 2016.

باللغة الانجليزية

Books :

-1breuningMarijke,**ForegnpolicyAnalysis a Comparative Introduction**,New york :Palgrave Macmillan, 2007.

Reviews:

1-M. Hudson Valerie, "Actor-Specific Theory and The Ground of international Relation", **foreign Policy Analysis**, 1, 2005.

-2CantirCristian and julietKaarbo, "Contested Roles and Domestic Politics: Reflection on Role theory in foreign policy Analysis and IRTheory1",**foreign policy Analysis**,2012.

-3 M. Hudson Valerieand Christopher S.Vore,"foreign Policy Analysis Yesterday, today,and tomorrow",**Mershon International Studies Review** ,Vol.39,N2,October,1995).

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات :

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي النظري للدراسة

المبحث الأول: مفهوم السياسة الخارجية الجزائرية 12

المطلب الأول: ماهية السياسة الخارجية 12

المطلب الثاني: المبادئ والمصالح في السياسة الخارجية الجزائرية 28

المطلب الثالث: الأطر المؤسسية والقانونية للسياسة الخارجية الجزائرية 34

المبحث الثاني: تاريخ بناء المغرب العربي 37

المطلب الأول: الأسس الجغرافية والثوابت التاريخية لبلاد المغرب العربي..... 38

المطلب الثاني: دواعي الوحدة لدول المغرب العربي 40

المطلب الثالث: المحاولات الوحدوية التاريخية لبناء المغرب العربي 42

المبحث الثالث: المقاربات النظرية المعتمدة في الدراسة 46

المطلب الأول: المقاربة الواقعية في السياسة الخارجية الجزائرية 47

المطلب الثاني: المقاربة الليبرالية في السياسة الخارجية الجزائرية 50

المطلب الثالث: المقاربة البنائية في السياسة الخارجية الجزائرية 54

الفصل الثاني: محددات السياسة الخارجية الجزائرية تجاه دول المغرب العربي

المبحث الأول: مراحل السياسة الخارجية الجزائرية..... 60

المطلب الاول:مرحلة بناء الدولة "الخلافات السياسية" 69

المطلب الثاني: تأسيس اتحاد المغرب العربي وتداعيات الانفتاح الديمقراطي 64

المطلب الثالث: التحول ما بعد الازمة وعودة عهد الكاريزمات 67

المبحث الثاني: العوامل المؤثرة في توجهات السياسة الخارجية الجزائرية تجاه دول المغرب العربي 69

المطلب الاول: العوامل الداخلية المؤثرة في السياسة الخارجية الجزائرية 69

المطلب الثاني: العوامل الخارجية المؤثرة في السياسة الخارجية الجزائرية 69

المبحث الثالث: واقع العلاقات الجزائرية المغاربية 83
المطلب الأول: العلاقات الجزائرية مع تونس والليبيا بين التحسين والتوتر 84
المطلب الثاني: العلاقات الجزائرية مع المغرب..... 93
المطلب الثالث: واقع العلاقات الجزائرية مع موريتانيا والصحراء الغربية "القضية و المبدأ"..... 99

الفصل الثالث السياسة الخارجية الجزائرية التحديات الراهنة و الآفاق المستقبلية

المبحث الأول: البعد السياسي للسياسة الخارجية الجزائرية 113
المطلب الأول: عدم الاستقرار السياسي والتحول الديمقراطي في الدول المغاربية 113
المطلب الثاني: التكامل المغاربي في إطار إتحاد المغرب العربي 118
المطلب الثالث: قضية الصحراء الغربية ومستقبل ليبيا 125
المبحث الثاني: البعد الاقتصادي للسياسة الخارجية الجزائرية 127
المطلب الأول: الأوضاع الاقتصادية لدول المغرب العربي 128
المطلب الثاني: التعاون الاقتصادي المغاربي في إطار اتحاد المغرب العربي.....132
المطلب الثالث: آليات ومالات..... 135
المبحث الثالث: البعد الامني للسياسة الخارجية الجزائرية 137
المطلب الأول: الإرهاب والإتجار بالأسلحة والإنفاق العسكري 137
المطلب الثاني: الفقر والجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية 142
المطلب الثالث: الأمن البيئي والأمن الغذائي واليات حلول البعد الأمني للسياسة الخارجية الجزائرية 146
الخاتمة 160
قائمة المراجع 168
فهرس المحتويات 179
فهرس الخرائط الأشكال.....182

فهرس الخرائط و الأشكال

الجداول:

الرقم	العنوان	الصفحة
01	جدول الزيادة في ميزانية الانفاق مند 2010 إلى غاية 2018.....	72

الخرائط:

الرقم	العنوان	الصفحة
01	خريطة الموقع الجيو استراتيجي لبلاد المغرب العربي.....	38
02	الخريطة السياسية للجزائر.....	70
03	الخريطة السياسية للمغرب العربي.....	83

الهياكل و الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	مخطط هيكلة السفارة الجزائرية بباريس.....	36
02	المبادئ والمصالح للسياسة الخارجية الجزائرية بعد الثورة التونسية والليبية	107
03	الهيكل التنظيمي لاتحاد المغرب العربي.....	120